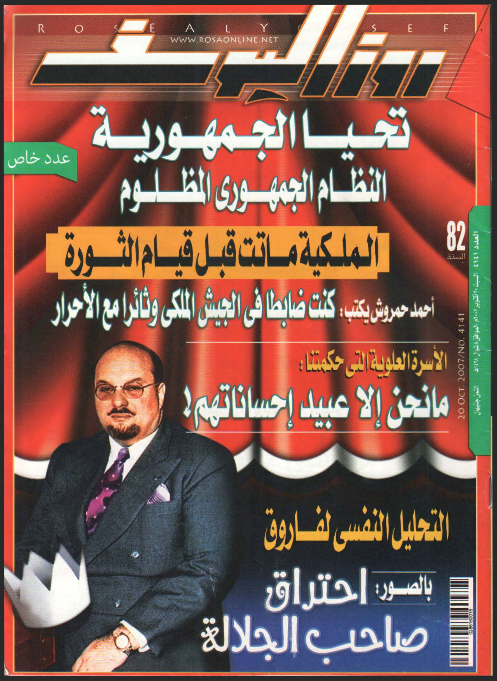

ROSE AL YOUSEF
WWW.ROSAONLINE.NET
روزاليوسف
تحيا الجمهورية
عدد خاص
النظام الجمهورى المظلوم
82
السنة
الملكية ماتت قبل قيام الثورة
أحمد حمروش يكتب: كنت ضابطا فى الجيش الملكى وثائرا مع الأحرار
العدد ٤١٤١ السبت ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٧م الموافق ٨ شوال ١٤٢٨هـ
الثمن جنيهان
20 OCT. 2007/NO. 4141
الأسرة العلوية التى حكمتنا: مانحن إلا عبيد إحساناتهم!
التحليل النفسى لفاروق
بالصور: احتراق صاحب الجلالة

فى هذا العدد

تحيا الجمهورية

الإدارة والتحرير والمطابع ١٨٩ أش قصر العينى /القاهرة تليفون: ٢٧٩٢٠٥٤٠ / ٢٧٩٢٠٥٣٩ / ٢٧٩٢٠٥٣٨/٢٧٩٢٠٥٣٧
فاكسيملي: روزاليوسف ٢٧٩٥٦٤١٣ الموقع الإلكتروني: www.rosaonline.net e-mail: rosa@soficom.com.eg
مكتب الإسكندرية : شارع كنيسة دبانة ت: ٤٨٦٥٧٧١/٤٨٤٧٥٢٧/٤٨٧٨٩٣٣
مكتب الاسماعيلية: ١٨ شارع السلطان حسين ت: ٠٦٤/٣٩٢٣٨٧٩
التوزيع فى الجمهورية العربية السورية: المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
دمشق هاتف : ٢١٢٧٧٩٧ فاكس: ٢١٢٢٥٣٢ ص.ب ١٢٠٣٥
قيمة الاشتراك داخل جمهورية مصر العربية ١٠٤ جنيهات
■ قيمة الاشتراك السنوى بالبريد الجوى:
١- الدول العربية واتحاد البريد الأفريقي وباكستان ٨٠ دولاراً أمريكيا ٢- دول أوروبا وأمريكا بالبريد الجوى ١٤٠ دولاراً أمريكيا
٣- اليابان واستراليا والصين ١٨٥ دولاراً أمريكيا



جامعة عربية محبطة لا تقوى على مواجهة السيناريو الأسود!

تبلورت فى أفق المنطقة العربية تعقيدات فترة مقبلة على العديد من الساحات أبرزها العراقية والفلسطينية والسودانية وليست بعيدة عنها اللبنانية، فما بين شك من أى نتائج إيجابية لاجتماع السلام وسواد إضافى جديد يزيد ظلمة الوضع العراقى مع التصعيد التركى والمساندة السورية غير المبررة وتوترات الساحة السودانية بكل أبعادها تعيش المنطقة العربية واحدة من الفترات العصيبة، مما يشكل على مصر وأجهزتها الدبلوماسية والمخابراتية ضغوطات عملية كثيرة تتطلب تحركات فورية كما كان الأمر منذ أيام قليلة فى السودان، فى ظل جامعة عربية لا تقوى على مواجهة السيناريوهات السوداء للمنطقة، وتصل ربود فعلها لدرجة الإحباط المرضى غير القابل لأى علاج!

وبالتالى كان طبيعيا أن يتضاءل العمل الجماعى فى ظل تضارب مصالح البعض وتلاقى مصالح أطراف عربية مع أطراف أخرى غير عربية، فاكتفت الجامعة العربية بإدانة الهجمات التركية على شمال العراق ولم تدرك أنها فرصتها للعودة للساحة ومواجهة سيناريو التقسيم المرتقب، خاصة أننا نتحدث عن معقل المد الكردى، الأمر نفسه كان اجتماع السلام الذى خفضت أمريكا سقف توقعاته وزودت احتمالات تأجيله لديسمبر، فما كان من الجامعة إلا أن تقول التأجيل خير من الفشل!

ولم يكن سيتحرك أحد لحل الأزمة التى ظهرت بين الحلفاء السودانيين فى الجنوب والشمال عمر البشير وسيلفاكير لو لم تتدخل القاهرة، ويزيد الأمر تعقيدا، لكن زيارة عمر سليمان وأحمد أبو الغيط لجوبا والخرطوم كانت كفيلة بحل كل الموقف حتى لا تنفجر أزمة جديدة على الساحة السودانية!

بنظرة أكثر تفصيلية معروف للجميع أن العراق لم يكن بعيدا عن خارطة النقاش الروسى الإيرانى التى تداولها بوتين سواء مع أحمدى نجاد أو مع آية الله خامنئى خلال زيارته التاريخية لطهران، فنظرة سريعة على المشهد فى المنطقة المتوترة ستكشف عن ارتباط وثيق بين الملف النووى الإيرانى، وملف التغلغل التركى داخل الأراضى العراقية، وتوتر العلاقات الأمريكية مع جميع الأطراف الفاعلة فى طهران وأنقرة ودمشق من ناحية، فضلا عن حمى السلام التى أصابتها فيما يتعلق بالملف الفلسطينى الإسرائيلى من ناحية أخرى.. ليطرح السؤال نفسه وبقوة هل جاءت زيارة «بوتين» وما أعقبها من تصريحات كمحاولة لإرخاء الخيط المشدود قليلا - كما يتصور البعض، أم أنها ليست أكثر من قطرة زيت إضافية وضعتها موسكو - لسبب ما - فوق ميزان الصراع المتأجج أصلا؟

لا شك أن الفترة القليلة القادمة ستقدم الإجابة الوافية لهذا التساؤل وإن كان من البديهى الاستناد إلى معطيات واضحة ربما أسهمت فى استشراف الصورة قليلا، فمن المعروف أن ما قاله بوتين فيما يتعلق بتأييده لحق إيران فى الحصول على الطاقة النووية ورفض مجرد التفكير فى استخدام القوة فى المنطقة وضغطه على مجموعة قزوين من أجل عدم السماح لأى طرف ثالث باستغلال أراضيها للإضرار عسكريا بدولة عضو بالمجموعة.. فهل لدينا جامعة عربية تدرك هذه التعقيدات؟!■

«روزاليوسف»

◆◆◆◆◆

رئيس مجلس الإدارة: كرم جبر

رئيس التحرير: عبدالله كمال

مدير التحرير: محمد هانى

سكرتير التحرير: عصام عبد العزيز

المدير الفنى: د. سامح حسان

◆◆◆◆◆



الأخيرة

عاصم حنفى

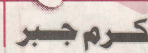
هيئة تنشيط الملكية!



■سعر بيع النسخة: سوريا ٥٠ ليرة - لبنان ٢٠٠٠ ليرة - الأردن ١ دينار - الكويت ٧٥٠ فلسا - المملكة العربية السعودية ٨ ريالات - تونس ١,٥٠٠ دينار - المغرب ١٥ درهم - البحرين ٨٠٠ فلس - الدوحة ٨ ريالات - دبى ٨ دراهم - أبوظبى ٨ دراهم - سلطنة عمان ٨٠٠ بيزة - فلسطين/غزة/القدس/الضفة ٧٥ سنت - اليمن ١٠٠ ريالا. السودان ٢,٥ جنيه سودانى - الجزائر «DA 140» - المملكة المتحدة ٢,٥ جك - إيطاليا ٣,١٠ يورو - سويسرا ٦ فرنكات - ألمانيا الاتحادية ٤,٥ يورو - اليونان ٢,٥٠ يورو - تركيا ٢,٥٠٠٠٠٠ ليرة - الولايات المتحدة الأمريكية ٥ دولارات - استراليا ٦ دولارات - كندا ٥,٥٠ دولار كندى - قبرص دولار واحد - فرنسا ٣ يورو - النمسا ٤,٢٠ يورو - الدنمارك ٢٠ كرونة - هولندا ٣,٧٥ يورو - ١٥٠ دينار عراقى.

Karam_gabr@rosaonline.net





زعماء «الردح السياسى»!

- **كل الاحتقان الكاذب الذى نعيشه الآن من صنع الإخوان والناصريين والشيوعيين!**
- **لماذا أصبحت يوليو الآن هى «ثورة ٢٣ فاروق»؟**

كنت أحاور شاعراً كبيرا ظل يتحدث بإعجاب عن الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، رغم أنه سُجن وشرد وعُذب فى الحقبة الناصرية.. ثم انقض هجوما على الرئيس السادات، رغم أنه تم تكريمه فى عهده ولم يتعرض لسجن أو فصل أو تشريد.. فكان طبيعيا أن أسأله: لماذا يحب الشيوعيون من أذلهم ويكرهون من أنصفهم؟

كأننى دست على جرح أغضب الشاعر الكبير، وأجاب بأن عبدالناصر هو الذى فجر فى المصريين الكرامة والوطنية، فسألته مرة ثانية: كيف تتحقق كرامة الوطن إذا تعرضت كرامة بعض مواطنيه للانتهاك؟ ووصل بنا الحوار إلى طريق مسدود!

نحن الآن نعيش فترة الطريق المسدود، ونؤرخ الأحداث بالمقلوب، ونمشى على سيرة الزعماء تارة باستيكة وتارة بحبر أسود.. فأصبحت ثورة يوليو هى «ثورة ٢٣ فاروق» وصارت هزيمة يونيو هى أكبر الانتصارات، ويتعرض السادات الذى استعاد الأرض وحقق السلام لحملة ظالمة وصلت إلى حد اتهامه بالخيانة والعمالة.

وصل التشويه أقصاه فى تقييم أحداث العصر الذى نعيشه، عصر ترشح فيه الصحف سعدالدين إبراهيم وأيمن نور للحصول على جائزة نوبل للسلام ويصبح فيه «الردح السياسى» بديلا للحوار والتفاهم والاحترام، ويرفع المحبطون شعار «خالف تعرف»، فيرون الإصلاح السياسى بنظارة سوداء، وتحولت ألسنتهم وأقلامهم إلى «كرابيج سودانى» مثل التى كان يستخدمها الهجانة أيام زمان.

١

الإخوان والشيوعيون.. صورة طبق الأصل

فسدت الحياة السياسية فى مصر بسبب تيارين دخلا البلاد، فألحقا بها ضررا بالغا، مازالت آثاره ممتدة حتى الآن، وهذان التياران هما: الشيوعيون والإخوان المسلمين.

«الكذب السياسى» هو الصفة الغالبة التى تميز التيارين. الشيوعيون يستخدمون شعارات العدالة الاجتماعية للانقضاض على المجتمع والوصول للحكم.. أما الحرية التى يتحدثون عنها فى «النظرية» فتتحول إلى سجون ومعتقلات وقيود وكبت فى «التطبيق».. ويفعل الإخوان نفس الشىء باستخدام شعارات دينية للوصول إلى الحكم، وتطبيق ممارسات ديكتاتورية لاتقل قمعا ورعبا عن ممارسات الشيوعية.

الشيوعيون ضحكوا على المجتمع بشعاراتهم العادلة فى فترة ما قبل الثورة، وفى السر أدخلوا للحياة السياسية نماذج الاغتيالات والتصفية الجسدية والعمل السرى.. ونفس الشىء فعله الإخوان الذين ضحكوا على الناس بشعارات مقاومة الاحتلال، ولم يرسلوا إخوانيا واحدا لمقاومة الاحتلال فى مدن القناة، ولكنهم أرسلوا فدائييهم لقتل القاضى العظيم الخازندار ورئيس الوزراء مصطفى النحاس.

هل تغير الشيوعيون والإخوان بعد مرور كل هذه السنوات الطويلة؟ هل استطاعوا أن يندمجوا فى البنية السياسية للمجتمع، وأن يعملوا فى النور، بدلا من العمل السرى والمؤامرات والحيل القديمة؟

٢

ثعالب الإخوان والشيوعيين

الإخوان يحاولون اختراق الشرعية ولو من خرم إبرة، ومنذ

■ لماذا لم يكره الناصريون فى حياتهم أحداً مثلما يكرهون السادات؟

■ لماذا انقرض الشيوعيون فى كل العالم.. إلا مصر؟

■ لماذا انقلب الإخوان على كل الزعماء منذ نشأتهم حتى الآن؟



السادات - جمال عبدالناصر - الملك فاروق



نجيب محفوظ - أحمد زويل - محمد البرادعى









هيكل - مصطفى النحاس - مهدى عاكف



سعد الدين إبراهيم - أيمن نور - رفعت السعيد

نشأتهم حتى الآن لايريدون أن يحددوا هويتهم السياسية أو الدينية، ويصرون على دمج الدين فى السياسة لصالح النفوذ والسلطان، وفضحهم برنامجهم المشوه الذى أعلنوه منذ أيام، عندما اقترحوا تشكيل «هيئة من علماء الدين» تحكم البلاد، وتكون فوق الرئيس المنتخب والبرلمان والحكومة والقضاء.. هيئة من المشايخ الذين تعلو سياطهم فوق الدستور والقانون والدولة، وكانت وبالا على المسلمين على مدى التاريخ، وأذاقوا شعوبهم طعم الدم والقتل والفتنة، إنها مطالب الإخوان الماكرة.

الشيوعيون تحولوا إلى ميليشيات محبطة وانقرضوا فى كل دول العالم بعد انهيار الشيوعية.. إلا فى مصر.. مازالوا يرفعون شعار «الشيوعية سوف تعود».. وتحولوا إلى ثعالب ماكرة تتحالف مع أى تيار سياسى، ويصادقون الحكومة والمعارضة والإخوان، ويخبئون الخناجر تحت ملابسهم لكل هذه التيارات انتظاراً للحظة العودة من جديد!

كل الاحتقان الكاذب الذى تعيشه مصر الآن من صنع الشيوعيين والإخوان، اتفقوا على شىء واحد هو كراهية النظام الذى منحهم أعلى درجات الحرية والديمقراطية، وفتح أمامهم القنوات الشرعية للعمل السياسى، ولكنهم يريدون الشرعية للانقضاض على الشرعية، ويعبثون بالحرية بممارسات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب.

لو استثنينا أسماء تعد على أصابع اليد الواحدة مثل رفعت السعيد وفريدة النقاش وصلاح عيسى وآخرين، فسوف نجد الخطاب السياسى للشيوعيين المحبطين أكثر تخلفاً وردة من الخطاب الدينى للإخوان المسلمين.. ويلتقى الطرفان عند مصلحة واحدة هى كراهية النظام الحالى.

٣

لماذا يكرهون النظام الحالى؟

ليس السبب الحقيقى هو أنهم دعاة الحرية والديمقراطية، فلم يتمتع الشيوعيون ولا الإخوان فى تاريخهم بما يتمتعون به الآن.. ولكن أسباب الكراهية كثيرة.

فالشيوعيون لم يأتلفوا مع أى نظام مثل الإخوان، وانقلبوا على الملك وعبدالناصر والسادات.. ولم يمتد شهر العسل بينهم وبين أى حاكم سوى فترات محدودة، انقلبت بعدها العلاقة إلى مطاردة وسجون ومعتقلات.. ولكن ضربات العهد الناصرى للشيوعيين كانت قوية ومؤثرة فقرروا بعدها عدم مواجهة أى نظام والتعايش معه.. أما الإخوان فاستخدموا سياسة الكمون فى الظهور والاختفاء، وظلت خلاياهم السرية تعمل بدأب ونشاط فى كل المراحل والفترات.

الشيوعيون يكرهون النظام الحالى، لأن هذه هى طبيعتهم فلم يألفوا الحب بل الكراهية، نظراً للخلل الرهيب فى النظرية الشيوعية التى تمحو المشاعر الإنسانية وتحول

●❯

البشر إلى تروس فى آلات، وحيوانات تتحرك كالدمى القاتلة. فكان طبيعياً أن تنهار النظرية والأسطورة والقسوة تحت أقدام اللبان الشيكلتس وسندويتش الهامبرجر وزجاجة الكوكاكولا، عندما دخلت الاتحاد السوفيتى لأول مرة، فوقف الشباب الروس طوابير طويلة للحصول عليها.

الإخوان يكرهون النظام الحالى، لأنهم لم يحبوا أى نظام ولم يأمن أى نظام جانبهم. تحالفوا مع الملك ضد الشعب ثم انقلبوا على الملك وعلى الشعب.. مد لهم عبدالناصر يده عند قيام الثورة فحاولوا اغتياله فى المنشية، أخرجهم السادات من السجون والمعتقلات، ففرشوا له طريق الاغتيال فى المنصة.

الشيوعيون والإخوان يكرهون النظام الحالى لأنه يتعامل معهم فى النور، ومن خلال القانون والدستور والشرعية وهم لا يريدون إلا الفوضى وتأليب الناس وشحنهم بالغضب والحقد، وتلك هى أقصر الطرق بالنسبة لهم للوصول إلى الحكم.. نظرية أن تهدم الآخر وتقف فوق أنقاضه لتعلو، وليس أن تبنى لنفسك.

٤

هل ظلمهم عبدالناصر؟

كان عبدالناصر زعيماً وطنياً مخلصاً أراد أن يبنى دولته الكبرى.. فاصطدم بأمريكا وإسرائيل فى الخارج، وبالإخوان والشيوعيين فى الدخل، وأجهض هؤلاء جميعا حلمه الكبير، وساروا به إلى النكسة الكبرى فى عام ٦٧.. وصار هؤلاء الأربعة ألد أعداء عبدالناصر فى حياته، وانقضوا عليه بعد مماته، وأخرجوا له ملفات السجون والمعتقلات والتعذيب، وشوهوا صورته بحكايات وأكاذيب مثيرة لم يحدث معظمها، إلا فى الروايات الملفقة.

ليس دفاعاً عن عبدالناصر أن نقول إن هذين التيارين هما اللذان تعجلا الصدام بالثورة وبعبد الناصر، قبل أن تحمى الثورة ظهرها وتستطيع مواجهة أعدائها.. ورغم ذلك تم تزييف التاريخ واختزال عبد الناصر فى بعض حوادث التعذيب وتشويه مشروعه القومى الكبير لإعلاء شأن مصر والمصريين.. والسؤال هنا: هل كان الإخوان والشيوعيون يتغذون بعبد الناصر إذا لم يكن قد تعشى بهما؟

الحاقد والمنتقم والمحبط والمهزوم والمحتقن لا يصلح للشهادة ولا لكتابة التاريخ، ولا ينبغى أن نأخذ كلامه صدقا ولا دليلا.. وكذلك المنافق والمخادع والمناور والمنكفئ.. وهؤلاء جميعا هم الذين أساءوا لزعماء مصر أحياء وأمواتا، والأكثر خطورة أنهم يعبثون فى أحداث العصر الذى نعيشه الآن، بنفس أدوات وعقول وأقلام وألسنة الماضى.

٥

ولماذا ظلموا السادات؟

إذا كان عبد الناصر قد ضرب الشيوعيين والإخوان معا، فإن السادات لعب بأسلوب مغاير، وتحالف مع الإخوان لضرب الناصريين والشيوعيين، فكانت نهايته على يد من أخرجهم من السجون والمعتقلات، أما اغتياله معنويا وتشويه تاريخه وسيرته، فكان على أيدى الناصريين والشيوعيين، لم يكرهوا أحدا فى حياتهم مثلما كرهوا السادات.

الشيوعيون والناصريون لم ينسوا أبدا ثأرهم التاريخى مع السادات.. وتجسد الحقد الرهيب فى كتابات كثيرة أبرزها محمد حسنين هيكل الذى لم يترك نقيصة إلا ووضعها تحت الميكروسكوب، ولم يترك واقعة إلا وأضاف إليها من عندياته، تحريفا وتشويها، ولم ينس أبدا «ثأره الشخصى» مع السادات.

الإخوان لم يحفظوا للسادات الجميل لأن الغدر يجرى فى عروقهم، وبعد أن أطلقوا وحش الإرهاب الذى أفزع البلاد فى حياة السادات وبعد موته.. تحالفوا مع الناصريين والشيوعيين لإعادة اغتيال السادات بعد موته، حتى فى قضية السلام التى أعادت للبلاد أرضها وكرامتها واستردت عافيتها، تطابقت رؤية الإخوان مع الشيوعيين والناصريين وأصبح الحقد على السادات أكثر من تغليب مصلحة البلد فى السلام والاستقرار.

٦

أيمن وسعد هل هما السادات وزويل؟

نحن الآن نعيش فترة الطريق المسدود ونؤرخ الأحداث بالمقلوب، وتغلبت الأحقاد الموروثة والأهواء الانتقامية على النظرة الموضوعية، أصبح كل شىء أسود فى أسود.. ومن «بوابة» التزييف والكذب والتضليل «تعبر» كثير من القضايا المصيرية.

■ هل يعقل مثلا أن يتم التعامل مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية التى تحدث الآن فى البلاد بروح انتقامية، لا نرى إلا الخراب والفساد والانهيار والكوارث والأزمات.. ومن يقرأ ما يكتب يتصور أن المصريين ينامون فى ثورة ويستيقظون فى احتقان.. ولا شىء آخر؟

■ هل يُعقل - مثلا- أن يكون السعى إلى الفوضى الذى ابتدعه الإخوان والشيوعيون هو الخطاب السياسى السائد فى فترة التعددية الحزبية، التى تتيح لكل القوى السياسية أن تتحصن بالرأى العام والجماهير للحصول على دعمها وتأييدها وإقناعها للوصول إلى البرلمان؟

■ هل يُعقل - مثلا - أن نتعامل مع الأحداث بأسلوب «كيد النسا» فيتم ترشيح سعد الدين إبراهيم وأيمن نور للحصول على نوبل للسلام.. وهل أصبح المزورون والمشبوهون والعملاء والمرتزقة هم خيرة من أنجبتهم مصر.. وهل هم مثل السادات ونجيب محفوظ وزويل والبرادعى، أم ينتحرون بعد اغتيالهم معنويا؟

■■

الأمثلة كثيرة.. ومؤشرها الخطير هو أننا نتعامل مع الحاضر والمستقبل بأشباح الماضى وصراعاته وآلامه وأوجاعه، وتتحكم فينا «عقول» ثعالب الإخوان والشيوعيين، و«أفواه» زعماء «الردح السياسى».■

كرم جبر

■ ترشيح سعد وأيمن لجائزة نوبل إهانة شديدة للسادات ومحفوظ والبرادعى وزويل!

■ لماذا سيطرت الروح الانتقامية على زعماء الردح والتهييج؟





عبد الله كمـــال

abdullah@rosaonline.net

تحيا الجمهورية

النظام الجمهورى المظلوم فى عصر الجمهورية !



- النقاش الحقيقى الأول حول طبيعة نظام الدولة لم يجر إلا منذ سنتين وبعد 53 عاما من قيام الثورة
- الدعاية لزمن ما قبل الثورة تدور على مدار الساعة .. وحتى آلة الستينيات الجبارة لم تناقشها بجدية

لوحة الغلاف تصميم سامح حسان


عندما كان التلاميذ يحيون العلم

ليس عيبا أن نعلم الناس خصائص نظامنا الجمهورى فى المسلسلات والأفلام.. الولايات المتحدة تفعل هذا دون خجل

فى حدود بداية أكتوبر 1970، كنت أقف مرتبكا فى مشهد خاص، مرتديا (مريلة) بنى من قماش (تيل نادية) الشهير، فى فناء مدرسة طور سيناء الابتدائية المشتركة، مستقبلا حياتى التعليمية، وتحاول ذاكرتى قليلة التجارب، أن تتعبأ بكل التفاصيل المحيطة بها، وتفاعلات المجريات الطازجة الممزوجة برائحة شتاء مختلف، فيما الحقائب البنية والسوداء الصغيرة تتراص إلى جانب الطوابير التى انتظمت فى صفوف شكلت «مربعا ناقص ضلع».. وفى موقع الضلع الناقص المتخيل انتظمت فرقة موسيقية مكونة من عازفى قطع (درامز) مفكك وأوكورديون وإكسيلفون.. وعدد من المدرسين الحريصين على التزام وقائع جدية مهيبة.. وبعد مراسم متنوعة.. قصد بها التنشيط والإيحاء باختلاف الأمور عما يدور خارج سور المدرسة.. هتفت المدرسة التى تدير طابور الصباح: تحية العلم. فى هذه اللحظة تقدم أحد عناصر الشرطة المدرسية.. عرفت فيما بعد أنه فى الصف السادس.. ورفع يده اليمنى التى تحمل إشارة حمراء تعبر عن انضمامه لفرقة النظام فى المدرسة.. كما لو أنه يؤدى التحية العسكرية.. ورفع صوته بأربع كلمات: تحيا الجمهورية العربية المتحدة.

٢٠

11

بالمصرى

كنا نحيى العلم ونهتف للجمهورية فى طابور الصباح بالمدارس

.. الآن وزير التعليم يحتاج لإصدار تعليمات سنوية بذلك

المصرى قد لايتعرض طوال عمره إلى رسالة عميقة ترسخ إيمانه بنظام بلده .. لا فى التعليم ولا الإعلام ولا الثقافة

كررناها خلفه ثلاثا ونحن مشدودون منتظمون، نتخلى عن أى ملامح تراخ ولو كانت مخفية، وفى تلك اللحظة امتلأت بمعنى لم أكن أدركه على الرغم من أن نفس العبارة كنا نسمعها فى الراديو.. أو أماكن مختلفة أخرى ربما شذرا.. وظلت تحية العلم ترسخ فينا كل يوم فى مدرسة طور سيناء.. ثم مدرسة السلام الإعدادية.. ثم مدرسة النقراشى الثانوية.. إحساسا قويا بمعنى البلد.. ونظامه.. وقيمة «راية العلم» ورمزيته.

الآن، قد لا تقام تحية العلم فى بعض المدارس.. أحيانا إهمالا.. وأحيانا إنكارا.. لأن هناك اتجاهات متطرفة بين عدد من المدرسين وإدارات المدارس ترى أن تحية العلم نوع من الوثنية.. والكفر الذى ينبغى هجره.. وفى بعض المدارس الدينية الخاصة يتم ترديد شعارات دينية.. وفى مطلع كل عام يضطر وزير التعليم أن يصدر تعليمات إلى المدارس بالحرص على تحية العلم.. غير أنى لست على ثقة من أن لديه آلية تؤكد له أن هناك من يلتزم بتنفيذ تلك التعليمات الروتينية.

فى المدرسة كان يوزع علينا، أظن بدءا من الصف الرابع الابتدائى، كتاب عادة ما يهمل، كان اسمه حتى مرحلة معينة التربية القومية.. ثم تغير اسمه مع تغيير الواقع السياسى والأيديولوجى للدولة إلى التربية الوطنية.. وفى هذا الكتاب كانت وزارة التعليم تحاول أن تلقن التلاميذ فى مختلف المراحل قيم ومعانى الدولة التى يعيشون فيها.. وما هو نظامها ودستورها وقانونها.. وكيف أنها جمهورية.. نظام الحكم فيها رئاسى.. وتأسست وفقا لشرعية يوليو 1952, غير أن هذا الكتاب لم يكن يلقى طوال السنوات اهتماما حقيقيا.. لأن كل أنظمة التعليم المطبقة فى مختلف السنوات لم تكن تدرج هذا المقرر فى درجات التقييم.. وكانت حصصه بمثابة (فسحة).. يأتيها المدرس لكى تحسب فى جدول إنتاجه ولا يقول فيها شيئا غالبا.

فيلم الملكة .. انتقاد وترسيخ للنظام البريطانى

لكن الرسالة التى كنت أتلقاها كمواطن أنتمى إلى هذا البلد على مدى السنوات.. بشأن نظام بلدى وتاريخه لم تكن تقف عند حدود ما أسمعه وأردده فى فناء المدرسة.. فى تلك اللحظة التى نتعامل معها بما يقترب من درجة القداسة عندما نحيى العلم.. الرسالة كانت تأتى فى كتاب التاريخ.. وفى دروس اللغة العربية وفى بعض القصائد الشعرية.. بل فى حصة الموسيقى.. حين كنا ننشد مؤلفات وطنية.. وفى مقررات الجغرافية التى كانت تخلط فى بعض الأحيان ما بين حقائق الأرض وقوانين الدولة.. على الهامش منها.. وفى قراءات الصحف.. وفى بعض الكتب التى كنا نستعيرها ببطاقة وردية اللون نستخرجها فى الشهر الأول من السنة الدراسية من مكتبة المدرسة.. وفى مواد تليفزيونية متنوعة.. وأفلام ترسخ فى ذهن المشاهد معنى الدولة وبعض تاريخها.. ومواد إذاعية تحرص على أن تختتم إرسالها وتفتتحه بالسلام الجمهورى قبل أن يتواصل الإرسال على مدار الساعة بلا بداية أو نهاية.. وفى خطابات رسمية.. كنا نمل منها لأن الرئيس السادات كان يهوى الخطابات المطولة جدا.

الرسالة كانت ولم تزل ناقصة إلى حد بعيد.. تعليميا وإعلاميا وسياسيا.. ولم يكن المناخ حرا ومفتوحا كما هو الحال الآن بحيث يمكن أن يطرح المرء على ذهنه أسئلة لها علاقة بمعنى النظام الذى تقوم عليه الدولة.. وما هى مميزاته.. وأسسه.. خاصة أن القراءات قبل الجامعية كانت غالبا تاريخية ودينية وربما مغامراتية وأدبية وعاطفية..

وما لم تكن من عائلة سياسية فإنك غالبا لن تصادف رسالة حول الجمهورية وقيمتها ومعناها.. اللهم إلا بعضا من الأفلام التى كانت تشرح للناس التحول الجوهرى فى تاريخ مصر عام 1952 على أساس أنه نوع من الضرورة التاريخية ردا على الظلم الاجتماعى وتخلصا من الاستعمار.

راجع فى ذاكرتك كل ما تعرضت له لكى تتأكد مما أقول.. وتيقن من أن أحدا لم يرسخ فى بنيان التربية والتنشئة معانى وقيم وأسس النظام.. ولماذا هو جمهورى حر.. لايعطى الأفضلية لعائلة وحدها على حساب بقية الأسر المصرية فى الحكم.. وأن الحاكم إنما يأتى باختيار حر بطريق الانتخاب.. ووقتها سوف تدرك أن من الطبيعى أن يكون مطروحا - ولو لوهلة لا تحسب فى عمر الزمن والتاريخ المديد- نوع من الحنين إلى زمن ما قبل 1952 بمناسبة بعض الصور الجميلة والملونة المدهشة قبل أن تكون مبهرة فى مسلسل عن الملك فاروق تم إنتاجه لصالح قناة سعودية.. وظن البعض أن تلك مناسبة لتصفية حسابات سياسية مع إدارة الدولة.. من خلال الدعوة.. الخجولة.. إلى العودة لزمن مضى.

إن الدعاية لزمن ما قبل 1952 هى أقوى وأكثر رسوخا من تلك التى تتحدث عن زمن مابعد الثورة.. ذلك أن الناس العاديين لا يتلقون معلوماتهم عن تلك الفترة من الكتب ومن مؤسسات منتبهة.. وإنما من خلال مجموعة من الأفلام «الأبيض والأسود» التى تعرض صورة حياة جميلة براقة ليس فيها شتائم ولا عشوائيات.. وإنما نظام وترتيب وعلاقات مجتمعية أقرب إلى أن تكون سليمة.. حتى الفقر حين كان يجد طريقه إلى الشاشة فإنه يكون (فقر شيك).. مهندما.. وتقول رسالة الفيلم أنه ينبغى قبوله.. والرضا به.. وعدم التمرد عليه.. بل إن هذه المؤسسة السينمائية الممتدة التأثير حتى اليوم كانت ترسخ القبول بالنظام الاجتماعى القائم على الدرجات والتراتبية.. هذا أفندى وذاك بيه والآخر باشا... وغيرهم إقطاعى.. والفلاح فى «وسيته» كما العبد.. والشوارع نظيفة.. والحياة منظمة.. كما تبدو فى الصور.

نعم هى لم تكن جحيما، ولكن واقعها كان مؤسفا وشنيعا، وصحفها



أفلام «هيئات المحلفين» .. تعليم دائم للأمريكيين

من المدهش أننا حتى الآن نعانى من ميراث الاشتراكية الفنى والإعلامى ..على الرغم من أنه لم يعد فى البلد أى يسار مؤثر

لك أن تتخيل أن الدراما تهدم على مدار الساعة فى وطنية وإخلاص الرأسمالية المصرية .. تماما كما كان يحدث فى الستينيات

كانت خاضعة للرقابة، وكل الدولة كانت تحت الاحتلال.. وتدار من مقر المندوب السامى أو تخضع لسلطات غير محدودة للملك.

إن تلك الأفلام تذاع إلى الآن.. وعلى مدار الساعة.. عارضة الحياة كما يجب أن تكون.. وليس كما هى فى الحقيقة.. قبل أن تنشأ الاتجاهات الواقعية فى السينما بدءا من فيلم «العزيمة» الشهير.. وهى تقوم دون قصد بالدعاية التاريخية لفترات ما قبل 1952, فإذا ما جاء عمل فنى - دون قصد من مؤلفته أو مبدعيه - وتم توظيف تصوره لوقائع التاريخ من قبل بعض الصحف وبعض الأصوات لصالح النكاية من الواقع الحالى.. ليس عليك أن تندهش.

إن عليك وعلينا أن نتيقظ.. وأن ندرك أن هناك قصورا فى ترسيخ معانى وقيم النظام الجمهورى داخل البنية الثقافية العامة للمواطن.. ومن ثم أعود بك مجددا إلى تاريخك الشخصى.. إذا كنت مواطنا عاديا.. لا أنت باحث تاريخى ولا أنت باحث سياسى.. ولا أنت مهتم بالفروق القانونية والبنيوية بين نظام وآخر.. ولا أنت كادر نشيط فى حزب.

إن ما تتلقاه لن يخرج عن آليات محددة..التعليم والإعلام والفن والثقافة.. فإذا كان التعليم مقصرا.. والإعلام غير منتبه.. والفن غير محدد الهوية.. والثقافة غير عابئة بمثل تلك الأمور.. لن تصلك الرسالة التى ترسخ فيك معانى نظام بلدك وقناعتك به..

المصريون لم يعرفوا نقاشا واسعا وحرا حول نظام الحكم وبنيته وخصائصه إلا فى العامين الأخيرين.. وتحديدا منذ بدأ الحراك السياسى فى فبراير 2005 حين أطلق الرئيس مبادرته الأولى لتعديل الدستور.. فيما يخص المادة 76 التى أدت صيغتها الجديدة إلى انتخاب الرئيس فى اقتراع حر مباشر من بين أكثر من مرشح.. منذ هذا الوقت.. ومع قدوم التعديلات التالية الأشمل للدستور.. بدأ الناس يتجادلون حول طبيعة النظام.. وأسسه.. وصلاحيات الرئيس والفروق بين السلطات وعلاقاتها والتوازن بينها.. وأعلن الرئيس فى أكثر من مرة أنه يقوم بإصلاحات الدستور تلك ترسيخا وتعزيزا للنظام الجمهورى الديموقراطى.

قبل ذلك لم يكن هناك نقاش من أى نوع على هذا النطاق الواسع فى مصر.. ولم يكن يتحدث أحد فى حدود صلاحيات الرئيس والرقابة على أدائه.. وطبيعة الدولة الرئاسية والفرق بينها وبين الدولة البرلمانية. ومن العجيب أن بعض من يدعون الآن بمناسبة مسلسل «الملك فاروق» إلى زمان ما قبل 1952, هم أنفسهم الذين كانوا يتحدثون عن ضرورة تغيير طبيعة النظام بحيث يكون برلمانيا لا رئاسيا.. ومنهم أيضا هؤلاء المسوقون للملكية وزمانها من كان ينتقد إبان تغيير الرئاسة فى سوريا ما أسماه بظاهرة الدول الجملوكية.. أى الملكية - الجمهورية.. التى سيكون فيها ما أسموه بالتوريث.. وهو تناقض يعبر عن تشويش أكيد.. ويجعلنا موقنين أن كل مايدور إنما هو نوع من تصفية الحسابات السياسية مع إدارة الدولة.. فإن فشلت المحاولة من خلال المطالبة برئيس رمز لايحكم.. كان أن دعوا إلى الملكية.. وإن فشل هذا وذاك كان أن روجوا الدعاية لصالح الدولة الدينية الطائفية.

إن النظام الجمهورى مظلوم فى عصره.. لأنه ببساطة لم يمارس الدعاية الحقيقية لنفسه إلا فى الفترة الوجيزة الماضية.. وهى دعاية لم تستمر.. ومتقطعة.. ولم يكن قصدها الترسيخ.. وإنما رد الفعل..

فى حين أن الدعاية لما قبل 1952 بمفرداتها لم تزل مستمرة على مدار الساعة من خلال ماكينة الأفلام التى تثبت صورا فى عقول خاوية.

شخصيا، لم أتعرف على الفروق الحقيقية بين أنظمة الحكم إلا من خلال الجامعة وفى كلية الإعلام وعلى يد الأستاذ المرحوم الدكتور محمود خيرى عيسى.. ومن بعده الدكتور عبدالمنعم المشاط.. وكانا



مسلسل «النظام والقانون» .. عمل أمريكى درامى

من طالبوا بنظام برلمانى يحد من صلاحيات الرئيس .. هم أنفسهم الذين يروجون الدعاية لعصر الملكية والاحتلال

كلنا نتغنى بدستور 1923 ومميزاته دون أن نقرأه .. وهو يجعل الملك ذاتا مصونة لاتمس.. يعزل ويحكم ولايحاسب

يدرسان لنا مدخلا إلى علوم السياسة.. وبدأناها بنظريات أرسطو وأفلاطون.. وصولا إلى تطور الفكر السياسى وأنظمة الحكم.. دعك من أن هذا فتح أمامى وأمام زملائى الفرص لكى ننمى هذه المعارف بطريقتنا الشخصية.. وأذكر فى هذا كتاب الدكتور على الدين هلال متتالى الطبعات (نظام الحكم فى مصر).. وغير ذلك.. خاصة فى مؤلفات أخرى، لمؤلفين آخرين تتناول مجالات الفكر السياسى المقارن.. دعك من هذا واسمح لى أن أطرح عليك تساؤلا حول ما إذا كان الطالب الذى عبر بمراحل التعليم قبل الجامعى غير محصن وغير عارف.. ما الذى يمكن أن يكون راسخا فى ذهنه عن نظام بلده إذا درس العلوم والهندسة والطب والصيدلة والآداب واللغات.. ولم يدرس القانون والتاريخ والسياسة والإعلام.. بل إن بعض دارسى هذه المجالات الأخيرة قد لايفقهون الكثير إذا ما كانوا من النوع العابر فى مدرجات الجامعات وهم كثر.

واسأل نفسك: ماذا يفعل من لم يتعلموا، ومن لم يكملوا تعليمهم إلى مراحل جامعية، ومن لم يثقفوا أنفسهم، هؤلاء جميعا- مع كامل الاحترام - يعبرون عن ظاهرة من العقول الهشة غير الصلدة وغير المحصنة.. التى تلقفتها آلة الدعاية حاصدة ثمار مسلسل «الملك فاروق».

فى الولايات المتحدة.. الدولة التى قطعت شوطا هائلا من التطور فى نظامها السياسى.. والقانونى.. والدستورى من قبل ذلك.. تعمل الآلة الثقافية والفنية والإعلامية على ترسيخ معانى وقيم النظام الذى لايواجه تحديا من أى أحد فى نفوس المواطنين.. ترسيخ على مدار الساعة.. وفى مقال سابق كنت قد أشرت إلى مسلسل معروف هناك.. تذيعه بعض القنوات العربية.. ليس له من هدف وبدءا من عنوانه إلا أن يعرف المشاهد من خلال إطار درامى جذاب وشيق ومبدع ومتنوع.. بأسس نظام بلده.. واسم المسلسل هو (النظام والقانون).. نعم اسمه هكذا: (أوردر آند لاو).

وقد لاينتبه الكثيرون إلى المعنى العميق الذى يبدو واضحا فى مجموعة الأفلام التى تنتج بأعداد هائلة فى هوليوود.. عن المحاكم ونظام المحلفين فى الولايات المتحدة.. إنتاج لا يتوقف ولا يمل.. وتتنوع موضوعاته.. ويكتسب جاذبيته من الصراع السلمى بين هيئة الدفاع وهيئة الادعاء.. ولكنه فى نفس الوقت يرسخ فى ذهن كل أمريكى خصائص النظام القضائى وطبيعته ومفرداته.. وحتى لو كان الفيلم يدعو إلى تطوير هذا النظام والتغلب على نقائصه العديدة، فإنه يقوم فى ذات الوقت على زيادة معرفة المواطن - المشاهد بطبيعة بلده وكيف يمارس حقوقه القانونية فيها.. خاصة أن هذه الأفلام لاتخجل على الإطلاق من أن تتلو على أسماع الناس نصوص مواد وقوانين كاملة .. لا لشىء إلا من أجل تسويقها على أوسع نطاق بطريقة جذابة وبدون أن يكون هناك شخص يعطى توجيها بهذا.

ولك أن تعجب، حين تعرف وتنتبه إلى أن هذه الأفلام تلقننا نحن أيضا طبيعة ذلك النظام الأمريكى.. وتجعله يتمتع بالجاذبية فيما بيننا.. ولك أن تعجب حين تتوقف أمام أن القنوات العربية الأكثر إذاعة لتلك الأفلام المرسخة لقيم نظام الولايات المتحدة الجمهورى الرئاسى هى قنوات تتبع أنظمة ملكية.. فلماذا إذن لا تنتشر فيها دعاوى الجمهورية.. والدعوة إلى تبديل طبيعة أنظمة الحكم؟

إن الإجابة بسيطة.. وهى أن المناخ فى تلك الدول لايسمح بمثل هذه النقاشات.. فضلا عن أن آلة الدعاية لتثبيت طبيعة تلك النظم تعمل على مدار الساعة.. ليس فى الإعلام والتعليم فقط - حيث لا توجد فنون - وإنما أيضا فى المساجد التى تعضد وجود تلك الأنظمة وتراتبيتها

فى بريطانيا اهتموا بالترويج للنظام الملكى .. وتأكيده بالسينما .. حتى بعد أن مضت عشر سنوات على لحظة رفضه

وقواعدها بأدلة من الدين.. فضلا عن أن إعلامها لايناقش شئون الداخل فى تلك الدول وإنما يناقش للمفارقة، شأن مصر.

دعنى أعود بك إلى آلية الفن والإعلام.. والدراما فى القلب منهما لكى تتأكد من أن نظامنا الجمهورى يتعرض لظلم بين من بين أيدينا.. وعد إلى فيلم (ذا كوين) الذى تم إنتاجه مؤخرا عن ملكة بريطانيا فى لحظة التحدى التى واجهتها أثناء ملابسات ما بعد اغتيال الأميرة ديانا.. إن هذا الفيلم هو نفسه وعلى لسان من يفترض فيه أنه ضد الملكية.. أى رئيس الوزراء وزعيم حزب العمال تونى بلير الذى عمل على ترسيخ الملكية دعائيا.. ويسجل الفيلم كيف أنه - أى بلير - حين وجد أن النظام الملكى والإيمان به يهتز فى نفوس البريطانيين بسبب موقف الملكة التى لم تعلن حزنا واضحا على وفاة ديانا.. كان أن تدخل بعنف والتزام وطنى لصالح تعديل الاتجاهات من خلال سلوك سياسى وإعلامى محدد ونصائح واضحة ألزم بها الملكة.

إن الرسالة الثانية فى هذا الفيلم - الأقرب إلى أن يكون وثائقيا، إذ ينقل وقائع ما جرى حرفيا تقريبا - هى أنه من الممكن فى لحظة ولأسباب عاطفية مثل تلك التى تزامنت مع مصرع ديانا ورد فعل الملكة البارد.. أن يهتز الإيمان العام بطبيعة نظام حكم.. ولكن هذا لا يعنى شيئا مؤثرا.. وإن كان يقتضى الانتباه والتصرف السريع.. وهو ما جرى من تونى بلير.. ومن الملكة أيضا.. على الرغم من أنها تملك ولا تحكم.. إذ ببساطة وبعد أن انخفضت شعبية الإيمان بجدوى النظام الملكى كان أن أدير الأمر إعلاميا فى لحظتها.. وتحولت الاتجاهات.. وها هو الفيلم المذكور.. وعشرات غيره من الأفلام.. تقوم بترسيخ المعنى والإيمان بطبيعة النظام فى نفوس البريطانيين رغم مرور تلك السنوات العشر على تلك الواقعة.

«المفوض» .. فيلم لتسويق النظام الأوروبى بين الأوربيين

مثال آخر، فيلم أوروبى لا أذكر دولة إنتاجه، اسمه المفوض، وكان يدور حول إحدى الشركات التى تقوم بنوع من الاستحواذ على شركات أخرى بما سيؤثر على أوضاع السوق وقضيتها منظورة أمام المفوضية الأوروبية، وتعرض أحد المفوضين المعنيين إلى ضغوط معينة .. من خلال هذا العمل الذى يبدو بسيطا ومثيرا ومليئا بالصراع الدرامى المتطاحن .. كان أن تعرف المشاهد على طبيعة القانون الذى يحكم مسار عمل الشركات على المستوى الأوروبى وطبيعة الصراعات بين دول الاتحاد وكيف يمكن أن تعالج .. وقوانين المفوضية .. وكيف يتخذ القرار.. ذلك أن الفيلم لم يقدم لا معلومة علمية ولا قانونية خاطئة.. ووسط كل هذا الزخم السلس كان أن أمتع المشاهد بقصص خيانة وعلاقات جنسية ومغامرات صحفية وضغوط مالية عنيفة مورست على المفوض.

والمعنى أنه يمكن أن يكون الفن عاملا سلبيا .. كما أنه يمكن - بل ينبغى أن يكون عاملا إيجابيا فى ترسيخ وطائد الدول فى نفوس المواطنين .. ونقل الثقافة العامة إليهم.. فى إطار منظومة متكاملة .. تقوم بها وسائل الإعلام ومؤسسات التعليم والثقافة.

والمعنى أيضا أنه يمكن أن يهز مسلسل، بكل تأثيره إحساس الجماهير وإيمانها بطبيعة بلدانها.. وأن يجعل نفوسهم تهفو ولو للحظة عابرة إلى فترات من الماضى كان فيها من عوامل تجسيد الظلم والسلبيات ما يفوق التصور وما لم تعبر عنه دراما المسلسل .. وما لم تعبر عنه مؤسسة الدعاية لفترة ما قبل 1952 الدائرة حتى الآن.

لقد كتب محرر اسمه سلطان القحطانى فى موقع إيلاف السعودى على شبكة الإنترنت تقريرا بعنوان: (السعوديون ينجحون فى ضرب العسكر والثورات عبر المسلسلات).. وعلى الرغم من أن التقرير هو فى مجمله نوع من العرض لمقال نشره سعد الدين إبراهيم فى جريدة الشرق الأوسط السعودية تحت عنوان: (الملك فاروق والحنين إلى زمن أجمل فى عصر الانحطاط).. إلا أن الرسالة الإجمالية التى أرادوا لها أن تنتشر هى: (ضرب العسكر والثورات).. أو كما قال المحرر مخففا: (مسلسل الملك فاروق يجدد الصراع بين أنصار الملكية والجمهورية).

ليس هناك صراع حقيقى وإنما محاولة توظيف واضحة .. خاصة وأن الصحف التى تتبع سعد الدين إبراهيم .. أو تناصره.. أو تنشر له.. هى تلك التى راحت تفجر مشاعر كاذبة للحنين إلى زمن ما قبل 1952.

إن تاريخ مصر لا يضر به مسلسل .. ولكن أن نكتب هذه العبارة وحدها لا يكفى لكى نعيد تذكير الناس بقيم ومميزات وضرورة النظام الجمهورى .. إن علينا أن نعمل وفق منظومة متكاملة هى للأسف غير موجودة.. وليس عيبا أن نقول إن إذاعة المسلسل المثير للجدل فى مصر ينبغى أن يوازيها معادل موضوعى ينبه النظارة إلى المعانى الأهم التى يجب أن يوجهوا إليها .. وقد لايذهبون إليها من خلال المسلسل الجذاب ..الذى لا أعتقد أن هدف العاملين فيه هو الدعاية لنظام الحكم الملكى.

ولايفل الحديد إلا الحديد .. الدراما تواجهها دراما .. وكان من الضرورى والواجب أن تواجه محطة تليفزيون بمحطة تليفزيون أخرى .. فى إطار تحقيق التوازن الإعلامى بدلا من الخلل الرهيب الحادث الآن وهذا لن يحدث بين يوم وليلة .. وسوف يكون أى عمل درامى بلا قيمة إن كان مفتعلا.. خاصة إذا لم تسانده رؤية شاملة وعميقة.. وإذا ما بنيت المواقف على أسس انفعالية.. وبلا خطط هيكلية.

قبل بضعة أعوام، ومن خلال أمانة السياسات فى الحزب الوطنى الحاكم - لاحظ أننا نتحدث عن أحزاب لا توجد رائحتها فى الدول الشقيقة الداعية لزمن قبل 1952 - وفى إطار تمهيد وترتيب منظم ومدروس من الناحية السياسية، للإصلاحات السياسية والقانونية المتوالية، كان أن قدمت الأمانة ورقة (حقوق المواطنة والديموقراطية).. وفيها ركزت على أن المصرى مواطن له حقوق وعليه واجبات .. ومن ثم بدأ فى الخطاب السياسى ترسيخ أن المصرى هو أولا مواطن مرتبط مع الدولة بحقوق والتزامات الدستور، وناخب صاحب صوت مشارك فى القرار، دافع ضرائب لابد أن ينال مقابلها خدمات.. فالدولة لا تعطف عليه ولا تحسن إليه.. تلك المفاهيم التى لم يكن لها ترديد من قبل.. وعلى أساس منها ظهرت الأسس التى مهدت لتعديلات دستورية رسخت ذلك فى الدستور.. وثيقة الوطن .. ولا أقول كتابه..

وأحسب أن المصطلح «المواطنة» لم يكن معروفا من قبل على نطاق غير المتخصصين .. وباليقين فإنه صار متداولا.. لكنه يحتاج إلى مزيد من الشرح الإعلامى والثقافى والفنى والتعليمى .. الذى يجعل

لو أننا شرحنا للناس بالفن والإعلام معنى المواطنة .. ما كان يمكن لأحد أن يقول أن الدولة المدنية أتاتوركية وضد الدين

الناس يدركون قيمة المواطنة فى مجتمع ديموقراطى فى إطار نظام حكم جمهورى .. ويعرفون دلالات المساواة.. والحقوق والواجبات بين مصرى ومصرى.. لا فرق بينهما على أساس الدين أو الجنس أو العرق.

إن المواطنة هى لب العقد الاجتماعى الجديد .. وهى حتى الآن لم تجد الدعاية الواجبة لها .. ولا حتى هذا العقد.. وسوف نظل نحرث فى البحر .. ونبذل جهدا سياسيا بلا غطاء إعلامى وفنى وثقافى وتعليمى.. ونظل عرضة لأن يمكن أن تؤثر فينا محاولات توجيه معانى مسلسل درامى لو أننا لم نقم بما يجب القيام به .. وهذه المسألة - أى وقف الحرث فى البحر - لايمكن أن تقوم بها مجموعة من مقالات الصحف وبرامج التوك شو السياسية وحدها.. حتى لو كانت مؤثرة على نطاق واسع.

كمثال، فإن من المؤكد أن أى سياسى راغب فى إحداث تطوير اقتصادى فى هذا البلد .. يواجه معوقات متنوعة بسبب هذا القصور.. ليس فقط فيما يخص مسألة ترسيخ طبيعة النظام الجمهورى .. ومعنى المواطنة .. وأسس الدستور.. ولكن فى مختلف جوانب الحياة.

ومثلا، واجهنا على مدى سنوات طويلة، وبمساعدة وتعضيد نفس الآلة الإعلامية التى أنتجت مسلسل «الملك فاروق» تسويقا هائلا لمعانى وثقافة الدولة الدينية .. ودفن قيم الدولة الوطنية .. ولم نقم بفعل مضاد.. من النواحى الثقافية والفنية على نفس المستوى والتكثيف.. وإن كانت هناك معالجات صحفية وبرامجية .. ومن ثم فإنه حين جاء الدستور لينص على أن الدولة لاتسمح باستغلال الدين فى السياسة كان أن واجهت إدارة الموقف تحديا من دعاية مضادة تصف الدولة المدنية بأنها تركية أتاتوركية وتقول أنها ضد الدين.

وعلى صعيد آخر فإن التحولات الاقتصادية المتسقة مع التطورات العالمية والمحققة لأهداف ضرورية وحقيقية وواجبة للدولة لم تزل تواجه مقاومة شرسة .. ليس بسبب الاختلاف الأيديولوجى .. فى دولة مثل مصر لم تعد فيها تيارات يسارية مؤثرة وفعالة .. وإنما بسبب الصورة الذهنية المتراكمة عن اقتصاد السوق الحر.. من تراث الآلة الدعائية الجبارة لدولة الاشتراكية فى الستينيات.

لقد مضت الستينيات وانتهت ولم تعد هناك ناصرية .. ولكن أفلام ومسرحيات وأقلام تلك الحقبة لم تزل موجودة وتمارس الدعاية لها طوال الوقت .. أحيانا دون أن يريد مناصرو تلك الأفكار .. وبالتأكيد دون أن يسعوا إلى ذلك.

ومن اللافت للأنظار أن المنتج الثقافى والفنى للستينيات .. لم يحاول أن يرسخ قيمة وطبيعة خصائص النظام الجمهورى .. بقدر ما كان يطعن فى الملك كشخص .. وليس كنظام حكم وتركيبه وثقافة مجتمع.. ويهتم للغاية بأن يتحدث عن الفوائد الاجتماعية لوجوده .. ضاربا بالتشويه فى جذور الرأسمالية .. وهادما لأسس النظام الطبقى السابق.. وهى رسالة حققت له مراده - أى إدارة نظام تلك الحقبة - ولكننا نعانى حتى الآن من الرسالة السلبية المضادة للرأسمالية الوطنية .. التى تجعل صورة المستثمر الوطنى الآن لصا .. وناهبا .. ومن عجب أنه لاتوجد أى سيطرة على المعانى التى لم تزل تنتجها دراما العصر الحالى وترسخ بنفسها رسالة الستينيات .. بحيث إنها تجعل الناس يكرهون كل أصحاب رءوس الأموال.

إن فى فترة ما قبل 1952 كثيرا من التفاصيل التى يناقشها العدد الخاص الحالى من روزاليوسف تحت شعار (تحيا الجمهورية).. ولكن النقاش الحقيقى لما كان يجرى فى ذلك العصر لم يحدث حتى الآن ..لا على المستوى النظرى الجاف .. ولا على المستوى الفنى والإعلامى والثقافى الجذاب.

وهكذا، فإننا نعيش منذ زمن بعيد ترديدا لافتا لأسطورة الصفات التقدمية لدستور 1923 .. ولكن هل نوقشت بنوده وهل تم تعريف الناس بما فيه من سلبيات ونقائص؟ لا.. لم يفعل أحد .. ومن ثم فإننى أحيلكم إلى بعض ما فيه ونحن نناقش ما كان يجرى فى العصر الملكى .. إذ يقول باب (الملك) فى دستور 1923 أن: (عرش المملكة المصرية وراثى فى أسرة محمد على .. والملك هو رئيس الدولة الأعلى وذاته مصونة لا تمس.. وهو الذى يحكم من خلال وزرائه .. ويعزل الضباط ويعلن الحرب.. وينشئ ويمنح الرتب العسكرية .....).. وغير ذلك الكثير .. لكن الدستور المذكور على تقدميته لم يشر إلى طريقة وآلية حساب الملك .. وكيف أنه ليس مواطنا عاديا يمكن أن تنتقده الصحف أو يتحدث عنه المواطنون بكل حرية .. فهو صاحب الجلالة التى لاتذكر إلا لله .. سبحانه وتعالى عن أن يقارن.

العزيمة

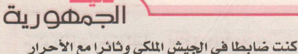
هل تحدث عن ذلك عمل درامى أو حتى مقال، هل تحدث أحد عن النظام الحزبى الفاشل والمتطاحن والذى كان ينشطر كما لو أنه ذرة تنقسم قبل اختراع القنبلة الذرية .. هذا النظام الذى انشغل بالصراعات السياسية تحت كنف جلالته متغافلا عن القضية الوطنية .. وتسبب فى نكبة 1948 .. تلك التى كان يديرها الملك من غرفة لعب الأطفال .. عابثا فى الخرائط كما لو أنه يلهو.. أو يروى مغامرات جيش دولة أخرى .. كما بدا فى المسلسل الشهير الأخير.

ومادام الشىء بالشىء يذكر.. فإننى أتساءل : ما الذى قمنا به من خلال منظومة الإعلام والفن والثقافة والتعليم .. لكى نذكر هؤلاء الذين تم دفعهم إلى الشعور بالحنين إلى زمن الملكية .. بأن الثورة التى أطاحت بالنظام الملكى .. ووضعت أسس الجمهورية هى التى أرست دعائم الجيش القوى.. وقد كانت تلك المهمة هى إحدى أهم ركائز النقاط الست لأهداف الثورة .. وهى التى رسخت ذلك .. وأشعرت الناس بأهمية القوات المسلحة .. تلك التى قيدت أعداد أفرادها فى النظام العلوى الراحل..

الصحيح بالطبع أن هذا الجيش وبسبب أخطاء لن تتكرر هو الذى دفع به إلى هزيمة 1967 , . لكن هذا لم يكن بسبب طبيعة النظام الجمهورى .. وإنما بسبب أخطاء سياسية وخطايا القيادة.. هذا الجيش هو الذى استطاع أن يحقق النصر فى1973 , . وأن يبقى تحت قيادة حكيمة تعود شرعيتها المتراكمة إلى ثورة 1952 ونصر 1973 , . حافظا للشرعية والسيادة وطبيعة النظام الجمهورى .. وفقا لنص الدستور والعقيدة الوطنية التى لا تلين ولا يهزها بالطبع مسلسل.

..... وتحيا جمهورية مصر العربية.■

عبدالله كمال



كنت ضابطا فى الجيش الملكى وثائرا مع الأحرار

70 عاما من الثورة ضد الإنجليز والنظام الملكى



أحمد حمروش يكتب:

التاريخ حقائق تسجلها الأحداث.. والدراما فن تقدمه الموهبة والرؤية الخاصة.. ومسلسل (الملك فاروق) الذى كتبته الأديبة الدكتورة لميس جابر وقدمه التليفزيون خلال شهر رمضان أثار كثيرا من الحوار حول دور الملك الذى خلعته ثورة ٢٣ يوليو، وعما إذا كان ما نشر عنه واشتهر به صحيحا أو يدخل فى باب المبالغات. ورغم أن الظروف لم تسمح لى حتى الآن بمشاهدة هذا المسلسل إلا أنى وجدت من الواجب أن أسهم بسرد بعض الحقائق التى ارتبطت بالملك فاروق وبالنظام الملكى، حيث عملت ضابطا فى الجيش الملكى لمدة عشر سنوات قبل قيام الثورة، حرصا على أن أقدم لأبناء الأجيال التى لم تعايش هذه الفترة صورة صادقة عن الواقع الذى كانت تعيش فيه مصر خلال عهد الملكية.

كان الاستعمار البريطانى قد احتل مصر عام 1882 بعد هزيمة ثورة الأميرالاى أحمد عرابى الذى واجه الخديو توفيق بالقول (لقد خلقنا الله أحرارا وأننا لن نستعبد بعد اليوم).

وبدأت فى حياة مصر صفحة جديدة يسيطر فيها الاستعمار البريطانى على مقاليد الأمور عن طريق القوة العسكرية وخضوع الأسرة المالكة التى كانت تستمد قوتها من الاستعمار.. وليس من الشعب والتى دفعت الخديو توفيق إلى إصدار مرسوم يوم 19 سبتمبر 1882 من جملة واحدة هى (تسريح الجيش المصرى).

وتابع الخديو توفيق فى حماية القوات البريطانية إصدار قراراته بتجريد جميع الضباط من رتبة يوزباشى فما دون من رتبهم وحرمانهم من المعاش، وتقديم أعداد كبيرة من الرتب الكبيرة للمحاكمة، بعد اعتقال 30,000 شخص وفرض المحتلون تعويضات على الشعب المصرى قيمتها 9 ملايين جنيه استرلينى.

واختار الخديو توفيق (السير فلانتين بيكر) لتنظيم جيش مصرى جديد.. وعين (السير إيفلين وود) قائد جيش الاحتلال ليكون قائدا عاما للجيش المصرى الذى تقرر أن يهبط عدده ليكون 6000 جندى فقط.

وتبع ذلك خطوات أخرى إذ أغلقت كل المدارس الحربية عدا واحدة وأغلقت ترسانات الأسلحة والمدرسة البحرية، وعطلت الترسانة البحرية وبيعت السفن الحربية..

وفى بداية عام 1883 كان هناك 25 ضابطا بريطانيا يتولون المناصب القيادية فى

تعليمات عبدالناصر لى السيطرة على الإسكندرية دون أى عمليات استفزازية للأجهزة الأمنية التابعة للسراى

الجيش المصرى، أما صغار الضباط فكانوا يختارون من الأسر الموالية للإنجليز والخديو.

هكذا كانت تعيش مصر فى عهد الاستعمار البريطانى والنظام الملكى حتى اشتعلت ثورة 1919 بين مختلف الفئات.. الطلبة والعمال والفلاحين والنساء.

بعض ضباط الجيش اندمجوا فى خدمة قوات الاحتلال ونفذوا الأوامر بلا تردد حتى اشتهر بعضهم بالقسوة فى معاملة الجماهير مثل البكباشى شاهين، ومحمد حيدر، الذى أصبح قائدا عاما للقوات المسلحة فيما بعد.

كانت القيادات العليا وقيادات الكتائب كلها

للضباط البريطانيين الذين رصدوا عيونا لهم تسجل كل كلمة ثائرة أو حركة معادية.. كما أن قوات الاحتلال تضاعفت خلال سنوات الحرب فى الوقت الذى جمد فيه الجيش المصرى، واستقرت نسبة عالية من وحداته فى السودان.

قال لى الرئيس اللواء محمد نجيب الذى كان لى شرف صياغة كتابه (كلمتى للتاريخ) أنه كانت هناك (جمعية سرية للضباط الوطنيين) فى السودان لايعرف الضابط منها إلا من ضمه إليها.. وعندما حضرت لجنة ملنر كلفت الجمعية محمد نجيب بالوقوف أمام نادى الضباط بالخرطوم خلف منضدة صغيرة عليها صورة البرقية التى قرر الضباط إرسالها للاحتجاج على لجنة ملنر، والقول بأنه لايجوز التفاوض إلا مع الوفد المصرى برئاسة سعد باشا زغلول، حتى يوقع الضباط عليها تضامنا مع الشعب المصرى.

ويقول محمد نجيب أن أحدا لم يتخلف عن التوقيع، ولكنه فوجئ باعتقاله فى اليوم التالى وإغلاق نادى الضباط بأمر السردار.

واستطاعت ثورة 1919 أن تجبر الاستعمار والسراى على وضع دستور 1923 الذى تشبث به الشعب ووجد فى تطبيقه تعبيرا عن إرادته رغم أنه كان يعطى للملك حق حل مجلس النواب وتأجيل انعقاده وإصدار مراسيم فى غيبته.

وهنا يجب الإشارة إلى أن الشعب المصرى لم تخمد ثورته ضد الاستعمار البريطانى والنظام الملكى الذى يسانده، فقد وقعت انتفاضات شعبية بمعدل انتفاضة كل خمس سنوات يتساقط فيها الشهداء برصاص المستعمرين أو جيش الملك.. الأولى كانت انتفاضة عام 1924 التى قادها الملازم أول على عبداللطيف الذى نشر منشورا فى مايو 1922 يطلب فيه استقلال السودان وضمه إلى مصر فقبض عليه وحوكم بتهمة إثارة الشغب والاضطراب وفصل من الجيش وسجن لمدة عام، ولكنه بعد خروجه من السجن كون جمعية (اللواء الأبيض) فى اجتماع عام لم يحضره مصريون، واختاروا للجمعية علما أبيض رسمت عليه خريطة النيل وفى ركن منها العلم المصرى الأخضر وقد كتبت على أرضيته البيضاء (إلى الأمام).

وانتفض عمال العنابر عام 1930 فى مظاهرات حاشدة، كما قام الطلبة والعمال بانتفاضة شعبية عام 1935 لإعادة دستور 1923 بعد أن كان إسماعيل صدقى باشا قد أصدر دستور عام 1930 الذى أهدر بعض قواعد الديمقراطية وأعطى للملك سلطات إضافية.. وما أن انتهت الحرب العالمية الثانية حتى اشتعلت حركة الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال التى كانت متجمعة فى منطقة قناة السويس تنفيذا لمعاهدة 1936.

والجدير بالذكر أن جميع الوزارات الوفدية التى وصلت إلى الحكم عن طريق انتخابات شعبية حرة قد أقالها النظام الملكى لأن الوفد كان هو الحزب الذى قاد ثورة 1919 وعبر دائما عن إرادة الشعب.. وحقق خلال عهوده كثيرا من إنجازات العدالة الاجتماعية.

وعندما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية بعد بلوغه سن الثامنة عشرة فى 29 يوليو 1937 كان من الغريب أن يكون أول القرارات التى اتخذها قرار إقالة وزارة الوفد فى ديسمبر من نفس العام؟

وهكذا عصف الملك بإرادة الشعب وبروح الدستور وتولت الحكم وزارات أحزاب الأقلية.

ولعب الجيش الملكى دورا سافرا فى تزييف إرادة الشعب أثناء الانتخابات التى أعقبت إقالة الحكومة الوفدية.

ولم تمض شهور على ولاية الملك فاروق حتى قامت الحرب العالمية الثانية.. ولم تعلن مصر الحرب على المحور، ولم يدخل الجيش المصرى فى إطار جيوش الحلفاء، ولم تستعن به بريطانيا فى عمليات حربية خارج حدود مصر كما استعانت بجيوش الهند والسودان وليبيا وغيرها من الدول الأفريقية.

كان الجيش المصرى رغم تواضعه عددا وعدة محل اهتمام القوات البريطانية التى حاولت فى البداية أن تحتويه وتستعين به فى عملياتها الحربية، ثم تراجعت عن ذلك لما لمسته من خطورة تحريك الجيش فى ظروف لايحمل فيها الشعب أى ارتياح لقوات الاحتلال.

ورفض عزيز المصرى - رئيس أركان حرب الجيش فى ذلك الوقت - إشراك المقاتلات المصرية فى خطة الدفاع البريطانية بدعوى أن مصر لم تعلن الحرب على ألمانيا، كما رفض تحريك قوات مصرية إلى سيوة ضمن خطة الدفاع عن الصحراء الغربية.. ولم يشترك الجيش المصرى سوى فى خطة الدفاع الجوى عن مصر.

زاد الشعور المعادى لبريطانيا مع استمرار الحرب، وفشلت أحزاب الأقلية فى قيادة الدولة، حتى بلغت أزمة التموين حدا أشاع القلق والسخط، وأطلق المظاهرات فى شوارع القاهرة والإسكندرية.. ووصلت إلى حد رفع جنود خفر السواحل لبنادقهم وفى السناكى أرغفة عيش تعبيرا عن الجوع والفقر.

كان الاستعمار البريطانى على حذر شديد من قيام ثورة شعبية فى مصر ضد صفوفه الخلفية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتهاء حرب فلسطين ومعها الأحكام العرفية.. بدأت حركة الكفاح المسلح ضد القوات البريطانية فى قناة السويس.. وتشكل تنظيم الضباط الأحرار الذى بدأ يصدر منشورات معبرة عن رأيه فى ضرورة التخلص من الاستعمار ووقف خضوع النظام الملكى له.. وفى هذه الفترة حدث حريق القاهرة يوم 26 يناير 1952 عندما خرج الشعب والجنود معا احتجاجا على العدوان البريطانى على محافظة الإسماعيلية فى اليوم السابق.. فى نفس الوقت الذى أقام فيه الملك مأدبة غداء فى قصر عابدين احتفاء بميلاد ابنه أحمد فؤاد دعا إليها عددا كبيرا من ضباط الجيش.. الأمر الذى يظهر شبهة ارتباط السراى مع الاستعمار فى تدبير الحريق الذى أدى إلى إقالة وزارة الوفد فى نفس اليوم وتعيين أربع وزارات خلال 6 شهور فقط.

الشعب المصرى قام بانتفاضة شعبية كل خمس سنوات تساقط فيها الشهداء برصاص المستعمرين وجيش الملك

وعندما وصلت منشورات الضباط الأحرار إلى الملك فاروق والحاشية المحيطة به اتخذ الملك قرارا باعتقال الضباط الأحرار.. وتسرب الخبر لهم يوم 18 يوليو 1952 عن طريقين.. الأول محمد باشا هاشم، وزير الدولة وزوج ابنة رئيس الوزراء حسين باشا سرى والثانى الأستاذ أحمد أبوالفتح زوج شقيقة الضابط الحر ثروت عكاشة.

وهنا قررت قيادة الضباط الأحرار القيام بحركة ضد الملك كلف بإعداد خطتها البكباشى زكريا محيى الدين ونفذت خلال خمسة أيام.

وهنا نقف عند المواقف التى اتخذها الملك فاروق عندما بلغته أنباء الحركة ليلة 22 - 23 يوليو.

كان انتصار الحركة مفاجئا وانهارت قلاع الملك وسقط أعوانه من كبار الضباط دون مقاومة واشتعل الحماس بين رجال الجيش مع شروق شمس 23 يوليو، واحتشد الجميع لتأييد الحركة، كاد يتلاشى الخط المميز بين الضباط

الاحتلال البريطانى جاء بمباركة الخديو توفيق وضد إرادة المصريين

الأحرار الذين تحملوا مسئولية الإعداد والتنظيم والتنفيذ وبين زملائهم الذين لم تتح الظروف لهم فرصة الانضمام لتنظيم (الضباط الأحرار).

لم يكن هناك من شىء معد فى الخطة سوى تقديم عدة مطالب للملك ثم يكون التصرف بعد ذلك تبعا لرد الفعل، ولحركة الملك، وعندما اتصل رئيس الوزراء نجيب باشا الهلالى بمحمد نجيب تليفونيا من الإسكندرية أبلغه بأن مطالب الجيش تنحصر فى الآتى:

1- تكليف على ماهر بتشكيل الوزارة.

2- تعيين محمد نجيب قائدا عاما للقوات المسلحة.

3- إبعاد كريم ثابت وإلياس أندراوس ومحمد حسن وحلمى حسين وانطوان بوللى ويوسف رشاد من حاشية الملك.

كانت هذه الطلبات بمثابة جس نبض لموقف الملك، والتعرف عما إذا كان فى مركز ضعف أو قوة.. يستند إلى قوات الاحتلال أو لا يستند إليها.

ورغم إبلاغ على باشا ماهر لمحمد باشا نجيب أن الملك قد قبل كل طلبات الجيش.. إلا أن الملك لم يكن يائسا، فقد كان يبحث عن طريق للخروج من هذا المأزق.. وكانت كلماته التى حملها مرتضى المراغى إلى محمد نجيب تحمل تلميحا باحتمال تدخل القوات البريطانية فى الموقف كما حدث فى أيام أحمد عرابى.

واستدعى الملك جيفرسون كافرى سفير أمريكا لمقابلته فى سراى المنتزه يوم 23 يوليو، وطلب منه فاروق أن يطلب من حكومته إقناع الحكومة البريطانية بحاجة الملك الشديدة لتدخل قواتها.

ويقول «إيدن» فى مذكراته أنه كان قد أوضح للسفارة البريطانية بالقاهرة أن القوات البريطانية لايجوز أن تتدخل لإبقاء فاروق على العرش، ولذا فإن السفارة لم ترد على السفير الأمريكى كافرى ردا مشجعا بعد اتصالات عاجلة تمت بين لندن وواشنطن كما يقول انطوانى ناتنج فى كتابه (ناصر).

ومع ذلك فإنه بعد ليلة 23 يوليو تحركت بعض القوات إلى طريق مصر - السويس للدفاع عن القاهرة فى حالة حدوث أى تحرك بريطانى، وكلفت القوات المصرية فى منطقة القناة بمراقبة تحركات القوات البريطانية والإبلاغ عنها.

لم تثمر جهود الملك فى استجلاب تدخل بريطانى أو أمريكى لحماية عرشه.

وكانت تعليمات جمال عبدالناصر لى - باعتبارى ممثلا للضباط الأحرار فى الإسكندرية - تقضى بالسيطرة على المنطقة فى هدوء دون عمليات استفزازية قد تفجر الموقف وتخلق تناقضا لامبرر له بين الموقف فى القاهرة والموقف فى الإسكندرية حيث كانت الحكومة والحرس الملكى وخفر السواحل والأجهزة الأمنية التابعة للسراى.

وكان الفريق محمد حيدر قد دعا إلى مؤتمر فى مبنى القيادة بمصطفى باشا صباح 23 يوليو حضره قادة الوحدات بالإسكندرية، وأبلغهم أن ما يدور فى القاهرة هو عملية محدودة، وألقى عليهم مسئولية قيادة وحداتهم.

ولكن الضباط الأحرار بتعاون وثيق مع جميع الضباط الذين فجر البيان الأول كل طاقاتهم الوطنية وكل أحلامهم الثورية كانوا قد سيطروا على الوحدات، وعقدنا مؤتمرا لشباب الضباط فى رئاسة الآلاى الثانى المضاد للطائرات ظهر نفس اليوم، واخترنا البكباشى عاطف نصار ليكون قائدا للمنطقة والصاغ عبدالحليم الأعصر ليكون أركان حرب لها.

واستقر الوضع فى الإسكندرية أيضا بعد أن نصحنا كبار الضباط بالذهاب إلى منازلهم مؤقتا فاستجابوا دون معارضة.

وكان محمد نجيب وجمال عبدالناصر قد اتصلا بى تليفونيا فأبلغتهما بهدوء الحالة واستقرارها فى الإسكندرية.. وأبلغانى باحتمال هروب اللواء حسين سرى عبر الحدود إلى ليبيا.. وحضور وفد من قيادة الضباط الأحرار وهم يوسف صديق وزكريا محيى الدين وجمال سالم وأنور السادات وحسين الشافعى.

وفى الإسكندرية دار حوار حول مصير الملك تبنى فيه قائد الجناح جمال سالم فكرة إعدامه.. ولكن بقية أعضاء المجلس رفضوا الموافقة على هذه الفكرة.. وفى هذه الفترة تبلورت فكرة إنذار الملك فاروق بالخروج من مصر.

وكان الملك قد غادر قصر المنتزه إلى قصر رأس التين فى اليوم السابق مع الملكة والأميرات، وكانت قوات الجيش التى وصلت من القاهرة قد حاصرت قصرى رأس التين والمنتزه.

وفوجئ على ماهر باشا المكلف برئاسة الوزارة بأن الجيش قد قدم إنذارا للملك بتوقيع الفريق أركان الحرب محمد نجيب بضرورة التنازل عن العرش قبل الثانية عشرة ظهرا ومغادرة البلاد قبل السادسة مساء.. فذهب إلى القصر مرة ثانية فى نفس الصباح بعد أن قرأ كلمات الإنذار التى جاء فيها «إنه نظرا لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب، حتى أصبح كل فرد من أفراده لايطمئن على حياته أو ماله أو كرامته.. ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير».

ولم يجد الملك سبيلا سوى قبول الإنذار وتوقيع وثيقة التنازل لولى عهده الأمير أحمد فؤاد.. ولكن قيادة الجيش رفضت طلبه بأن يصحبه أنطوان بوللى فى رحلة الخروج.. وطلب الملك من السفير الأمريكى الذى كان فى وداعه أن يقوم الأسطول الأمريكى بحراسة اليخت المحروسة.

وهكذا انتهت رحلة فاروق ملكا، وخرج مودعا من محمد نجيب الذى قال له الملك (أنتم سبقتونى فى اللى عملتوه.. اللى عملتوه دلوقتى كنت أنا رايح أعمله).

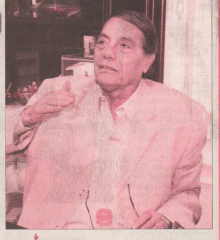
وكانت عملية إخراج الملك قد تمت فى سرية تامة ولم تعرف إلا بعد بيان أذيع فى السادسة والنصف مساء.. وبعدها أذاع محمد نجيب بيانا أعلن فيه للشعب تنازله عن رتبة الفريق التى كان قد منحها له الملك عندما عينه قائدا عاما للقوات المسلحة يوم 24 يوليو.

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن حركة الضباط الأحرار التى فجرت ثورة يوليو كانت لأغراض وطنية معبرة عن إرادة الشعب فى التخلص من الاستعمار وتطهير المجتمع من الفساد وتحقيق العدالة الاجتماعية.. والمقارنة بين خمسينيات القرن العشرين والعقد الأول من هذا القرن تحتاج إلى بحث طويل أرجو أن يتسع له الوقت والمكان فى عدد قادم.■

تحيا الجمهورية

أحمد باشا

الأحداث التى جرت قبل الثورة كانت كلها تنبئ بوقوع حدث جلل، وفى تفاصيلها إجابات عن السؤال التاريخى: لماذا كان يجب أن تقوم الثورة؟ نفس السؤال وغيره من الأسئلة وجهناها إلى الكاتب الكبير «صلاح عيسى» الذى أورد عشرات الأسباب ورصد كثيرا من الظروف التى مهدت لقيام الثورة الأكثر تأثيرا رغم مرور أكثر من 55 عاما عليها، وغيرت وجه الحياة ليس فى مصر فقط بل فى الكثير من دول العالم!



«فاروق» كان انقلابيا مستهترا
لا يحترم الدستور وعاجزا عن حكم البلاد

صلاح عيسى: أخطاء الثورة لا يمكن مقارنتها بخطايا «العبث الملكى»!

■ هل كان هناك مبررات حقيقية لقيام ثورة يوليو؟!

– أى حدث فى التاريخ له مبرر لوقوعه، وحسب مسار التاريخ فإن الظروف التى كانت قائمة آنذاك تحتم قيام الثورة، ثورة يوليو ظاهرة تاريخية مبررة تماما وحين وقعت كان الكثيرون ينتظرونها ولقيت ترحيبا شعبيا من السواد الأعظم من المصريين، إدراكا منهم أن الواقع فى ذلك الحين كان يتطلب هذا التغيير الذى حدث فى 23 يوليو 1952 .

■ ماهى الظروف والمبررات التى أوجبت قيامها؟

– كانت مصر والجيش لايزالان يعانيان من آثار هزيمة الجيش المصرى فى حرب 48 أضف عليها الإشكاليات المتعلقة بتدهور الحياة الاقتصادية والتباين الشديد فى توزيع الدخول بين المصريين وافتقادهم للعدالة الاقتصادية والاجتماعية!

■ وعلى المستوى السياسى؟

– اللافت فى فترة حكم فاروق عموما وفى أواخر عهده عدم استقرار الحكم، وعدم تطبيق الدستور وكثرت الانقلابات الدستورية والتدخل فى الانتخابات، بل وقع فاروق فى خطيئة كراهيته للوفد – حزب الأغلبية وقتها – وأقال حكومة «النحاس باشا» فى أوائل حكمه وبدأ يتحالف مع أحزاب الأقلية الصغيرة مثل الأحرار الدستوريين، والكتلة الوفدية، والسعديين منذ 38 حتى 42 ثم من 44 حتى 49 ثم من يناير 52 حتى سقطت آخر حكومة فى عهده فى 23 يوليو من العام نفسه، إلا أن الأربع وزارات الأخيرة قبل الثورة لم تكن من تلك الأحزاب وكان يطلق عليها وزارات «الموظفين»، من شخصيات مهمة مستقلة خارج الإطار الحزبى، مثل «حسين سرى»، و«على ماهر» ووزرائهما كانوا من التكنوقراط.

فاروق كان رجلا انقلابيا مستهترا لا يحترم الدستور أو إرادة الشعب وهذا فض الجماهير عن عرشه!

■ ما التأثير المباشر لهذه الانقلابات والتغييرات المستمرة فى الحكومة؟!

– تسبب ذلك فى توقف المشروعات التنموية الأساسية ولم تتحقق، وكان النموذج الأبرز لحالة عدم الاستقرار يخص مشروع تعلية خزان أسوان لزيادة إنتاج الكهرباء والوقاية من مخاطر الفيضان، وظل المشروع لسنوات طويلة، وحين تبدأ وزارة فى تنفيذ إحدى مراحله كانت تتم إقالتها لتشكل وزارة جديدة، وهكذا حتى أصبح المشروع نكتة سياسية بسبب عدم استقرار الحكم، وينسحب ذلك على جميع المشروعات!

> آثار هزيمة الجيش المصرى فى 48 والانقلابات الدستورية وعدم استقرار الحكم والاحتلال الإنجليزى والظروف الاقتصادية والاجتماعية المهينة للمصريين مهدت لقيام الثورة

■ نعود إلى الظروف السياسية التى مهدت لقيام الثورة؟

– النخبة المصرية كانت ترى أن ثورة 1919 التى قامت من أجل تحقيق الاستقلال والديمقراطية لم


ثورة 1919

تستطع سوى تحقيق نصف استقلال ونصف ديمقراطية، ولم تستطع استكمال أهداف الثورة الوطنية التحريرية، كذلك نشأ تيار لم يعد يثق فى الديمقراطية الليبرالية المتحققة عبر ثورة 19 وبالتالى كان هناك إحساس أن الأمور وصلت إلى طريق مسدود فكان لابد أن يتم تغيير فى النظام السياسى فقامت على أثره الثورة!

■ هل كان ذلك مرتبطا بالظروف الدولية وبداية الحرب الباردة؟

- بالطبع، بعد الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين امتدت الشرارة الثورية فى جميع الدول التى لديها رغبة لتحقيق الاستقلال الوطنى، وتأثرت دول العالم الثالث بالإنجازات التى احرزتها النظم القومية التى قفزت فى مراحل تطوير مجتمعاتها مثل الفاشية والنازية، وكان الشعب المصرى نفسه على أهبة الاستعداد لهذا التغيير الجذرى فى السياسات، وهذا ما مهد لثورة يوليو فيما بعد أن تعصف بالديمقراطية الليبرالية عصفا ولم يقاوم أحد مقاومة جدية وهو ما تكرر عندما قيدوا الحريات فلم يجدوا مقاومة، وهذه الأمور والثورة لم تخص مصر بل شملت الدول العربية أيضا!

■ تلك الفترة شهدت ظهورا لحركة الإخوان المسلمين والماركسيين بقوة على الشارع السياسى بأفكارهم الثورية وربما ساعد ذلك على قيام الثورة؟

- ظهور الإخوان، وحزب مصر الفتاة، والحركات الماركسية كان مؤشرا لتفتيت ما سمى بالحلف الديمقراطى الذى كان يقود ثورة 1919 الذى كان يمثله حزب الوفد، وكان ظهور التيارات الحديثة ضد حزب الوفد واحتجاجا على سياساته وكان بعضها يميل للمهادنة مع القوة المسيطرة، وإدراكا منهم أن إيقاعه الديمقراطى الليبرالى لن يؤدى إلى حسم القضايا التى يتمنى جيل الشباب الذى ولد على مشارف ثورة 1919 - وكان منهم قادة ثورة يوليو - تحقيقها!

■ لماذا؟

- تلك الحركات والأحزاب رفضت الإيقاع التدريجى وكانت تريد نظما تقفز بمراحل التطور تعوض الشعب المصرى عن التخلف الاقتصادى والاجتماعى الذى يعيش فيه وتحقيق الاستقلال الوطنى وهو الذى أدى إلى خروج قادة ثورة يوليو من رحمها، فكانوا فى الواقع أعضاء فى تنظيمات ماركسية سابقة، وأعضاء فى الإخوان ومصر الفتاة وتكتلوا وقاموا بثورة 23 يوليو تعبيرا عن هذه الفئات التابعة للطبقة البرجوازية الصغيرة!

■ على ذكر الطبقة البرجوازية، التحليل الاجتماعى لقيام الثورة أرجع ذلك لاتساع الطبقة الوسطى التى حصل أبناؤها على قسط وافر من التعليم وفرص فى العمل؟

- بدون شك، هذه الشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى تحديدا لعبت دورا فى جيلها الأول فى ثورة 1919, وكانوا يمثلون قادة المراكز الوسطى فى تلك الثورة ووقودها الأساسى ولذا كان يطلق عليها «ثورة الأفندية»!

من أخطاء الثورة أنها قامت لحماية الدستور ثم وقعت الفتن بعد أن دار حوار داخل مجلس قيادتها حول دور الديكتاتورية فى التنمية وهذا ليس مبررا لمن يدافعون عن العهد الملكى!

أما الجيل الثانى من هذه الطبقة البرجوازية الصغيرة والذى ولد على مشارف ثورة 1919 والذى استفاد من معاهدة 1936 التى أتاحت لأولادهم فرصا فى التعليم والالتحاق بالكليات العسكرية، عاصروا الانقلابات الدستورية والصراع الدائم والدائر بين الجناح الاستبدادى داخل السرايا فى عهد الملك فاروق مع حزب الأغلبية، كذلك مطالبهم بضرورة تحسين حالة الطبقات الشعبية، خصوصا فى فترة الكساد العالمى الكبير ما بين 1929-1933 أعقبها حكم ديكتاتورى بشع فى الانقلاب الذى قاده «إسماعيل صدقى»، لذا لم يكن مستغربا أن يكون والد «جمال عبدالناصر» وكيل مكتب بريد، وكذلك والد «أنور السادات» كان كاتبا فى وزارة الصحة، وهم الذين دخلوا الكلية الحربية وبدأوا فى تحضير الجيش المصرى ولهذا قامت ثورة يوليو لحماية الدستور ضد ما أسمته انتهاك الملك للدستور!

■ هذا الدستور الذى قامت الثورة لأجل حمايته هى نفسها التى قامت بإلغائه؟

-ربما كان ذلك إحدى الخطايا الكبرى لثورة يوليو، الضباط الأحرار حين تولوا السلطة لم تكن لديهم رؤى واضحة تماما، وكانت فكرتهم الأساسية هى دعوة البرلمان الوفدى الذى كان تم حله آنذاك للاجتماع أولا للموافقة على أسماء الأوصياء على عرش الملك الصغير أحمد فؤاد الثانى، وثانيا تمهيد الأوضاع لانتخابات جديدة أو عودة حكومة الوفد، لكن سرعان ما التف حولهم مجموعة من أعداء الوفد منهم عبد الرازق السنهورى باشا، على ماهر، وفتحى رضوان، والأغرب أنهم بدأوا حياتهم ملكيين وأنصارا لفاروق وأعداء للوفد لكنهم حين كرهوا الملك فاروق وعزلوه، احتفظوا بعداوتهم للوفد، وبتحريض هذا الفريق أقنعوا ثوار يوليو بترك الديمقراطية التى لم تحقق لنا شيئا، وهذا شجعهم لإلغاء الدستور تحت دعوى أنهم سيضعون دستورا جديدا أكثر ليبرالية، وبالفعل شكلوا لجنة وضعت هذا الدستور لكنهم فى اللحظة المناسبة اختاروا أن يحكموا حكما مباشرا ديمقراطيا ودارت بينهم مناقشة رواها فى مذكراته كل من «عبد اللطيف البغدادى»، و«خالد محيى الدين» حول دور الديكتاتورية فى تنمية المجتمعات، وكان رأيهم أن الديكتاتورية هى التى أدت إلى نهضة ألمانيا وإيطاليا بعد هزيمتهما وبالتالى ألغوا هذا الدستور وقرروا أن يحكموا حكما عسكريا صرفا!!

■ هل خطايا ثورة يوليو مبررا لعودة الملكية أو استمرارها؟

- لا يمكن القول بذلك، من الخطأ التركيز على أخطاء الثورة كأنها لم تفعل شيئا، وكأن النظام الملكى الذى كان قائما فى مصر يمكنه أن ينجز ما لم تنجزه، وعموما الملكية أصبحت تاريخا ولا يمكن أن تعود فى تقديرى مرة أخرى.

■ يمكن القول أن الملكية فى مصر ماتت إكلينيكيا فى أواخر عهد فاروق؟

- الواقع أن الأسرة المالكة فى ذلك الوقت


حرب ٤٨

كان فى يد «فاروق» فرصة لإحداث تغييرات وإصلاحات هيكلية فى النظام السياسى والاجتماعى لكن فوت على نفسه الفرصة وانفجرت الثورة فى وجهه

كانت قد تشرذمت فى ذلك الحين، وفاروق نفسه كان قد بدأ حياته محبوبا انطلاقا من كونه شابا صغيرا يحمل آمال وتغييرات تمناها الشعب، وبدأ عهده ولديه رغبة فى تلافى الأخطاء التى ارتكبها أبوه خاصة فى علاقته مع الوفد، ولكن من يسمون برجال الملك فؤاد - والده- فى السرايا وكان يمثلهم «على ماهر» و«أحمد حسنين» سرعان ما جرفوه نحوهم فى العداء الصادم مع حكم الأغلبية، إلا أن فاروق كان يتسم بدرجة عالية من الاستهتار، وكان عنده - فى تقديرى الشخصى - نوازع انتحارية خصوصا فى السنوات الأخيرة من حكمه، لأنه عرض عليه كثير جدا من البرامج التى كان يمكن أن تؤدى إلى شكل من أشكال الإصلاح، ولكنه كان ملكا مستهترا عاجزا عن القيام بواجباته!

■ معنى ذلك أن هناك محاولات لإصلاح سياسى كانت قائمة فى عهد فاروق لتقويض أى مبررات للثورة؟

- كانت بالفعل هناك محاولات قادها الأمريكان كما يقول «مايلزكوبلاند» فى كتابه أن السنوات الأخيرة فى عهد فاروق حاولنا دفعه للقيام بثورة من الداخل لامتصاص الثورة التى ستنفجر فى وجهه، وكانوا يخشون أن تقوم ثورة شيوعية فكانوا يحاولون دفعه لإصلاح أداة الحكم والتطهير والقضاء على الفساد وإشاعة نوع من العدل الاجتماعى، وكذلك إقامة إصلاحات هيكلية فى طبيعة النظام القائم من الناحية الديمقراطية والاجتماعية تحديدا، فعرضوا عليه توزيع جزء من أراضيه على الفلاحين، كان يستمع - كما يقول كوبلاند- للكلام بعض الشىء ثم بعد ذلك يظهر نوعا من الجدية ثم يعود إلى لهوه وعبثه!

■ أتصور هذا ما فطنت إليه الثورة وحاولت تطبيقه؟!

- برنامج ثورة يوليو لم يأت بجديد، بل كان تجديدا وتجسيدا لبرنامج الحركة الوطنية المصرية فيما بعد الحرب العالمية الثانية، ما يخص الإصلاح الزراعى الذى قامت به الثورة هو نفسه مشروع اقتراح قدمه «ميريت غالى»- كان عضوا فى مجلس الشيوخ - عام 1945 بإدخال إصلاح زراعى فى مصر والاستيلاء على أراضى كبار الإقطاعيين وتوزيعها على صغار الفلاحين، فكان هذا المشروع هائما فى الفضاء المصرى فى ذلك الحين، كذلك تأميم قناة السويس فكرة مطروحة فى الأربعينيات وأيضا الانطلاق إلى تنمية اقتصادية تكفل حياة كريمة لفقراء المصريين مطلب شائع فى المجتمع المصرى!

■ من فترة لأخرى تتجدد أقاويل مطالبة بعودة الملكية كبديل للجمهورية؟

- كما قلت الملكية انتهت ولا سبيل لعودتها، وإن كنت أرى أنه لا يجوز المقارنة بين الملكية والجمهورية لأن الأساس فى تقييم نظام الحكم ليس أنه ملكى أو جمهورى وإنما المعيار هل هو ديمقراطى أو لا ديمقراطى!

فعلى سبيل المثال هناك جمهوريات الموز المعروفة فى أمريكا اللاتينية ولا علاقة لها بالديمقراطية أو مقارنتها بنظام ملكى مثل بريطانيا.

التجربة كشفت أن المسألة ليست بالمسمى، خصوصا وكلا النظامين من وجهة نظر دارسى النظم السياسية له مزايا وعليه عيوب!

■ المدافعون عن الملكية أقرب فى وجهة نظرهم إلى الإخوان المسلمين فى دعوتهم للحاكم الأجنبى، وكان ذلك أيضا نقطة فى تفاعل المصريين مع الثورة؟

- «فاروق» للإنصاف يكاد يكون أول ملك من أسرة محمد على يتربى تربية مصرية خالصة، لأن «فؤاد» رغم تاريخه الديكتاتورى المفسد، لكنه أراد أن يؤسس أسرة مالكة مصرية، وخصوصا أنه كان لا يجيد العربية، لكنه حرص على أن يدرس ابنه على يد أساتذة لغة عربية وعلماء دين مثل الشيخ المراغى، وحاول من خلال ذلك أن يضع قواعد راسخة لأسرة مالكة مستمرة فى البلاد بعد تراجع الارستقراطية التركية، لكن بخلاف «فاروق» كانت الأسرة المالكة بكل فروعها الأخرى أوروبية ونصف تركية ومعظمهم لا يعرف العربية!

■ ماذا عن الجيش والشعب، هل كانوا يدينون بالولاء لحاكم أصوله غير مصرية؟

- تم استخدام هذه الفكرة جيدا فى عهد الثورة وكانت مرتبطة بالوعى السياسى واستخدمها قبل ذلك «عرابى» فى ثورته، فالمصريون كانوا بحاجة إلى حاكم ينتمى إليهم - ليس ضرورة بالدم - ولكن بالدفاع عن المصلحة لكن بما أنه لا يدافع عن المصلحة يبرز العنصر الأجنبى كنوع من أنواع الكراهية!

■ حاول البعض الانتقاص من قدر الثورة لأن الجيش الذى قام بها وليس القوى المدنية؟

- هذا سببه ضعف الأحزاب السياسية التى كانت موجودة، ولهذا تولى الجيش حسم الأمر لصالحه وكان يعى ما يفعل قبل أن يخطف الإخوان أو الماركسيون البلد!

■ يعنى ذلك أن النظام الجمهورى استمد شرعيته من الثورة؟

- لا شك، ولا يستطيع أحد أن يقول أن ثورة يوليو لم تحز على تأييد المصريين بأغلبيتهم العظمى فيما عدا شرائح محدودة جدا كانت مرتبطة بالقصر، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن الأغلبية كانت تؤيد عبد الناصر!

■ لكونه حاكما مصريا منذ عهد الفراعنة وأشعل النزعة الوطنية لدى الشعب؟

- بالطبع، كيف يمكن أن ننكر أن مصر قبل الثورة كانت بلدا محتلا وفيه قاعدة عسكرية بريطانية تتحكم فى إرادته الوطنية، كما كان شعبها يعانى فقرا وإملاقا وإذلالا، لا يمكن لجاحد أن ينكر أن ثورة يوليو حررت مصر والأمة العربية ونقلت الشعب المصرى نقلة كبيرة، ويكفى إذا نظرت إلى الطبقة الحاكمة فى مصر الآن تجدهم أبناء العمال والفلاحين وصغار الموظفين! ■

محنة التاريخ فى غابة الدراما:

جريمة تزوير عهد!



د. رفعت السعيد

تحسباً لتزاحم المسلسلات فى شهر رمضان، وتحذيراً من عمليات الإتجار بالتاريخ فى هذه الغابة كتبت فى بداية رمضان مقالاً أحذر فيه من استخدام التاريخ كأداة للتربح فى تلك الغابة، ولسنا فى هذا التحذير الذى نعود لتكراره نهتم بالتربح كمنهج، ولا حتى بعمليات المط والتطويل والحشو كى يصل المسلسل إلى الحلقات الثلاثين أو أكثر، فيكسب المتاجرون أكثر كما أننا لا نهتم بالأداء ولا النص ولا الديكور إلا من حيث كونه وسائل لتمرير معلومات خاطئة وترسيخ مفاهيم مغلوطة أو حتى تزييف الوعى التاريخى والاجتماعى للمتلقى.

المواطن العادى، وحتى هذا الذى عرف أو قرأ بعضاً من تاريخ المرحلة يختلط عليه الأمر، ويتحول إبهار الديكور وإتقان النص وإبداع الممثل إلى آليات لتكريس حالة يمكن أن نطلق عليها دون تردد «الغش التجارى». فالكاتب والسيناريست والمخرج كل منهم يتعمد إضافة تفاصيل لا يمكن أن يكون التاريخ كحالة معرفية قد سجلها أو تعرف عليها. فالتاريخ الذى هو وفق التعريف الإغريقى العتيد «علم التعرف على الأحداث الجديرة بالمعرفة التى وقعت فى الماضى»، لا يحصى التفاصيل وإنما تتوقف حدوده عند الأمور الجديرة بالمعرفة. ولكن ما حيلتنا مع الحلقات الثلاثين أو الأكثر وما حيلتنا إزاء جفاف المادة التاريخية وعجزها عن كسب المتفرج إلى صفها وإلصاقه بمقعده متفرجاً واستدراجه إلى حلقات متتابعة كل منها محشوة بالإعلانات من أجل المزيد من الربح.

ويقتادنا ذلك كله إلى حديث مختصر عن مسلسل «الملك فاروق». ولست أزعم ابتداءً أننى قد تابعته بدقة ولا حتى تابعته كله. فقط تابعت ما يكفى ليؤكد صدق الأسطر الأولى من هذه الكتابة.

ومرة أخرى أنا لست ناقداً تليفزيونياً ولم أهتم بالسيناريو وحبكته ولا بالتمثيل وجودته ولا الديكور وإبهاره. لم أهتم بذلك كله إلا من حيث كونه أداة لتضليل المتفرج وإيهامه بأن الشخوص التى يراها والحوارات التى دارت بينها كانت هكذا بالفعل. فى حين أن 90٪ منها مصنوع. مضاف. ومختلق من أجل زيادة ساعات البث والقدرة على إيهام المتفرج.

فاروق المسالم الوديع المهذب لم يوجد أصلاً ولو كان هكذا لما تمت الإطاحة به



●



رجاله دبروا المظاهرات التى ترحب بالنازى ودعموا جماعة الإخوان لإرهاب الخصوم

يجب ألا ننسى أن الصور المتأنقة لفاروق وقصره وحاشيته رسمت بدماء العمال والفلاحين الذين حرموا من أبسط حقوقهم

أقول ذلك لكى لا يتصور أحد أننى أنتقد النص ولا التمثيل، فأنا تحديداً أنتقد جوهر الفكرة وهى فكرة انتهزت فرصة أن النموذج الذى بنته مصر فى أعقاب إطاحتها بالنظام الملكى الفاسد والجائر.. وأنا أتعمد هذين الوصفين ولا أوردهما تزيداً هذا النموذج تعرض عبر عدة عقود إلى حالة من التردى، لسنا مكلفين بتبريرها بل سعينا ونسعى وسنواصل إدانتها ولوم الفاعلين فيها، وهنا يأتى مسلسل «الملك فاروق» محاولاً أن يقدم لنا مجتمعاً مصنوعاً وحوارات ما كان لها أن تجرى فى ظل نظام ملكى إقطاعى عميل للاحتلال ومتهادن معه، فيقدمه فى صورة براقة وجذابة وخالية من الوحوش التى عاثت فساداً وإفساداً فى ظل نظام قام على العسف وعلى تدمير الدستور، وعلى التلاعب بمصالح الشعب وأهم من هذا وذاك على امتصاص دماء جماهير العمال والفلاحين وإفقارهم بلا حدود.

وفاروق الوديع المسالم المهذب المعادى للانجليز لم يوجد أصلاً ولو وجد لما كانت ثمة حاجة للإطاحة به، فاروق هذا ظل طوال حكمه يطارد الدستور كى يطرد حزب الأغلبية من حكومة يستحقها، وظل يناور بين سيد قديم هو الاحتلال البريطانى وبين سيد جرى استجداؤه كى يأتى هو أيضاً ليحتل أرض مصر، أى القوى النازية والفاشية، ولست أريد هنا أن أستغرق فى تفاصيل تاريخية موثقة فقط أذكر بأن فاروقاً حاول الاتصال بالألمان عبر صهره سفير مصر فى إيران، ثم بالإيطاليين محاولاً أن ينحاز لهم وأن يوهمهم أن دخول جيوشهم إلى مصر سوف يتم استقباله بالترحاب من شعبها.

ورجال القصر الملكى هم الذين دبروا مظاهرات هتفت تنادى جيش روميل القريب من العلمين بهتافات «إلى الأمام يا روميل» وثالوث القصر الشهير «على ماهر - البندارى - المراغى»، (والذين لم يأت اختيارهم عبثاً) هم الذين دبروا أكثر المؤامرات ضد الدستور خروجاً على أبسط قواعد الديمقراطية واحترام إرادة جماهير، وهم الذين قدموا كل الدعم المالى والسياسى والإعلامى لجماعة كانت مغمورة بلا أثر ولو ضئيل ليتحولوا بها إلى قوة سياسية مؤثرة هى جماعة الإخوان، وذلك بهدف استخدامها لإرهاب خصوم القصر الملكى وخاصة حزب الوفد.

وفوق هذا وذاك قدم لنا المسلسل صورة القصر وحاشيته ورجاله والطبقة التى عاشت فى كنف القصر فى صورة متألقة تغلفها لمحات محدودة من خلافات شخصية، ونسى أن خلف هذا الديكور الجميل فلاحين جرى استنزاف دمائهم وحرمانهم من أبسط حقوقهم، وعمال جرى سحقهم وفقراء ماتوا جوعاً، نسى أن النظام كان بمجمله بملكه وقصره وحكامه نظاماً إقطاعياً طاغياً مفتقداً لأبسط قواعد العدالة إلى درجة أن مضابط البرلمان بمجلسيه (النواب والشيوخ) تشهد حوارات مخجلة لا أدرى لماذا لم يورد المسلسل بعضاً منها على الأقل لكى يكمل الصورة، حوارات رفض أصحابها الموافقة على اعتماد مالى لنشر التعليم الإلزامى، بحجة بسيطة هى أن تعليم أبناء الفلاحين سوف يفسدهم فيتمردون ويتحولون إلى أفندية يلبسون جزمة وشراب فيفسدون ولا يصلحون لشىء.



كان يناور بين الإنجليز سادته القدامى والألمان سادته الجدد

وعندما تقدم أحد أعضاء مجلس الشيوخ بمشروع قانون بمنع الحجز على ممتلكات الفلاح الفقير وفاءً لديون البنوك والمرابين صاح الشيوخ غاضبين مؤكدين أن مثل هذا القانون يعلم الناس «الضلال ويروج للشيوعية».

وعلى أية.. ولكى نأتى إلى كلمة سواء أود أن ألخص الأمر كله فيما يلى:

- لو جاء مسلسل الملك فاروق هذا فى ظل صعود النموذج الاقتصادى والاجتماعى الذى جاء على أنقاض العهد الملكى الفاسد (وأكررها أيضاً عن عمد) لما اهتم أحد بمتابعته بل لرفضوه فوراً، أقصد رفضوه جماهيرياً وليس حكومياً.

- وثانياً لسنا مطالبين بالاختيار بين سيئ وأسوأ نحن تخلصنا عبر ثورة وطنية من نظام شديد السوء، سادته تصرفات وقيم اجتماعية ومجتمعية باغية وطاغية، غير أن تلاحق الهزائم التى منى بها هذا النموذج الذى بنته الثورة لا يعنى على الإطلاق أن نترحم على ما فات، فما فات كان أسوأ بكثير، بل بكثير جداً، نحن مطالبون بأن نواصل رفضنا وإدانتنا لنظام إقطاعى استبدادى استغلالى استنزف دماء الفقراء وعاش تحت أقدام الاحتلال، ومطالبون أيضاً برفض كل الأخطاء والخطايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى نمت وتغذت على حالة من امتهان الديمقراطية والشفافية ومن تفشى الفساد فى النموذج الذى تلاه، ومطالبون وهذا هو الأهم ببناء مجتمع وطنى ديمقراطى يسوده العدل الاجتماعى، فهل هذا كثير؟

- وثالثاً: لست ضد المسلسل الخاص بالملك فاروق لكننى ضد تحويل المادة التاريخية إلى شىء مغاير.. شىء لم يكن موجوداً بالفعل وفى الواقع، وضد تجميل القديم نكاية فى القائم.. فقط أرى أن القديم البائد كان رديئاً ومغايراً لمصالح الوطن والشعب، وأرى أن الأخطاء التى تراكمت بعد ثورة يوليو وفى ظلها قد ألبست الحق بالباطل وأحاطت الفعل الثورى بالمحاذير والأخطاء وأسلمته إلى أيد استولت على مقدراته بسبب من افتقار الديمقراطية الحقيقية والشفافية الفعلية، وأن علينا أن نسعى معاً لبناء غد جديد، غد ديمقراطى حقاً، ليبرالى حقاً، ويطبق عدلاً اجتماعياً حقاً، يمنح المواطن حقه فى خبز وعمل وسكن وعلاج وحرية.

فهل هذا كثير؟

أعتقد لا.

ويبقى أخيراً أننى ممن يعتقدون أن التاريخ - أقصد التاريخ الذى وقع فعلاً فى الماضى- قد تعرض للاغتصاب مرتين فيما يتعلق بهذا الموضوع، مرة عندما قامت ثورة يوليو فانهالت المطارق بالحق وبالباطل على ما كان قبل يوليو، كل ما كان قبلها، لم يترك كتبة التاريخ نقيصة إلا أوردوها فى حق هذا الزمان ناسين بعضا مما كان فيه من إيجابيات وإن كانت قليلة أو حتى قليلة جداً، ثم أعيد اغتصابه مؤخراً فى مسلسل «فاروق» عندما جرى تنظيفه من كل خطأ فتبدى براقاً متألقاً على خلاف الحقيقة.

تلك الحقيقة التاريخية التى كثيراً ما تتوه فى خضم تلفيقات، وإضافات وخيالات وافتعالات كاتب السيناريو فى أى دراما تحاول أن تحشو الحدث التاريخى بما لم يحدث فعلاً.

وكل ما أقصده هو إدانة النظر بعين واحدة لتاريخ مجتمع ما فى حقبة تاريخية ما، فنورد سلبيات فقط أو ايجابيات فقط.. وكل ما أتمناه هو أن نرى عملاً درامياً ينظر للمرحلة التاريخية، أى مرحلة تاريخية، بعينين عين ترى الإيجابيات وأخرى ترى السلبيات، ومعهما عقل عاقل يحلل ويستخلص معطيات التفاعل بين الايجابى والسلبى.

لكننى أزعم أننى لم أشاهد بعد دراما من هذا النوع، فالتاريخ عند كتاب الدراما مجرد أبطال فقط، أو خونة وشريرين فقط، أما الناس العاديون فهم غير موجودين، ليس لأنهم غير موجودين فى الواقع وإنما لأنهم لا يستثيرون اهتمام المشاهد.■





النجاة من الأزمات الحالية لا يحققها التشبث بالقبور:

النظام الملكى لفظ أنفاسه قبل قيام الثورة



سعد هجرس

ليس مهما أن نتفق أو نختلف مع الآراء الصريحة أو الضمنية التى يحملها أى عمل درامى، حتى لو كان هذا العمل يتناول حقبة تاريخية معينة أو شخصية تاريخية مثل الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان.

فلا يوجد تفسير واحد ووحيد للتاريخ، كما لا يمتلك أحد، كائنا من كان، حق ادعاء احتكار الحكمة، فليس هناك من يحمل «توكيل» رواية التاريخ. ولذلك.. فإن من حق الدكتورة لميس جابر والمخرج السورى حاتم على وغيرهما تقديم عصر فاروق وشخصية الملك بالمعالجة التى تروق لهما، وهو فى النهاية مسلسل تليفزيونى وليس وثيقة تاريخية، ولا ينبغى المبالغة فى ردود الأفعال - مدحا أو قدحا - تجاه «الرؤية» الخاصة التى حكمت تناول المسلسل لهذه الفترة من تاريخ مصر الحديث ولآخر ملوك مصر.

لكن اللافت للنظر هو ذلك الاهتمام الجماهيرى الكاسح بهذا المسلسل، وما رافق هذا الاهتمام الاستثنائى من «نوستالجيا» أو حنين جماعى إلى هذا الماضى الملكى كما لو كان الفردوس المفقود، حتى يكاد المرء يتصور أن المصريين جميعا أصبحوا ملكيين ومن أنصار الملكية.

ولا يكفى أن نعزو هذه المشاعر الجميعة إلى تركيز المسلسل على جانب يكاد يكون وحيدا من المشهد الكلى للواقع المصرى فى تلك الفترة، وهو جانب الحياة فى القصور الملكية وسرايات الباشوات والبكوات، وأحياء الصفوة الراقية النظيفة والأنيقة، والسيدات الفاتنات بملابسهن البديعة مقارنة بالخيم الكئيبة التى ترتديها المصريات حاليا، وغير ذلك من مظاهر الأبهة والرفاهية.

ولا يكفى أن نعزو ذلك أيضا إلى «اكتشاف» الأجيال الجديدة أن ما قرأته وسمعته وتم تلقينه لها عن مساوئ «العهد البائد» ليس كله صحيحا، وأن الصورة لم تكن كلها سوداء، بل كانت هناك حياة سياسية حية، وأحزاب سياسية متنافسة، وانتخابات حرة أحيانا، ومعارك فكرية محترمة، حتى الفساد الذى صدر من أجله «كتاب أسود» كان حول أمور تافهة إذا ما قورنت بالفساد المستشرى هذه الأيام.

هذه «الاكتشافات الجديدة» التى ركز عليها المسلسل يمكن أن تفسر اهتمام الناس بهذا العمل الدرامى، لكنها لا تفسر هذه «النوستالجيا» الجماعية التى تترحم على أيام الملكية، بل تتوق إلى عودتها، كما لو كانت هذه العودة إلى الماضى هى الحل لكل مشاكل الحاضر التى تحاصر المواطن فى الريف والمدينة وتسحق روحه وتجعل الدنيا فى نظره أسود من قرن الخروب.

والمدهش أن هذه «النوستالجيا الجماعية» أصبحت متكررة بصورة لا تخلو من التناقض.

فإذا كان المصريون قد أظهروا هذا القدر الكبير والمتدفق من الحنين إلى الملكية بعد مشاهدة مسلسل الملك فاروق، فإنهم أظهروا قدرا مشابها من الحنين إلى العصر الناصرى وإلى شخصية الرئيس جمال عبدالناصر الكارزمية بعد مشاهدة فيلم «ناصر 56»، كما لو كانت غالبية الشعب المصرى من عتاة الناصريين. كما أظهروا مشاعر قريبة من ذلك تجاه الرئيس أنور السادات بعد تجسيد الفنان أحمد زكى لشخصيته فى الفيلم السينمائى الشهير حتى يكاد المرء يتصور أن معظم المصريين «ساداتيون» قلبا وقالبا.

والمشترك فى هذه الحالات المتناقضة هو الحنين إلى الماضى، بدرجات مختلفة، كما لو كانت العودة إلى الماضى هى الحل!

والمشترك أيضا هو أن هذه الحالات على اختلافها تأخذ شكل الظاهرة التى يشترك فيها ملايين المواطنين من طبقات اجتماعية مختلفة.

والأمران ينطويان على قيم سلبية يجدر الانتباه لها.

فنحن - أولا - إزاء شكل من أشكال عقلية «القطيع»، حيث يندفع الناس بصورة شبه جماعية إلى الهرولة خلف فكرة أو شخص، دون تمحيص أو تدبر.

وهذا بدوره تعبير عن غياب «العقل النقدى»، الذى يقلب الأمور على وجوهها المختلفة، ويصل إلى الأحكام والاستنتاجات بناء على تفكير عقلانى وموازنة بين الآراء المختلفة.

بدلا من ذلك.. يكفى مسلسل تليفزيونى أو خطبة عاطفية، لتجييش المشاعر وتحريك الوجدان، حيث يتحول الوطن إلى حلقة ذكر كبيرة ومولد صاحب يسير فيه الجميع معصوبى الأعين.

وغياب العقل النقدى بدوره نتيجة وليس سببا، فهذا الغياب مسئولية نظام تعليمى بائس قائم على الحفظ والتلقين، لا على تنمية ملكات التفكير والإبداع، ومسئولية مؤسسات دينية رسمية وغير رسمية أغلقت باب الاجتهاد منذ سنوات وعقود وتفرغت لمحاربة المثقفين والمفكرين وأفسحت المجال للخرافة والانقياد خلف الخزعبلات ومسئولية مؤسسات إعلامية روجت لقيم الامتثال والإذعان وحاربت التعددية لسنوات طويلة، وارتدت الزى الموحد أعواما تستعصى على الحصر، ومسئولية أحزاب ظلت معزولة فى أبراج عاجية تلف وتدور فى فلك النخب، حاكمة وغير حاكمة، بينما الناس العاديون - مثلى ومثلك - خارج جدول أعمال الجميع وخارج حسابات الكل.

لكن المثير للاستغراب أكثر من ذلك، فى سلوك عقلية القطيع، هو تناقضه مع المصالح المباشرة لمعتنقيه.

لقطة من مسلسل الملك فاروق

الذين ظهرت عليهم أعراض الحنين إلى الملكية أغلبيتهم الساحقة من الغلابة الذين كانوا سيقبعون فى بير السلم الاجتماعى لو استمر النظام الملكى

المسئولية تقع على عاتق نظام تعليمى بائس لا مكان فيه للإبداع ومؤسسات دينية أغلقت أبواب الاجتهاد ووسائل إعلام حاربت التعددية لسنوات مضت

فهؤلاء الذين ظهرت عليهم أعراض الحنين إلى الملكية، أغلبيتهم الساحقة من المواطنين الغلابة الذين كانوا سيقبعون فى بير السلم الاجتماعى لو أن النظام الملكى قد استمر فى الوجود.

ومصير معظمهم سيكون مظلما، لأن الملكية كانت مقترنة بنظام اجتماعى بالغ التخلف والوحشية، وكل هذه الأبهة التى ظهرت على شاشة التليفزيون كانت حكرا على نصف فى المائة من المصريين، أما الغالبية الساحقة من المصريين الحقيقيين فكانت تعيش فى الفقر المدقع والجهل والمرض والحفاء وتعانى من كل صنوف التمييز والاستغلال والاضطهاد والتهميش.

صحيح أن الفترة التى أعقبت سقوط النظام الملكى حفلت بالعديد من السلبيات والأخطاء وبخاصة فى مجال اغتيال الديمقراطية وخنق الحريات، ثم فى مجال الفساد واختلال هياكل التوزيع واعتصار الطبقة الوسطى واتساع نطاق الفقر وتراجع المكتسبات الاجتماعية وعودة الرأسمالية المتوحشة والممارسات الاحتكارية وفتح الأبواب أمام الديناصورات المتعددة الجنسيات فى عصر العولمة، لكن النجاة من هذه الكوارث والتحديات المرعبة لا تتحقق بالعودة إلى الماضى أو التشبث بالقبور وسكانها سواء كانوا من الملوك أو من الصعاليك، وإنما تتحقق باللحاق بالمستقبل والتفاعل مع متطلباته ومستجداته. فحتى لو أن الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان كان حيا ويحكم مصر المحروسة الآن لما استطاع أن يحافظ على دعائم النظام الملكى الذى لفظ أنفاسه الأخيرة حتى قبل انقضاض الضباط الأحرار على أطلاله ليلة 23 يوليو 1952.

لكن تبقى هناك حقيقة لا مفر من تأملها، ألا وهى أن المصريين قد ضاقوا بالحاضر، وأنهم يريدون «الهجرة» منه بأى صورة من الصور، حتى لو كانت هجرة إلى الماضى الذى ولى ولن يعود، والذى لم يكن بأى حال من الأحوال أفضل من الواقع الذى نعيشه رغم قسوته وتحدياته.

وهذا يضع على عاتق الجزء الناطق من الأمة مسئولية صياغة وبلورة خطاب جديد، خطاب للأمل، واستشراف المستقبل، ونهضة مصر. ■

hagrassaad@hotmail.com

هذه هى الأسرة العلوية لعلكم تتذكرون:

ما نحن إلا عبيد إحساناتهم!!



شفيق أحمد على

هل قرأت شيئا لحمزة الإدكاوى.. أو سمعت. يوما. عن عبدالكريم ناجى.؟! فى الغالب إجابتك ستكون بالنفى.. لكن المؤكد أنك قرأت أو سمعت، هذه الأيام بالذات.. عن الدكتورة «لميس جابر» صاحبة أحدث محاولة لغسيل سمعة الملك والملكية والأسرة «العلوية» فى مسلسل «الملك فاروق» الذى قالت الدكتورة لميس جابر أنها أنفقت من عمرها عشر سنوات كاملة فى البحث والقراءة قبل كتابة هذا المسلسل.. ويا ليتها ما قالت!!

لماذا.. ؟! لأنـهـا ـ أولا ـ لم تحترم عـقـول مشاهديها، وتخبرهم فى «تتر» المسلسل أو بأى شكل مناسب آخر.. لم تخبر مشاهديها بالمصادر، والمراجع العلمية والتاريخية التى قالت أنها قرأتها أو اعتمدت عليها فى كتابة هذا المسلسل، أو فى غسيل سمعة الملك فاروق وأسرته.

ولأنها ـ ثانيا ـ لو كانت خلال كل هذه السنوات العشر، قد خطفت رجلها إلى مكتبة مدبولى فى ميدان طلعت حرب، واشترت منها ـ مثلا ـ كتاب «فاروق وسقوط الملكية فى مصر» للدكتورة لطيفة محمد سالم أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة بنها، ناهيك عن كتب الدكتور يونان لبيب رزق، أو الدكتور رءوف عباس أو الدكتور عـاصـم الـدسـوقـى أو غيرهـم مـن المؤرخين المحترمين.. لو كانت الدكتورة لميس جابر قد قرأت ـ على الأقل ـ كتاب الدكتورة لطيفة سالم، ما كـانت قد أوقعت نـفسها فيما وقع فيه حمزة الإدكاوى أو عبدالكريم ناجى.. فهل تعرف ما الذى فعله كل منهما بالضبط؟!!

قبل أن تستغرقنا الإجابة عن السؤال..

■ لحظة من فضلك

أعرف أن كتاب «فاروق وسقوط الملكية فى مصر» يزيد على ألف صفحة، أو بالضبط (1032) صفحة، لكنه فى نفس الوقت موثق ومحقق وصادر عام 1989 أى قبل السنوات العشر إياها، وبعد وفاة عبدالـنـاصر والسادات صاحبى الصلة المباشرة بثورة يوليو التى أطاحت بالملك فاروق.. فضلا عن أن مؤلفة الكتاب ـ أى الدكتورة لطيفة سالم ـ حاصلة على درجة الدكتوراة فى التاريخ المعاصر والحديث.. وأنا بالمناسبة، لا أعرف إن كانت الدكتورة لميس جابر حاصلة هى الأخرى على درجة الدكتوراه، وفى أى تخصص.. أم أنها فقط طبيبة.

وبالمناسبة أيضا.. هذا لا يعنى أننى أنكر عليها حقها فى أن تكتب عن أى حدث تاريخى، أو شخصية تاريخية.. وإنما يتحتم عليها أن تقرأ عن هذه الشخصية أو عن هذا الحدث من كل المصادر، ومن كل وجهات النظر، وأن تلتزم الأمانة التاريخية فيما تكتب، شأنها فى ذلك شأن أى مؤلف أو كاتب أو صحفى «حقيقى» مدقق ومحقق.. لا هؤلاء الذين يبدأون الكتابة، برأى أو نتيجة مسبقة، ثم «ينتقون» من الأحداث ما يؤيد هذه النتيجة.

أقول، إن كتاب «فاروق وسقوط الملكية فى مصر» للدكتورة لطيفة سالم يزيد على ألف صفحة، لكن الدكتورة لميس جابر لو قرأت منه صفحة (383) فقط، لعرفت كيف تقابل فاروق مع ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا وقتها، وكيف أثمرت هذه المقابلة ما أسماه الكتاب «تبعية فاروق لبريطانيا».. وكيف أصبح فاروق يؤتمر بأمر السفير البريطانى فى أموركثيرة، لا فى فضيحة 4 فبراير 1942 فقط، وقت أن حاصرت الدبابات البريطانية، قصر الملك فاروق، وأنذره السفير البريطانى، إما أن يكلف حزب الوفد بتشكيل الوزارة، أو يستقيل.. فرضخ فاروق وقتها، وتمسك بالعرش.. حتى لو كان مهانا وتابعا للإنجليز!!

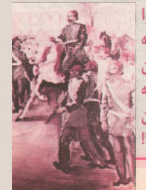
ولو قرأت الدكتورة لميس صفحة (924) أو صفحة (928) من نفس الكتاب، لعرفت نزوات فاروق وفضائحه، وماذا كان يفعل ـ بالضبط ـ مع النساء، بشهادة رئيس وزراء مصر السابق «حسين سرى»

وأيضا تقارير السفير البريطانى.

ولو قرأت الدكتورة لميس صفحة (947) أو صفحة (952) من نفس الكتاب لعرفت تفصيلا «كيف استباح فاروق لنفسه ولحاشيته أموال الدولة المصرية، وأموال الأوقاف، وكيف كان يتلقى الرشاوى والعمولات»..!!

وبالمناسبة: نعلم أن محمد على «باشا»، رأس الأسرة «العلوية»، والذى جلس على عرش مصر فى 17 / 5 / 1805 هو الجد الأكبر للملك فاروق.. ونعلم أيضا ـ كما قالها الخديو توفيق لأحمد عرابى ـ أن أسرة محمد على «توارثتنا» وتوارثت حكم مصر، من وقتها وحتى السادس والعشرين من يوليو عام 1952 أى طيلة (147) عاما وزيادة.. ونعلم أيضا أن محمد على «باشا» مولود فى مدينة قولة الألبانية عام 1769 وكان يعمل وهو صبى، قبل مجيئه إلى مصر، فى بيع الدخان جنديا إنكشاريا فى الجيش العثمانى.. أى لم يأت من ألبانيا أو من تركيا، إلى مصر حاملا على ظهره أطيانا، أو قصورا أو أبعديات.. ورغم ذلك من يرجع إلى ما كتبه المؤرخان المحترمان الدكتور رءوف عباس والدكتور عاصم الدسوقى، فى كتابهما المشترك عن «كبار الملاك والفلاحين فى مصر ـ من عام 1837 وحتى عام 1952».. أو من يقرأ صفحة (47) من كتاب «فاروق ملكا» لكاتبنا الراحل المحترم أحمد بهاء الدين.. أو يقرأ صفحة (947) من نفس كتاب الدكتورة لطيفة سالم «فاروق

«توفيق» أصدر منشورا فاجرا وصف فيه عرابى بأنه «كافر ابن كافر» واعتبر من يتعاطف معه أو يعاونه يستحق جزاء العصيان وسيكون مذنبا أمام الله!!



وسوط الملكية فى مصر».. سوف يفاجأ بكارثتين، الأولى هى أن محمد على باشا رأس الأسرة «العلوية» كان يحتكر لنفسه، ولأبنائه، التجارة فى كل شىء، وكان ينظر لمصر على أنها «أبعديته» الخاصة، وأنه المالك الوحيد لكل ما فيها، حتى أنه أصدر مرسوما قال فيه نصا: (البلاد والقرى فى كل البر المصرى، الحاصل فيها تأخير فى دفع ما عليها من الجبايا والعطايا والأموال يضبط على مشايخها، ويرسلون إلى اللومان، - أى إلى السجن - ويصير التنبيه على النظار - أى الوزراء - بذلك.. وليكن معلوما لكم ولهم، أن مالى لا يضيع منه شىء، وسوف آخذه من عيونهم)!!

هذا باختصار، عن الجد الأكبر للملك فاروق.. أما والده الملك فؤاد، فقد مات عن تركة من الأراضى الزراعية تبلغ مساحتها 49 ألفا و300 فدان، خص ابنه فاروق منها 15 ألفا و400 فدان، وتنازل فاروق من هذه المساحة، لزوجته الملكة «فريدة» عن ألفى فدان.. وبالتالى كانت ثروة فاروق عام 1937 هى بالضبط 13 ألفا و400 فدان، وبعد خمسة عشر عاما، أى عام 1952 وقت خروج فاروق من مصر.. كانت جملة الأراضى التى يملكها، قد قفزت من 13 ألفا و400 فدان، إلى 96 ألف فدان أملاكا خاصة.. ومثلها تقريبا أراضى أوقاف، أى يديرها ويستولى على أموالها لنفسه!!

محمد على

محمد على اعتبر مصر أبعدية خاصة له ولأبنائه، وأصدر فى ذلك مرسوما يعاقب من يتأخر عن دفع الجبايا بالسجن وقال فيه «ليكن معلوما لكم إن مالى لايضيع منه شىء، وسوف آخذه من عيونهم!!

لحظة من فضلك

قد يرى أحدنا أن كل المراجع والمصادر التى ذكرتها مراجع مصرية، أو مكتوبة بعد قيام ثورة يوليو.. وعليه، ولضيق المساحة، سأحيل الدكتورة لميس جابر إلى كتابين بريطانيين، على طريقة «وشهد شاهد من أهلها»، أى شاهد من أهل «المحتل» المتواطئ مع أحفاد محمد على.

الكتاب الأول: هو «آخر ملوك مصر» لهيوج ماكليف، والذى ترجمه أحمد فوزى باسم «الملف السرى للملك فاروق».

والكتاب الثانى والأهم: هو كتاب «تاريخ المسألة المصرية» للمفكر والمؤرخ البريطانى تيودور رتشتين، والذى ترجمه إلى العربية عام 1923 أى منذ 84 عاما، كل من عبد الحميد العبادى، ومحمد بدران.. وصدرت طبعته الأولى عام 1923 عن «لجنة التأليف والترجمة والنشر».

ولو كانت الدكتورة لميس جابر، قد قرأت الكتابين، أو قرأت فقط كتاب «تاريخ المسألة المصرية» لعرفت من البريطانيين أنفسهم، كيف تآمرت أسرة محمد على مع الاحتلال البريطانى واستقوت به..

ولقرأت فى نفس الكتاب، وفى كتاب «القضية المصرية» الصادر عن المطبعة الأميرية عام 1955 ما جملته 49 وعدا بريطانيا كاذبا بالجلاء عن مصر، وبأن القوات البريطانية وفقا لمستر جلادستون رئيس وزراء بريطانيا وقتها (ما جاءت إلى مصر إلا من أجل التعجيل بالإصلاح والاستقرار، ومن أجل حماية الخديو توفيق - جد الملك فاروق - من عرابى ومن معه من العصاه الأشقياء) هكذا نصا.!! وعلى ذكر عرابى ورفاقه «العصاة»: لو كانت الدكتورة لميس جابر قد خطفت رجلها أيضا إلى دار الكتب، وقرأت مثلا صفحة (139) من الجزء الخامس لكتاب سليم النقاش «مصر للمصريين» الذى صدر هو الآخر عام 1884 أى منذ 123 عاما فى عمق التاريخ، لقرأت الدكتورة لميس بنفسها، ذلك المنشور النادر والفاجر، الذى أصدره نفس الخديو توفيق - جد الملك فاروق !! - ضد من وصفه توفيق «بالعاصى المغرور، والشقى المذكور أحمد عرابى».!!

أسرة محمد على تآمرت مع الإنجليز واستقوت بهم لدرجة أن رئيس وزراء بريطانيا برر احتلال مصر بحماية الخديو توفيق من عرابى ومن معه من الأشقياء!!

يقول المنشور نصا: (نحن محمد توفيق خديو مصر نعلن لجميع المصريين، بأن الشقى العاصى أحمد عرابى، قد ارتكب آثاما فظيعة، جعلت دول أوربا ناقمة على مصر، وباتت الآن تعتبر المصريين أمة غير متمدينة، وهذه الجرائم والآثام منحصرة فى عصيان عرابى المذكور، وتحريضه لرعايانا على السير تحت لواء عصيانه لأوامر حضرتنا، وهى الأوامر التى صدرت إليه بالانقطاع عن إغضاب الإنجليز، وعدم منعهم من النزول إلى الإسكندرية التى أضرم فيها عرابى النار، وخرج منها بجيشه، قاصدا كفر الدوار على غير علم أو إرادة منا، الأمر الذى أدى إلى نزول عساكر الأسطول الإنجليزى إلى الإسكندرية لإطفاء النار التى أضرمها عرابى فيها، ولمنع النهب، والمحافظة على راحة الأهالى .. ولقد رأينا أن قلوب كثير من رعيتنا، لا تزال قاسية نحونا، مائلة إلى عرابى، بالرغم من أوامرنا السابقة، لذلك أصدرنا هذا المنشور الثانى، معلنين فيه أن كل شخص يعرف عنه أنه ميال، أو ذو ضلع مع العاصى ابن العاصى، والكافر ابن الكافر، أحمد بن محمد عرابى، عددناه عاصيا مستحقا لجزاء العصيان.. وكل من يصر على عصيانه وانقياده للشقى المذكور أعلاه، سيكون مذنبا أمام الله.. وليعلم جميع المصريين بأن القائد العمومى للجيش الإنجليزى، والذى نزل الإسكندرية، ووصل بقواته إلى ثكنات العباسية، قد رخصنا لحضرته بالتجول فى أنحاء البر المصرى، لمطاردة عرابى وأعوانه من هؤلاء العصاة، واستعمال كل الوسائط القاهرة لتبديد شملهم، وسرعة القبض على رؤسائهم، لمعاقبتهم بما يستحقون من أشد العقاب.. وبما أن العساكر الإنجليزية، يعتبرون فى هذه الحالة، نائبين عنا فى قطع دابر عرابى، ومن معه من المفسدين العصاة، حتى تستتب الراحة فى البلاد، ويزول الشقاء عن العباد، فإن عليكم للعسكر الإنجليز، العون والإسناد.. وعلى كل مصرى يحب وطنه، ويخشى خرابه، أن يعامل عساكر الإنجليز لقاء ذلك بالإكرام، ولا يتأخر عن مدهم بالمئونة، على الدوام.. فمن فعل ذلك، فقد أدى ما لنا من حقوق الوطنية لديه، واستحق رضا الله، ورضانا عليه.. فضلا عن المكرمة، التى سيقدمها عسكر الإنجليز إليه.. وليعلم الجميع أن أصدقاءنا

الإنجليز، لا مطمع لهم فى القطر المصرى، وسيعودون إلى بلادهم، بعد أن يقوموا بإحلال الراحة والنظام، ولن يمكثوا فى مصر إلا بضعة من الأسابيع والأيام)!!!

■ لحظة من فضلك:

لو كانت الدكتورة لميس جابر قد رجعت - بالمناسبة - إلى عدد أول أكتوبر عام 1882 من جريدة «الوقائع المصرية» لقرأت الوصف التفصيلى للولائم والاحتفالات والأوسمة والنياشين والهدايا الثمينة التى قدمها الخديو توفيق، جد الملك فاروق (إلى عساكر الإنجليز النجباء لتغلبهم على العاصى أحمد عرابى وأتباعه الأشقياء، وإنقاذ البر المصرى من فتنة العصاة الجهلاء) ولقرأت أيضا فى نفس عدد الجريدة الرسمية أن (جناب الخديو المعظم، قد أولم لقواد عساكر الإنجليز، وليمة كبرى شائقة، فى سراى الجزيرة، أعقبها حفل سمر باهر، وساهر، حفاوة وتكريما لهؤلاء القواد الإنجليز، الذين شهدوا بأن هذه الليلة وما حصل فيها من بهجة واحتفالات، كانت من الليالى المعدودة فى المسرات، والتى أنعم فيها جناب الخديو توفيق، على ستين من هؤلاء القواد الإنجليز، بالهدايا، والعطايا، والأسلحة الفاخرة، المحلاة بالجواهر الثمينة الساحرة، مثل تلك التى حصل عليها، كل من الجنرال ولسلى، قائد عموم الجيش الإنجليزى، والجنرال لو، أول قائد تغلب على جيش عرابى، ووصل بعساكره إلى القاهرة، إذ حصل كل منهما معا، على سيف مجوهر بالعقيق والذهب، وحصل الأدميرال سيمور، قائد عموم السفن الإنجليزية - التى ضربت الإسكندرية !! - على طبنجة مجوهرة بالزمرد والماس.. وفى آخر الحفل، تفضل جناب الخديو، وأنعم أيضا على نفس القواد الإنجليز من الحاضرين، بأرفع الأوسمة، والنياشين)!!

هذا هو - للأسف - بعض ما لم تقرأه الدكتورة لميس جابر فيما يبدو.. رغم أنها قالت أنها - قبل الكتابة - أنفقت عشر سنوات فى الإعداد والقراءة!!

وعلى ذكر القراءة: لوزير الحرب الإسرائيلى السابق موشى ديان عبارة شهيرة ومريرة يقول فيها: (العرب لا يقرأون، وإن قرأوا لا يتعلمون شيئا مما يقرأونه.. وإن تعلموا سرعان ما ينسون الدرس الذى تعلموه.. إنهم - باختصار - أمة بلا ذاكرة)!!

■ لحظة من فضلك

حتى لانصبح حقا، أمة بلا ذاكرة، ومن باب التذكرة لمن فقدوا الذاكرة أو «خصخصوها» بقى أن نتذكر معا - وباختصار - حكاية حمزة الإدكاوى وتوأمه عبد الكريم ناجى، لنعرف حقيقة العلاقة بينهما وبين غسيل سمعة سنوات الملكية والأسرة العلوية فى مسلسل «الملك فاروق» للدكتورة لميس جابر.

بعد أن أصدر الخديو توفيق فرمانه الشهير بمحاكمة عرابى ورفاقه، بتهمة عصيان الأوامر التى كان جنابه قد أصدرها لعرابى بعدم التصدى للإنجليز، أو منعهم من احتلال مصر!!

يومها، يقول أحمد عرابى فى مذكراته المسماة «كشف الستار عن سر الأسرار» أن النيابة كانت تسمى وقتها «قومسيون التحقيق».. وأن هذا القومسيون، كان قد أعد قائمة طويلة تتضمن أسماء ثمانين محاميا مصريا، لكى يختار منهم عرابى، من يود أن يوكل إليه شئون الدفاع عنه، وعن رفاقه، الذين أسمتهم عريضة الاتهام باسم «المذنبين من الدرجة الأولى».. فاختار أحمد عرابى محاميا «مصريا» شهيرا - فى ذلك الوقت - اسمه عبد الكريم ناجى.. وطلب عرابى الإذن بمقابلته، لكى يطلعه أولا، على ما أسماه «بملابسات القضية».. لكن حضرة «المحامى» الكبير عبد الكريم ناجى، بدلا من أن يذهب فى اليوم التالى مباشرة، لمقابلة عرابى فى سجنه، ذهب لمقابلة إسماعيل باشا أيوب، رئيس النيابة، أو رئيس قومسيون التحقيق، وطلب منه أن يسجل على لسانه، وفى محضر التحقيق رسميا، أنه (يرفض الدفاع عن المتهم أحمد عرابى، فى مسألة عصيانه لأوامر جناب الخديو المعظم، وما أجراه عرابى، من حرب ضد العساكر الإنجليزية، مخالفا المشيئة الخديوية، لأنه - أى حضرة المحامى - لا يجد وسائل للمدافعة، عن هذه المسألة المشهورة، والمعلومة للكافة.. أما إذا كان المتهم العاصى أحمد عرابى، يريد - من حضرة المحامى - أن يتوكل عنه لجريمة أو جناية أخرى، فيقبل).. أى على بلاطة، لا مانع عند حضرة المحامى الكبير، من أن يترافع عن عرابى، لو كان، متهما - لا قدر الله - فى قضية دعارة، أو جناية مخدرات.. أما أن يترافع حضرة المحامى، عن قيام عرابى بواجبه، وتصديه هو ورفاقه للإنجليز غزاة مصر.. فلا، وألف لا مادام هذا التصدى لم تأمر به المشيئة «الخديوية»!!



فى عام 1937 كانت ثروة فاروق 13400 فدان قفزت فى عام 1952 إلى 96 ألف فدان ومثلها تقريبا من أراضى الأوقاف التى كان يديرها ويستولى على أموالها لنفسه

هذا عن عبدالكريم ناجى الذى انحاز وقتها للخديو وتخلى عن عرابى ورفاقه، الذين خاطروا بأرواحهم لصد الغزاة البريطانيين عن مصر المحروسة.. وكما هو واضح سقط عبد الكريم ناجى من ذاكرة التاريخ، وبقى «عرابى» وثورته.!

أما حمزة الإدكاوى، أو حمزة فتح الله الإدكاوى، وهذا هو اسمه الثلاثى.. فهو فى - مذكرات أحمد عرابى (من بلدة إدكو التى تقع بين رشيد وأبى قير على ساحل البحر المتوسط وأغلب سكانها يعملون بالصيد أو حياكة الملابس.. ويقول عرابى أن الإدكاوى (كان فى البداية حائكا ابن حائك، ولما نال قسطا من التعليم، ترك الحياكة وانقطع لفن الصحافة، فأنشأ جريدة «البرهان» ثم ذهب مع الخديو للإسكندرية حين تحيز الخديو للإنجليز واحتمى بهم ونزل هو وعائلته إلى سفنهم.. فكتب الإدكاوى مقالة مفتراة، وصفنى فيها - والكلام مازال لعرابى - بأنى جاهل وعاص وشقيق لإبليس اللعين، وما كان يصح أن أتجاسر وأحارب الإنجليز حينما استقدمهم جناب الخديو، قائلا أنهم جاءوا لإحلال الراحة والنظام وسوف يرحلون بعد بضعة من الأسابيع والأيام).. هذا ما قاله حمزة الإدكاوى هو الآخر، فى حق أحمد عرابى زمان.

وبالمناسبة: زمان أيضا، كان فى مصر محام شهير آخر اسمه «إبراهيم الهلباوى»، والمحامى كما نعرف مهمته الدائمة هى الدفاع عن الحقيقة.. ولكن فى المحاكمة الشهيرة التى عقدها الإنجليز فى قرية دنشواى صباح الأحد 24 / 6 / 1906 أسندت سلطات الاحتلال الإنجليزى فى مصر رئاسة هذه المحكمة، إلى بطرس باشا غالى، وأسندوا إلى إبراهيم الهلباوى مهمة القيام بدور ممثل الاتهام ضد أهالى دنشواى لإثبات التهم عليهم.

وبالفعل نجح إبراهيم الهلباوى، ليس فقط فى تبرئة جنود الاحتلال الإنجليزى من قتل «أم صابر» وحرق أجران القمح فى دنشواى.. وإنما نجح الهلباوى أيضا فى إخفاء جريمة الإنجليز، وإثبات أنهم هم الضحايا وأن أهالى دنشواى هم «المذنبون».. وبفضله، تم تعليقهم على أعواد المشانق.

بعدها.. لفظ المصريون إبراهيم الهلباوى، وهاجمه فى الصحف مصطفى كامل، وعباس العقاد، وحافظ إبراهيم، وأحمد لطفى السيد، ومحمد حسين هيكل، بل إن عبد العزيز جاويش على صفحات جريدة «اللواء» وصف إبراهيم الهلباوى «بجلاد دنشواى».. وراح المصريون يطاردونه كلما رأوه هاتفين: «يسقط جلاد دنشواى».

■ لحظة من فضلك

ما سبق يؤكد أن كل عصر فيه دائما من ينحاز إلى الحقيقة، ويدافع عن إرادة وخيارات الشعوب..

وفيه أيضا من ينحاز إلى الحاكم أو المحتل ويسعى إلى إخفاء جرائمه وغسل العيوب.. متناسيا الحكمة الشهيرة التى تقول: (مهما تكن كمية العطور التى تضعها على الماعز.. فإن رائحتها تظل دائما، رائحة ماعز)!!!■

Shaf123@hotmail.com



كان يحلم بأن يكون الملك الصالح وأمير المؤمنين وخليفة المسلمين وقائد الأمة العربية

القائد الأعلى لنكبة 48

عصام عبد العزيز

روى محمد التابعى - والعهدة على الراوى - أنه رأى الملك فاروق فى يوم من أيام سبتمبر 1937 يبكى فى دار أحد رجال حاشيته برمل الإسكندرية لأن أمه - الملكة نازلى - أمضت سهرتها فى مطعم بالمكس، ولم تكن السهرة بريئة، لذلك كانت تصرفات الأم - كما رأى البعض - السبب الأهم فى تمزيق شخصية ابنها الملك، وهو الأمر الذى كان له أثره الشديد على مجرى الأحداث فى فترة مهمة من تاريخ مصر.

ولهذا السبب ولغيره عاش فاروق ممزقا بين احترام المحيطين به، وعار أمه، وبين الخير والشر، والتقوى والعهر، والشرف واللصوصية، كما عاش فاروق ممزقا بين الملاهى والمساجد.. وبين التقاليد الملكية والنزوات الطائشة.. وهكذا عاش الملك.. ممزقا بين طموحاته المتضاربة.. فقد كان يحلم بأن يكون الملك الصالح.. وأمير المؤمنين.. وقائد الأمة العربية.. وخليفة المسلمين.. وملك مصر والسودان.. وأمير الحرب.. وكان التناقض هنا.. أنه لم يكن يحمل سوى أحلامه بلا أى مؤهلات علمية تذكر أو خبرات لها وزنها أو تجارب لها أهميتها أو رؤية خاصة.. بالعكس كان يحمل فى رحلة صعوده كل عوامل الانهيار.. فقد تحالفت حاشيته مع أطماع الإنجليز فى حبك مؤامرات القصور لتزيد من تمزق الملك حتى أصبح القائد الأعلى لنكبة 48 بجدارة!

والطريق إلى نكبة فلسطين - التى كان فاروق أهم أسبابها - طويل.. ويبدأ بالدستور الذى أعطى للنظام الملكى فى مصر الحقوق فى الجيش.. حيث نص على أن الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية.. يولى الضباط ويعزلهم ويعلن الحرب ويعقد الصلح ويبرم المعاهدات.. ولم تكتف الملكية بذلك، بل سعت للاستحواذ على الجيش حتى تضمن تنفيذ سياستها بالهيمنة عليه من ناحية والاستعانة به عند الضرورة من ناحية أخرى، وعليه بدا واضحا الارتباط بين الطرفين..

ووفقا للمنهج الذى اتبع فى إضفاء الشعبية على الملك فاروق دخل الجيش تحت لوائه ليشكل قوة تخضع لسلطانه، وكان فاروق يتنقل بين وحدات الجيش ويحضر الاستعراضات العسكرية ويوزع الجوائز على المتفوقين، ومنذ يناير 1938 أصبح واضحا اهتمام فاروق بجيشه حين حضر عيد ولاء الجيش لقائده الأعلى، حيث أقسم الجيش على أن يهب حياته للذود عن الملك والوطن، وافتتح نادى الضباط بالزمالك وبدا عليه الاعتزاز والنشوة أثناء سماعه لكلمات الولاء من ضباطه وتبع ذلك إنعامات ملكية وترقيات وتعيينات ومنح للبعض من رجال الجيش والبوليس، وزاد اهتمام فاروق بجيشه، فأصبح يوافق على مناورات المدفعية والطيران ويقوم برحلته إلى الصحراء الغربية ليتفقد خطوط الدفاع، ويصرح بأنه إذا جاء يوم أصبحت فيه مصر فى خطر، فأنا سأقود الجيش بنفسى، وأحاط نفسه بالشخصيات القوية من الجيش ليكونوا حرسه ومنحوا ضعف مرتباتهم ليجعل الجيش فى جانبه ضد الحكومة والشعب.

وجاء حادث 4 فبراير ليستفيد منه الملك فى زيادة شعبيته على حساب كل القوى السياسية خاصة الوفد، ونجح فى أن يظهر بمظهر المعتدى عليه، وتصادف أن أول مناسبة بعد الحادث انعكس فيها الإخلاص له وكان عيد ميلاده فى 11 فبراير عام 1942، حيث توافدت على قصر

◄

عابدين مظاهرات الولاء التى لم يسبق لها مثيل منذ اعتلائه العرش.. كما استثمر فاروق حادث 4 فبراير فى كسب ود الطلبة والعمال والفلاحين، وكل طوائف الشعب، كما استثمر فاروق تأثر الضباط والجنود بهذا الحادث، حيث اعتبروا الحادث ماسا بكرامتهم على اعتبار أن الجيش يمثل المؤسسة التى تحمى الملك وتحافظ على عرشه، وبالتالى فقد أحسوا بضعفهم حيث لم يتمكنوا من اتخاذ موقف مضاد لحصار القوات البريطانية لقصر عابدين لإجبار الملك على قبول حكومة الوفد.. لذلك قدم محمد نجيب استقالة مسببة للملك احتجاجا على هذا الحادث ذكر فيها أنه مادام لم يستطع حماية الملك وقت الخطر، فإنه يخجل من ارتداء بذلته العسكرية، ولكن فاروق رفضها وبين أنه منع الحرس الملكى من المقاومة، وبالتالى فلن يسمح له بالاستقالة.

وعقدت الاجتماعات علنا فى نادى الضباط للتشاور للوصول إلى طريقة لرد الاعتبار، وأرسل وفد نيابة عنهم إلى قصر عابدين، والتقى برئيس الديوان وأعربوا عن استعدادهم للثأر من المسئولين عن حادث 4 فبراير، لكن أحمد حسين أثنى أعضاء الوفد عن ذلك وناشدهم الهدوء وشكر لهم باسم الملك جميل مشاعرهم، وخرج الملك ليرد وفد الضباط، وكان منهم صلاح سالم وعبداللطيف بغدادى وأنور السادات وسجل الضباط أسماءهم فى سجل التشريفات إثباتا لولائهم وكتب جمال عبدالناصر إلى أحد زملائه يقول: كنت ترى الضباط لا يتكلمون إلا عن الفساد واللهو، وأصبحوا يتكلمون عن التضحية وبذل النفوس فى سبيل الكرامة، وأصبحت تراهم وكلهم ندم لأنهم لم يتدخلوا - مع ضعفهم الظاهر - ويردوا للبلاد كرامتها ويغسلوها بالدماء، لكن غدا لناظره قريب، وخشى الضباط الشبان من تكرار حادث 4 فبراير واتفقوا على أنه إذا حدث ما يخشونه فلابد لهم من الإحاطة بالقصر والاشتباك مع الإنجليز، ولذلك استعار أنور السادات سيارة زكريا محيى الدين وراح يطوف حول القصر طوال الليل ليرصد الحركة حوله لينذر زملاءه الضباط لو تكرر حادث 4 فبراير.

ويبدو أن سمات فاروق الشخصية لم تسمح له بالاستفادة من التفاف ضباط الجيش حوله بشكل أمثل، فقد كان قصير النظر نظرا لانعدام خبرته بطبيعة المؤسسة العسكرية التى يتولى قيادتها وجهله العلمى بأصول التعامل مع التوازنات الحساسة بين القوى المختلفة فى نظام حكمه، وأدت تصرفاته إلى استياء ضباط الجيش، وهو ما تحول تدريجيا إلى غضب، ثم عداء على مدى سنوات قليلة، فظهرت تنظيمات بين صفوف الجيش تعلن عصيانها للملك، وكان منها تنظيم مصطفى كمال صدقى الذى وزع منشورات تضمنت نقدا شديدا لإبراهيم عطا الله قائد الجيش وكبار الضباط واحتوت فى النصف الأول من عام 1947 على مطالب جريئة لإصلاح الجيش ورفع مستواه، وقدم مصطفى كمال صدقى للمحاكمة ومعه ثمانية عشر من زملائه بتهمة الاشتراك فى مؤامرة ضد العرش، وتسرع رئيس الأركان فى الحكم قبل أن ينتهى التحقيق معهم، مما أثار سخط الضباط، فصدرت الأوامر بالإفراج عن المتهمين وأحيل رئيس الأركان للمعاش.

وقبل أن ينجح فاروق فى كسب ود الضباط جاء قراره بتعيين اللواء محمد حيدر وزيرا للحربية وعزيز المصرى رئيسا للأركان ليمثل إهانة شديدة



التف حوله ضباط الجيش وهتفوا له.. وعندما عين مدير مصلحة السجون قائدا للجيش بدأت الخلافات التى انتهت بالثورة على نظامه

للعسكرية المصرية، وهو ما زاد سخط الضباط على الملك، حيث كان محمد حيدر ضابط بوليس وله دوره فى ضرب المتظاهرين فى ثورة 1919, وتدرج فى المناصب إلى أن شغل منصب مدير مصلحة السجون، فكيف يعينه قائدا للجيش؟! وعزيز المصرى رغم سمعته الوطنية وتاريخه المشرف إلا أنه فى الأساس بنى مجده العسكرى من كونه ضابطا فى الجيش التركى له إنجازاته.

وزاد من سخط الضباط حرص الملك على مشاركة عناصر من الجيش فى التشريفات الملكية والاحتفالات، ومحاولة الملك استخدام الجيش فى حماية عرشه فى مواجهة حزب الوفد والقوات الإنجليزية والزج به فى أحيان كثيرة فى قضايا سياسية داخلية بعد أن أكدت أحداث البوليس لفاروق تلك التى بدأت فى 1948/4/4، حيث اعتصم ضباطه بناديهم مطالبين بتحقيق مطالبهم.. إن الجيش مازال القوة التى يعتمد عليها فى تثبيت النظام، ويزور الملك ثكنات الجيش فى مصطفى كامل بالإسكندرية، ويشيد بسلوك الضباط إزاء أحداث البوليس، وظن فاروق أنه نجح فى امتلاك زمام الجيش وتحريكه بما يتفق مع مصالحه معتقدا أن سيطرته على قيادات الجيش تمكنه من تحقيق أوهامه، ولم تقلقه التحركات الصغيرة التى كانت تلوح من حين إلى آخر لاعتقاده فى ضآلتها وأنه يمكنه سحقها وقت اللزوم، وهو الاعتقاد الذى ساهم فى نجاح ثورة يوليو.

أخطر ما فى هذا الأمر هو نجاح مخططى سياسات القصر فى إظهار فاروق فى صورة المليك المحبوب من كل قطاعات الشعب، مما أثر كثيرا فى سلوك الملك الشاب الذى أظهرته الصحف فى ذلك الوقت فى صورة البطل الذى انتهج سنة سلفه الصالح فى اختلاطه بشعبه وخروجه أحيانا متنكرا ليتلمس أحوال رعيته فاستحوذ على قلوب المصريين، واستغل فاروق كل المناسبات لتأكيد هذه الصورة، فعندما انهارت بعض البنايات فى الإسكندرية بسبب قصف الطائرات المغيرة فى الحرب العالمية الثانية ظهر فاروق وسط المواطنين ينقذ الضحايا ويرفع الأنقاض، وعندما ظهرت الكوليرا فى بعض مناطق الصعيد سبق فاروق أى مسئول حكومى، وكان هناك يتفقد المرضى، مما أحرج حكومة الوفد واستقبل هناك استقبال الأبطال، وبمرور السنين سعى فاروق إلى توسيع نطاق دوره والانطلاق من صورة البطل المحلى الذى يلتف حوله المصريون إلى محاولة بناء البطل الإقليمى خليفة المسلمين، فأطلق لحيته وارتاد المساجد وحمل المصحف وتبرع للفقراء، وحاول أن يصبح زعيما للأمة العربية فتحمس لتأسيس الجامعة العربية.

وعلى سبيل الدعاية اهتم فاروق بالعلاقات العربية خاصة مع السعودية وسوريا ولبنان وشرق الأردن، واتجه إلى المغرب فتبرع لإنقاذ ضحايا الجفاف فى ليبيا وتونس عام 47 بأربعة آلاف جنيه، وبعد شهر ونصف الشهر استضاف الأمير عبدالكريم الخطابى - أمير الريف المراكشى - فى مصر فى نهاية مايو من نفس العام، ومضت الصحف العربية تمتدح فاروق لتعاطفه مع المجاهدين، واحتجت فرنسا على التصرف وخسرت القاهرة التأييد الفرنسى فى مناقشة المسألة المصرية فى مجلس الأمن، وانجرف فاروق فى التيار العربى.. وتورط فى حرب فلسطين بلا إعداد جيد.

وأحداث الحرب بدأت سريعة فى يوم الجمعة

بعد الحصار الإنجليزى لقصر عابدين طالب عبدالناصر بالثأر للكرامة الوطنية واستعار أنور السادات سيارة زكريا محيى الدين لحراسة الملك

1948/5/14 بمغادرة الجنرال السير آلان كوننجام المندوب السامى البريطانى الأخير فى فلسطين معلنا انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين، وفى اليوم التالى وقبل راحة يوم السبت أعلن المجلس الصهيونى العام فى تل أبيب استقلال دولة إسرائيل اعتبارا من منتصف الليل، وعين ديفيد بن جوريون رئيسا للحكومة المؤقتة.. قبلها كان الملك فاروق قد وجه رسالة إلى عرب فلسطين قال فيها: «أبشروا فإن العدالة فى جانبنا.. والله كفيل بأن يدفع عنا كل مكروه».. وأعد الملك مشروع قانون لفرض الأحكام العرفية بدءا من يوم 15 مايو لتأمين حالة الحرب، بحيث أضيفت إليه قاعدة جديدة بشأن تأمين عمليات الجيش المصرى خارج الحدود المصرية، ورغم معارضة العديد من القوى السياسية فى مصر لدخول الحرب بلا إعداد جيد، كان فاروق صاحب القرار فصدر أمره، وعبرت القوات المصرية الحدود إلى فلسطين مع الجيوش العربية.. واستدعى السفير البريطانى فى القاهرة يوم 18 مايو، وذكر له أن الاعتراف الأمريكى بإسرائيل قلل لدرجة كبيرة أية فرصة للهدنة.. وأن العرب سيهاجمون اليهود فى أى مراكز محصنة.. وأن العرب ليسوا البادئين بالشر.

وللأمانة التاريخية وبغض النظر عن افتقار الملك فاروق لأى خبرات عسكرية لها أهميتها.. إلا أن الجيش المصرى حقق انتصارات مذهلة أشاد بها عدد من الخبراء الدوليين.. ومنهم الجنرال الأمريكى تريفور. ن. دوبوى فى كتابه «النصر المحير» قبل أن يتعرض الملك فاروق للعديد من الشراك الخداعية التى جعلته يقبل بالهدنة تحت ضغط الملك عبدالله ورغبة فاروق فى تحقيق حلمه بأن يكون زعيما للأمة العربية، وكان لقبول الملك فاروق للهدنة الأثر الأخطر فى تغير سير العمليات العسكرية من الحركة فى اتجاه النصر إلى اتجاه الهزائم والخسائر ساعد عليها وصول إمدادات الأسلحة الفاسدة، ولذلك قصة طويلة.

وكان موقف القوات المقاتلة على الجبهة المصرية يتلخص فى وجود قوات من الفدائيين مكونة من نحو ثلاثة آلاف رجل بقيادة أحمد عبدالعزيز، بالإضافة إلى قوات الجيش المصرى، وتضم سبعة آلاف رجل تحت قيادة اللواء أحمد على المواوى ونائبه العميد محمد نجيب، وكانت قوات جيش التحرير العربى تحت قيادة فوزالدين القاوقجى تضم عشرة آلاف رجل، بالإضافة إلى ستة آلاف من الفدائيين المتطوعين، بالإضافة إلى جيش الخلاص العربى بقيادة محمد الحنيطى وعبدالقادر الحسينى، ويضم نحو ثمانية آلاف من الفدائيين المتطوعين.

وفى المقابل كان لليهود فى الميدان جيش قوامه 40 ألف جندى من ذوى الخبرات القتالية العالية التى اكتسبوها من مشاركتهم فى معارك الحرب العالمية الثانية، وكانوا منتظمين فى اثنى عشر لواء محاربا، وكانت خطوط إمدادهم مفتوحة على العديد من الدول الأوروبية، حيث كان يجرى إمدادهم بالأسلحة والذخيرة سريعا عبر البحار، وفى المقابل عانت القوات المصرية المحاربة من جهل الملك فاروق وقلة خبرته السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى الأثر الخطير للأسلحة الفاسدة، وعانت قوات الفدائيين العرب من فقدان التماسك والتلاحم والتنسيق بين الوحدات المقاتلة.

والأخطر من هذا أن اللجنة العسكرية للجامعة العربية كانت حتى يوم 14 مايو قد فشلت فى تسوية خلافاتها الداخلية من أجل إنشاء قيادة عليا متعددة أو تحديد استراتيجية موحدة، وتولى عبدالله ملك شرق الأردن منصب قائد الجيوش العربية، ولكن ذلك كان فى الواقع مجرد لقب دون دور، حيث إن الأعمال العسكرية لكل بلد كانت تحكمها السياسات القومية المتعارضة أكثر مما تحكمها أية خطة عسكرية مشتركة منسقة، ورغم ذلك كان على القوات اللبنانية التقدم على طول الساحل من الناقورة إلى نهاريا، وكان على السوريين بعد أن يعبروا نهر الأردن مرورا بجبل الجليل أن يستولوا على زيماخ، أما القوة العراقية فكان عليها أن تقيم جسرا عبر نهر الأردن جنوبى بحر الجليل، ثم تتقدم إلى ناتانيا على الساحل، وكان على الأردنيين الاستيلاء على نابلس وسط الضفة، وأن يتقدم جزء من قواتها إلى الرملة فى السهل الساحلى الأوسط، وكان على المصريين اتخاذ العريش قاعدة لهم والتقدم على الطريق الساحلى والاستيلاء على غزة والاستعداد للتقدم شمالا فى اتجاه تل أبيب، وأن يقوم المتطوعون بقيادة أحمد عبدالعزيز بالهجوم فى الشمال الشرقى عبر سيناء العليا عبر العوجة وبئر سبع للاستيلاء على الخليل، وفقا لهذا الاتفاق العام عبرت خمسة جيوش عربية الحدود يوم 5/15 فى هجوم متناغم.

وما يهمنا هنا أداء القوات المصرية، حيث تجمعت القوات المصرية شمال شرقى سيناء عند أبوعجيلة والعريش بقيادة اللواء أحمد على المواوى ونائبه العميد محمد نجيب، وكانت القوات تتكون من سبعة آلاف رجل موزعين على خمس كتائب مشاة وقوة مدرعة من دبابات مارك الساس وماتيلدا البريطانية وكتيبة مدافع متوسطة وفوج ميدانى من ستة عشر مدفعا من مدافع قذائف 25 رطلا وبطارية من ثمانية مدافع من مدافع قذائف ستة أرطال عيار 57 مم، وسرية مضادة للطائرات ومعدات إمداد متنوعة ومعدات مساندة أخرى، بالإضافة إلى خمس عشرة طائرة مقاتلة للدعم الجوى وخمس قاذفات تم تحويلها إلى طائرات نقل وعدد قليل من طائرات الاستطلاع المتنوعة، وكانت القوة موزعة على لواءين غير متساويى الحجم.

وفى يوم 14 مايو تحركت القوات المصرية من أبوعجيلة إلى العوجة على بعد أربعة كيلومترات داخل الأراضى الفلسطينية.

وكانت القوات اليهودية المواجهة للقوات المصرية تتألف من المستوطنين المسلحين فى كل المستوطنات بالإضافة إلى لواء النقب فى البداية تحت قيادة الكولونيل ناحوم ساريج، وبعد قليل انضم إليه لواء جيفات بقيادة الكولونيل شيميون آفيدان، ولكن سيطرت القوات الفدائية العربية بقيادة العقيد أحمد عبدالعزيز الذى سيطر على عراق سويدان وطريق الشرق- الغرب حال دون اتصال القوات الإسرائيلية، ورغم ذلك لم تنجح القوات المصرية فى الاستيلاء بسهولة على مستوطنة فيريم اليهودية، أو مستوطنة كفار داروم، ورغم ذلك واصلت القوات المصرية تقدمها إلى غزة التى وصلتها فى وقت مبكر فى المساء يوم 5/17 ونجح المصريون يوم 23 فى اقتحام مستوطنة يد مردخاى إحدى أقدم مستوطنات النقب والاستيلاء عليها بعد هجوم ناجح، ونجحت القوات المصرية بمساندة قوية من فدائيى أحمد عبدالعزيز فى التحرك بسرعة والوصول إلى بئر سبع يوم 5/17 ووصلت قوات الفيلق العربى إلى بيت لحم يوم 5/20 وتولى أحمد عبدالعزيز قيادة القوة المشتركة، وعلى ساحل البحر واصل اللواء المواوى تقدمه فى اتجاه



حقق الجيش المصرى انتصارات مذهلة فى حرب فلسطين.. وانشغل فاروق بارتفاع العلم المصرى فى الاردن.. وعندما قبل الهدنة انهار كل شىء

المجدل «عسقلان» بعد استقرار غزة تحت سيطرته ولرسل قوات صغيرة إلى عراق سويدان والفالوجة وبيت جيرين لإيجاد اتصالات جانبية مع قوات فدائيى أحمد عبدالعزيز والأردنيين فى بيت لحم - الخليل، وواصلت القوات المصرية تقدمها، حيث وصلت إلى أشدود يوم 5/29، وفى المدينة أصبح الجنود المصريون على بعد 23 كيلومترا فقط من تل أبيب التى كانت تحت قصف جوى متكرر من جانب الطائرات المصرية، وحاول الإسرائيليون شن هجوم مضاد على القوات المصرية شارك فيه لواء جيفات وكتيبة من الأرجون ومجموعة من المشاة من راكبى السيارات الجيب من لواء النقب، ونجح المصريون فى صد الهجوم ليلة 2 يونيو، وفى المقابل نجح اللواء المواوى فى قيادة هجوم مصرى ناجح على مستوطنة نتساناه التى تقع فى منتصف الطريق بين أشدود ونجبناه ونجح فى الاستيلاء عليها ليلة 7 يونيو.

وعلى الجبهات الأخرى تقدمت القوات العربية وأحرزت انتصارات عديدة على القوات الإسرائيلية، مما كان له رد فعل دولى مساند لليهود، فصدر قرار مجلس الأمن يوم 29 مايو بوقف القتال فى فلسطين لمدة شهر إنقاذا لدولة إسرائيل الوليدة، ورفض الملك فاروق قرار الهدنة بإصرار وزاد من إصراره فى ذلك الوقت أن الحماس الشعبى فى مصر والعالم العربى كان مشتعلا، وكانت شعبية الملك فاروق فى قمتها بعد أن أصبح تقدم الجيش فى اتجاه تل أبيب حديث الصحافة والناس، وقابل السفير البريطانى بالقاهرة الملك لإقناعه بقبول الهدنة، ومارس عليه ضغوطا، وعندما قابل الملك فاروق الوسيط الدولى الكونت برنادونت يوم 3 يونيو اندهش الطرفان، كانت دهشة فاروق مما قاله الكونت من أن الملك عبدالله قبل الهدنة، لأن هذا الموقف يخدم القوات الإسرائيلية، واندهش برنادونت بشدة لأنه فوجئ ببساطة فكر فاروق وقلة خبرته، حيث شكا من احتجاج السلطات الأردنية من أن القوات المصرية المرابطة هناك ترفع علما أعلى عشرة سنتيمترات أعلى من العلم الأردنى، وأن مصر تحاول حل هذه الأزمة التى أثارها الجانب الأردنى، ودهش برنادونت لهذا الحجم من الغيرة والتنافس على لقب قائد العرب، وهو لقب وهمى بين الملكين عبدالله وفاروق، وكان معروفا فى ذلك الوقت أن فاروق وعبدالله يتسابقان على من منهما سيصلى أولا فى المسجد الأقصى!

عموما قبل فاروق الهدنة بعد خضوعه لضغط الملك عبدالله الذى هدد بالانسحاب من ميدان الحرب ومن الجامعة العربية، وقبل فاروق الهدنة التى تم تنفيذها فى 11 يونيو 1948، ووجه فاروق الدعوة للملك عبدالله لزيارة القاهرة، وبعد الهدنة، بدأت القوات العربية تواجه مواقف حرجة، وتعرضت بعض القوات المصرية لحصار الفالوجة، وانتهت الحرب بتثبيت أركان دولة إسرائيل، وعرفت هذه الحرب بنكبة 48.

أدت نكبة 48 إلى انهيار العلاقة بين الملك والجيش

وانتشرت مقولة أن ما حققه الإسرائيليون فى الحرب لم يكن بفضل مهارة شيرتوك، قائد أركان القوات الإسرائيلية، بل بفضل فساد شراتيك القاهرة - كناية عن فساد الملك وحاشيته - وتفجرت قضية الأسلحة الفاسدة، وفضحت الصحافة تورط الملك وحاشيته فى هذه الكارثة، مما أدى إلى إبعاد مرشحى الملك وإسقاطهم فى انتخابات نادى الضباط، وتم اختيار محمد نجيب رئيسا للنادى، وسقط مرشح الملك، وتكثف عمل الضباط الأحرار عقب حريق القاهرة والاستعانة بالجيش للسيطرة على الموقف، وهى الأحداث التى لفتت نظر الضباط الأحرار إلى تداعى النظام وسهولة السيطرة على القاهرة، وعندما سلم الضباط مطالبهم للإصلاح ليوسف رشاد لتسليمها للملك، وجاء الرد مخيبا للآمال، أصبح الأمل مفقودا فى أى تقدم عن طريق الملك الذى واصل منهجه الجاهل الذى يتسم بالتعالى والاستهتار والتصلب ضد الضباط.

وكان فاروق يعى جيدا أن هزيمة حرب 48 ستكون لها انعكاساتها الخطرة، وفى حديث له مع لورد دوجلاس أخبره أنه اكتشف مؤامرة للقيام بانقلاب فى الفترة ما بين 18 - 31 يناير 1949، وهدفها حركة اغتيالات تبدأ بالملك، ورغم القبض على عدد من الأشخاص إلا أنه يعتبر أن محاولة اغتياله قائمة.. ويذكر القائم بالأعمال البريطانى أن فاروق لم ينتبه الخوف لأنه كان مقتنعا بأن التنبؤات دلت على أنه سيموت صغيرا، ومن ثم فهو مؤمن بضرورة التمتع بالحياة مادام ذلك ممكنا، وبالتالى بدأ يظهر علنا فى الملاهى الليلية بضواحى القاهرة، ولم يستبعد القائم بالأعمال الإنجليزى اغتيال فاروق بالفعل وإقامة نظام عسكرى مشيرا إلى أنه لا يمكن إيقاف الحركة التى تتسع مؤخرا فى الجيش.

وساعد على حدة المواجهة بين الملك والجيش ما تكشف عن الدور الذى لعبه فاروق من وراء ستار فى مسألة الأسلحة الفاسدة التى تزود بها الجيش أثناء حرب فلسطين، وكانت لها أثر الكارثة التى حلت بمصر بصفة عامة والعسكريين بصفة خاصة، وكانت هناك قرائن كثيرة تدين الملك منها أن لجنة متطلبات الجيش أسندت رئاستها للواء إبراهيم المسيرى صهر عمر فتحى كبير الياوران، وهى اللجنة التى خالفت قواعد مشتريات الجيش وتعاملت مع العديد من الوكلاء ومنهم رجل الأعمال عبداللطيف أبورجيلة - سودانى الأصل إيطالى الجنسية - وله معاملاته مع إيطاليا، والنبيل عباس حليم - ابن عم الملك - وكيل شركة أوليكون السويسرية، وجهلان - مندوب مشتريات الملك - ووكيل الشركة البلجيكية الوطنية.

وعلى سبيل المثال، فإن إحدى الصفقات بلغت قيمتها 4280000 دولار، وكان عقدها ورقة واحدة لا تفاصيل فيها ولا بيانات أو اشتراطات أو جزاءات، وكشفت التحقيقات - عندما فتح جهلان الخزانة الموجودة بإحدى غرف القصر أمام النيابة - عن وجود أوراق تخص الملك عبارة عن عقود تأمين ورسومات لليخت المحروسة، وعقد طرف أول فيه جهلان باعتباره مندوب مشتريات الخاصة الملكية، والطرف الثانى كوهين يتعهد بتوريد بضائع وأسلحة، ووجدت نشرات مستجلبة من أمريكا عن أسعار الذهب والفضة، وعليها تأشيرات مما يدل على اهتمامات فاروق التجارية وقيام جهلان بتسهيل تلك العمليات، وأيضا عثر على شيكات عرف من أرقامها عن طريق البنك - بعد صدور الأمر القضائى وذهاب قوة من البوليس وخبيرين من وزارة العدل لفحص الدفاتر - بأن الملك له يد فى أموال حرب فلسطين، فبيان كشف حساب البنك الأهلى وضع فيه 12500 جنيه وارد بشيك من شركة الأسلحة البلجيكية، وهذا معناه أنه كان يحصل على سمسرة توريد أسلحة، وحساب آخر خاص بالملك فاروق بالبنك البلجيكى تبين منه أنه فتح فى 15 سبتمبر 1948 بمائة ألف جنيه باسم جهلان، وهو اليوم الذى تم فيه شراء 96 مدفعا بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه، وفى اليوم التالى أضيف مبلغ 50 ألف جنيه لحساب جهلان سمسار الملك، وفى اليوم الثالث أضيف مثلها، وثبت أن المورد للأسلحة ومصدر العمولات هو شركة إن. إف الوطنية البلجيكية، وانتشرت أخبار هذه العمولات فى الصحف المصرية، ورغم أنها لم تكن تتناول صراحة اسم الملك فاروق، لكن صلته بحاشيته واستخدامه لها كان أمرا معروفا أنه ينفذ عملياته عن طريقها، وقد أحرقت مخازن الذخيرة بالقلعة بفعل فاعل عن طريق القصر، حيث ضمت بقايا أسلحة حرب فلسطين حتى تمحى آثار الجريمة ولا يحتاج الأمر إلى تحقيق نيابة أو تقرير خبير، وأصبحت مصر كلها متأكدة من تورط فاروق فى تلك الفضيحة التى قضت على البقية الباقية من سمعته واحترام الشعب والجيش له، لذلك كان قيام ثورة 23 يوليو ضرورة لإصلاح الأوضاع، ضرورة أدركها الملك فاروق نفسه قبل غيره، لذلك استسلم لقدره بعد قيامها ولم يفكر فى المقاومة، وكل ما تمسك به لحظة انهيار نظامه تمسكه ببعض المراسم الملكية البسيطة ذات الطابع الشكلى.. ورحل فاروق إلى الأبد.■

بقية الملف ص 37

حريق القاهرة كشف عورات الحياة السياسية وعجَّل بقيام الثورة:

صاحب الجلالة يحترق!

كان حريق القاهرة هو الفصل الختامى فى مرحلة كاملة.. الجميع.. اتهم الجميع.. الوفد قال أنها مؤامرة تم تدبيرها لإخراجه من السلطة.. الشرطة اتهمت الجيش.. والجيش أشار إلى الشرطة.. كان فاروق يحتفل بميلاد ولى عهده وسط ضباط جيشه والقاهرة تحترق.. حريق القاهرة كان إشارة نهاية عهد.

ويعد الحريق.. أحد الأسباب التى عجلت بقيام ثورة يوليو.. فالنظام بكامله كان فى غيبوبة.. لم يكن لديها علم بما يحدث ولا أى إشارات تجعلها تأخذ الحيطة والحذر.. وفوق كل ذلك لا يزال الحادث فى حد ذاته لغزاً اختلفت حوله التفسيرات عمن كان وراءه أو من قام به.

البداية كانت فى الساعة الثانية فجر يوم الاثنين 26 يناير 1952 إذ تجمع عمال ميناء فاروق الجوى (مطار القاهرة الدولى) حول أربع طائرات تابعة للخطوط الجوية البريطانية ومنعوا نزول ركابها ورفضوا تزويدها بالوقود.. كان الشعب المصرى قد بلغته أخبار مذبحة الإسماعيلية من بيان وزارة الداخلية المصرية الذى أذيع يوم الجمعة 23 يناير.

هذا الحادث كان نذيراً لما يمكن أن يحدث فى هذا اليوم.. ففى الساعة السادسة صباحاً بدأ تمرد جنود بلوكات النظام فى معسكر العباسية وخرجوا ساخطين على ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية.

فى نفس الوقت ومع الساعات الأولى للصباح كان الغضب قد بلغ مداه لدى الشعب المصرى، حيث تجمهر طلبة جامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) وانضم إليهم جنود بلوكات النظام القادمون من العباسية.. ليشكل الجميع كتلة بشرية هائلة اندفعت كالبركان الهائج وهم فى ثورة غضب ينددون بالاستعمار وأعوانه مطالبين بالسلاح للتوجه لقتال الإنجليز.

فى نفس الوقت خرج طلبة الأزهر فى مظاهرة كبيرة متجهين إلى وسط القاهرة وانقسموا إلى كتلتين.. إحداهما ذهبت إلى مبنى مجلس الوزراء وخرج إليهم الوزير الوفدى عبدالفتاح باشا حسن وخطب فيهم بحماسة ألهبت المشاعر مؤكداً أن الحكومة تساند الشعب فى كفاحه المسلح ضد الإنجليز.

كانت هناك أيضاً مظاهرات أخرى فى شوارع وسط القاهرة واختلط الحابل بالنابل فى جميع المظاهرات.. فكان هناك الطلبة مع العمال مع الرعاع ومع الأفندية مع بعض جنود البوليس.. وكان يبدو على رجال البوليس المكلفين بحراسة المبانى والمنتشرين فى الشوارع التعاطف مع المتظاهرين بشكل واضح.

فى ميدان الأوبرا كانت توجد مظاهرة كبيرة خرج منها بعض الأشخاص غير المعروفين، وهاجموا كازينو «أوبرا» بإلقاء الأثاث وإشعال

الأحداث بدأت فى الساعات الأولى للصباح ولم يتحرك أحد إلا بعد المغرب



محلات شيكوريل فى شارع فؤاد

معهد موسيقى شولتز

النيران فيه، وكذلك «كباريه بديعة» وسينما الأوبرا.. وكلها كانت مجمعة فى مبنى واحد.. حدث هذا الحريق فى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً لتتوالى بعد ذلك بسرعة الحرائق فى مئات المنشآت المختلفة، والتى طالت دور السينما وفنادق ومتاجر وبارات ومطاعم وملاهى ليلية وبنوكا ومحلات مجوهرات.. ورغم أن أغلب الحرائق كانت فى وسط القاهرة إلا أن هناك حرائق أخرى حدثت بأحياء السكاكينى والفجالة والظاهر وشبرا ومنشية البكرى، وإن كان عددها قليلاً قياساً لما حدث فى وسط القاهرة.. وكانت حرائق هذه الأحياء موجهة لبعض دور السينما والمحلات والبارات المملوكة لأجانب.

كل شىء فى حادثة حريق القاهرة كان غامضاً بما فى ذلك تقدير الخسائر، فالبعض قدرها بخمسة عشر مليوناً من الجنيهات كحد أدنى، وآخرون قالوا أنها 25 مليوناً، وفى كلتا الحالتين فهى خسائر ضخمة مقارنة بالقيمة الشرائية للجنيه فى ذاك الوقت.

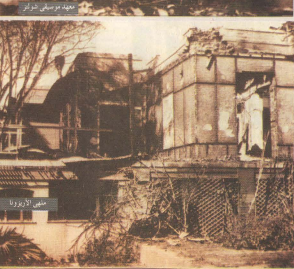
ولأن النظام بكامله كان منتهى الصلاحية، فلم يكن مستغرباً أن يكون الملك فى واد آخر.. فلم تشكل لديه أو لدى مستشاريه تلك الحوادث التى وقعت منذ فجر يوم الحريق المشئوم، نقول لم تشكل أى مؤشر ينبئ بالخطر.. لذا قام الملك فاروق بعمل مأدبة غداء لكبار ضباط الجيش والشرطة من رتبة صاغ (رائد) فما فوق، وعددهم حسب ما قيل أربعمائة ضابط، وذلك احتفالا بمولد ولى العهد الأمير أحمد فؤاد الثانى.. حيث أقام الملك لهذه المناسبة أربع حفلات الأولى فى 19 يناير دعا فيها الأمراء والنبلاء، والثانية فى 23 يناير، والثالثة فى 25 يناير لرجال الأزهر والمعاهد الدينية، والرابعة للضباط يوم حريق القاهرة.

جاءت بعد ذلك التبريرات والاتهامات ونظريات المؤامرة خاصة بين الوفد الذى كان فى السلطة لحظة وقوع الحريق من جانب، والملك وحاشية القصر من جانب آخر.

ففى العاشر من فبراير 1952 نشر وزير الداخلية (بعد إقالة وزارته الوفدية) بيانا فى صحيفة المصرى (صحيفة حزب الوفد) يتهم فيه قيادة الجيش وكبار موظفى الديوان الملكى بمسئوليتهم عن تفاقم الموقف يوم 26 يناير.

فى البيان اتهم فؤاد سراج الدين «وزير الداخلية» علناً كلا من حيدر باشا «القائد العام للجيش»، وعثمان المهدى باشا «رئيس الأركان» بأنه اتصل بهما طالباً نزول قوات الجيش لإيقاف المظاهرات، إلا أنهما تقاعسا بحجة انتظار تعليمات من الملك.. كذلك اتهم رجال القصر بأنهم لم يسارعوا لإبلاغ الملك.

أما الفريق الآخر فيعتبر أن بيان سراج الدين ما هو إلا محاولة منه لتبرئة نفسه من المسئولية وإلقائها على قيادة الجيش.. كذلك قالوا لماذا لم يأخذ وزير الداخلية بنصيحة مدير عام البوليس اللواء أحمد عبدالهادى بفتح الكبارى لمنع وصول المظاهرات من الجامعة إلى وسط القاهرة؟.. ولماذا لم يقم وزير الداخلية أو أحد وزراء الحكومة الوفدية بالنزول لوسط المدينة ليروا الأحداث الخطيرة، رغم أنهم يفعلون ذلك عند وقوع أحداث أقل أهمية.. وأخيراً كيف تسكت



ملهى الأريزونا



حديقة جروبى بعدلى



سينما ديانا



فندق شبرد

حكومة الوفد اتهمت قيادات الجيش والحاشية الملكية بالتقاعس وعدم التدخل رغم مطالبتهم بنزول الجيش

الملك فاروق كان خارج سياق الأحداث واستمر فى الاحتفالات بمولد ابنه ومعه 400 من كبار ضباط الجيش والشرطة

الوزارة على أحداث خطيرة بدأت منذ الصباح الباكر واستمرت طوال النهار لتظل القاهرة تحترق ولا تبدأ فى قمع الشغب إلا بعد الغروب؟؟!

بينما ذهب فريق ثالث إلى نظرية المؤامرة فى تفسير الأحداث، وأن مأدبة الملك كانت بغرض احتجاز كبار ضباط الشرطة والجيش خلال احتراق القاهرة.

ويقول «جان لاكوتر» الفرنسى عاشق مصر والمتخصص فى كتابه «الشئون المصرية»: لو سألت أى مصرى من حرق القاهرة لأجابك على الفور.. إن الإنجليز هم المسئولون عن هذا الحريق، وإن أردت إثبات ذلك تجاوزاً للظنون فإنك لن تجد شيئاً سوى دليل واحد هو جماعة اسمها (اخوان الحرية)، وهى منظمة مريبة تأسست بواسطة المخابرات البريطانية لتحول أذهان المصريين عن قضية الجلاء، وكان يرأس هذه الجماعة «روبرت فاى» البريطانى وشوهد أعضاء عديدون لهذه الجماعة يشاركون فى أعمال التخريب يوم الحريق.

هناك أيضاً الكاتب البريطانى «جيرالد هنلى» فى روايته الشهيرة «عند غروب الشمس» التى يرثى فيها غروب الإمبراطورية البريطانية، يقول فى أحد فصولها: «يقول الحاكم البريطانى بإحدى المستعمرات وهو يبعث بمساعده إلى أحد الأقاليم الثائرة: إذا ما أعياك الأمر وتقطعت بك السبل والوسائل فعليك أن تشعل حريقاً كبيراً لتعمى أبصار المتمردين وتشل إرادتهم تماماً».

فى اليوم التالى 27 يناير 1952 أقال الملك فاروق الوزارة الوفدية التى رأسها مصطفى النحاس باشا، وكلف على ماهر باشا برئاسة الوزارة الذى قام فور تكليفه باعتقال شباب الفدائيين المصريين فى منطقة القناة، وتجريدهم من أسلحتهم وإعلان الأحكام العرفية وصدر أمر عسكرى بحظر التجول بعد الساعة السادسة مساء، وألقى القبض على آلاف المواطنين بعضهم كان من المتظاهرين، والبعض الآخر من ناهبى المحلات التجارية وكثير من الطلبة كانوا عائدين من الدراسة وليس لهم أى علاقة بالأحداث، واستمرت المحاكمات شهوراً برئ فيها البعض واستمر الآخرون فى السجن حتى جاءت ثورة 23 يوليو فأفرجت عن الجميع.

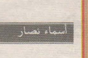
أما السفارة البريطانية بالقاهرة فقامت بتشكيل لجنة لإعداد تقرير عن أحداث يوم 26 يناير 1952، والتى أعدت تقريراً مطولاً من اثنى عشر فصلاً تناول الأحداث وأساليب التدمير والسلب وإشعال الحرائق التى نفذت طبقاً لمخطط سابق الإعداد.. كما شرح التقرير الاعتداءات على الرعايا البريطانيين وغير المصريين والمؤسسات البريطانية.. كما ورد بالتقرير المساعدات التى قدمها بعض المصريين إلى أجانب خلال الحوادث بالاضافة إلى اشتمال التقرير على شهادات بعض الأجانب الذين رأوا ما حدث.

كما أشار التقرير إلى أن جماعة الإخوان المسلمين يمكن أن يكونوا قد استغلوا الأحداث لأنها تتواءم مع ميلهم للعنف والإرهاب. ■

عاطف حلمى

قراءة الصحف فى تلك الفترة تؤكد أن النظام كان سيسقط:

أخطر ستة أشهر فى تاريخ مصر!



أسماء نصار

الفترة ما بين يناير 52 إلى يوليو من نفس العام فترة قصيرة، لكنها شهدت أحداثا أشبه بالكوارث، بعد مصادمات عنيفة بين المصريين والإنجليز فى القناة، والكارثة الأكبر، فى يناير حيث مذبحة الشرطة فى الإسماعيلية وخروج المظاهرات، فى اليوم التالى وحادث حريق القاهرة المأساوى دون اتخاذ أى إجراءات حاسمة أو إصدار أوامر صريحة للجيش بالنزول إلى العاصمة إلا فى وقت متأخر.

الفترة نفسها شهدت تغيير أربع وزارات فى ستة أشهر، وهذا لم يحدث فى التاريخ السياسى عموما، مما يوضح مدى التدهور والخلل في أنظمة الحكم واضطرابها، الصحافة المصرية الصادرة فى ذلك الوقت تعاملت مع هذه الأحداث بحذر شديد وتباين واضح من جريدة لأخرى، فبينما كانت جريدة المصرى اليومية الناطقة باسم الوفد مع حكومة الوفد التى ظلت قائمة برئاسة مصطفى النحاس من 1950 إلى 27 يناير 1952, ومصر الفتاة الأسبوعية لسان حال الحزب الاشتراكى لمؤسسها أحمد حسين، وهو نفسه مؤسس جريدة الشعب الجديدة، ودار أخبار اليوم التى كانت موالية للملك والإنجليز، وبالتالى تجاهلت انتهاكات الإنجليز ضد الشعب المصرى والكوارث التى أظهرت ضعف قبضة الملك على مجريات الأمور حتى أطلق عليها البعض فى تلك الفترة، ومنهم الكاتب أبوالخير نجيب، اسم دار الصحف البريطانية الناطقة باللغة العربية، أما الأهرام فكانت معتدلة تنقل الحدث بموضوعية شديدة دون نقد أو تفسير.

لقد أحدث قرار إلغاء معاهدة 36 بين مصر وبريطانيا فى 8 أكتوبر عام 1951 تغييرا هائلا فى معسكر الاحتلال، وفى الوقت نفسه فرحة عارمة فى صفوف الشعب المصرى إلا أن تلك الخطوة الوطنية والجريئة التى قامت بها حكومة مصطفى النحاس وما تلاها من قرارات أكثر جرأة مثل عدم السماح للقوات البريطانية بمغادرة منطقة القنال وعدم انسحاب الجيش المصرى من السودان وعدم الموافقة على تعيين حاكم جديد للسودان، وكان عادة يعين بقرار بريطانى وبموافقة شكلية لمصر، هذه الخطوات أشعلت النار فى قلوب القادة الإنجليز، إلا أن ما يسبق هذا التاريخ تحديدا فى أكتوبر 1951 شكل ضغوطا هائلة على حكومة النحاس والملك، حيث بدأت الأمور تنفلت من أيديهم وأخذت الصحافة تهاجم الملك شخصيا بما لم يكن معتادا.

وقد قامت بعدها جريدة مصر الفتاة بحملة مضادة نشرت فيها مقالات لاذعة باسم محكمة الشعب وبجانبها صورة الشعب يشنق حاكما ومقالا بعنوان «انصبوا

أخبار اليوم كانت موالية للملك والاحتلال وتجاهلت انتهاكات الإنجليز ضد الشعب المصرى



على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجديدة

اللواء محمد نجيب بك يقود حركة عسكرية مفاجئة

مظاهرات عسكرية بالدبابات والطائرات فى الشوارع والميادين

احتلال محطة الإذاعة - ومكاتب ماركونى



الأهرام

لندن وافقت مقدما على جريمة الإسماعيلية

١١ سفينة حربية كبيرة تبحر من مالطة إلى المياه المصرية

الصحافة المصرية تعاملت مع هذه الفترة بحذر وتراوحت بين الحياد ومجاملة الملك وتنبأت بسقوط الملكية

المشانق، لكن الشعب سينتصر» وذلك فى عددها الصادر فى 12 أغسطس 1951.

درجة الغليان ارتفعت مع موجة الغلاء والقبضة الأمنية للبوليس، فكتب أحمد حسين مقاله الأشهر فى جريدة مصر الفتاة الصادرة فى 23 سبتمبر، التى كانت سببا فى ثورة الشعب وخروج المظاهرات، وكان المقال عبارة عن منشورين ومرفق بمجموعة من صور لشعب حاف، عار، بعنوان «رعاياك يا مولاى».

المقال يحكى عن حال العمال الذين طردهم أصحاب المصانع والفلاحين الذين يُضربون بالسياط ويجبرون على التوقيع على عقود بيضاء تضمن شروط العبودية، وعن الذين يعملون ببيع دمائهم وآلاف العاطلين ونار الغلاء التى تجعل الموظف لا يقدر على سد احتياجاته وفوضى وفساد الحكم، وقد كان هذا المنشور بمثابة طلقة من العيار الثقيل فى قلب نظام حكم الملك فاروق.

أحمد حسين حتى بعد إلغاء المعاهدة حذر من التعامل مع الإنجليز بمقال شهير أيضا فى 4 نوفمبر 1951 بعنوان «لا تبيعوا القطن للإنجليز»، يحذر فيه من أنه لا قيمة لإلغاء المعاهدة مع الاستمرار فى التعامل مع الإنجليز بيعا وشراء، ومع سماح القوانين المصرية بذلك، ويطالب بقطع التعامل مع الإنجليز ويتهم الحكومة بأنها باعت للإنجليز قطنا بمبلغ «37,909,000» جنيه، واستوردت بمبلغ «41,323,000» جنيه، أى استوردت أكثر ما باعت، وتضيف أنه حتى لو باعت أكثر فهذا مرفوض، لأن الإنجليز يستغلون ذلك كى يتصرفوا تصرف الحاكم بأمر الله، وقد لعب أحمد حسين دورا مؤثرا فى تلك الفترة، وقد اعتبره رجال الجيش والثورة أنه وصحفه أحد المعاول التى ضربت إسفينا فى النظام وزعزعت اسم الملك وعرشه.

إن قرار إلغاء معاهدة 36 قد أدى إلى خروج مظاهرة قومية فى 13 نوفمبر شارك فيها جميع أطياف الشعب وزعماء مصر على رأسهم مصطفى النحاس رئيس الوزارة للتعبير عن التأييد الشديد لخطوة إلغاء المعاهدة، وكتب أحمد حسين فى مصر الفتاة عن تلك المظاهرة مقالا بعنوان «المظاهرة الكبرى الخالدة» فى عيد الجهاد 13 نوفمبر 1951، إلا أن يوم قرار إلغاء المعاهدة كان بداية لحرب طاحنة بين الإنجليز والمصريين العزل أو المتظاهرين أو الفدائيين الذين يبادلونهم الرصاص، وقد حدثت مصادمات دموية يوم 16 أكتوبر عام 1951، الذى شهد المظاهرات الشعبية الضخمة كتعبير عن الفرحة بإلغاء المعاهدة التى قابلها الإنجليز بإطلاق النيران على المتظاهرين تلاها ارتكاب مجزرة كفر عبده بمدينة السويس، حيث قام الإنجليز بنسف مساكن قاطنيه وإزالته من الوجود، وكان يتكون

الأهرام

...نجليز يعدمون ٣ وطنيين رميا بالرصاص
أثناء حملة تفتيشية فى مقابر المسيحيين بالإسماعيلية
...ب البوليس والأهلين فى السويس لدفع أى عدوان عن منازلهم

الهند تؤيد مصر

من 156 منزلا وتركهم فى العراء. وقد كتب أحمد حسين أيضا فى جريدة مصر الفتاة عن تلك الحادثة مقالا بعنوان «نسف مواسير المياه بكفر عبده وفلتسقط الحكومة إذا عادت للمفاوضات»، وذلك فى عددها الصادر فى 18 ديسمبر 1951.

تلت هذه الحادثة اشتباكات يومية وتبارت جريدتا المصرى والأهرام فى عرضها، بينما تجاهلتها جريدتا الأخبار والمقطم الناطقتان باسم الملك. فبينما كان تناول المصرى والأهرام لأحداث القنال مختلفا فجريدة المصرى ركزت على انتصارات المصريين ضد الإنجليز وحجم الخسائر فى صفوفهم. أما الأهرام فالتزمت بالموضوعية ووضحت بدقة الخسائر فى الطرفين. وكذلك الموقف الحقيقى فى حال هجوم الإنجليز وقتلهم وتشريدهم للمصريين. وقد فسر البعض أن جريدة المصرى كانت وفدية. فحكومة الوفد هى التى رأست الحكم فى تلك الفترة. فمن الطبيعى أن تحاول الجريدة أن تخفف من حدة الكوارث التى تحدث فى ظل حكومتها.

ففى عددها الصادر فى 22 يناير 1952 كتبت الأهرام فى صفحتها الأولى عن معركة عنيفة بين القوات البريطانية والأهلية «الأهالى» واعتداء الإنجليز على مسجد فاروق بالإسماعيلية. واحتلاله واقتحام دارى المحكمة والنيابة والعبث بملفات الدولة. والتحقيق مع اللواء عبدالرءوف بتهمة تسليم قواته للإنجليز. بالإضافة إلى قيام الإنجليز بنبش القبور بحثا عن السلاح. بالإضافة إلى حملة إرهابية فى السويس وعزلها عن الإسماعيلية. حيث فرضت حصارا قويا على مدينة الإسماعيلية عزلتها عن القاهرة والسويس وبورسعيد ومنعت مرور الأهالى والسيارات.

وفى نفس العدد فى الصفحة السابعة كتبت الأهرام أن القوات البريطانية قد أسرت 150 جنديا مصريا فى التل الكبير، حيث حاصرتها القوات البريطانية، وأطلقت مدفعيتها على القرى المتاخمة لها وإنزال جنود المظلات خلف القوات المصرية لتطويقها والبحث عن الفدائيين. حيث نشبت معارك بينهم وبين الإنجليز وفى اليوم التالى مباشرة نشرت الأهرام بالصفحة الأولى أن الإنجليز يعدمون 3 وطنيين رميا بالرصاص أثناء حملة تفتيشية فى مقابر المسيحيين بالإسماعيلية، وأسر 13 وطنيا، وفى نفس العدد كتبت الأهرام أن 90٪ من سكان المدينة هجروها، وفى نفس اليوم سلم الإنجليز جثة شهيد مصرى إلى رجال البوليس قالوا أنهم أطلقوا عليه الرصاص، بينما كان يحاول اقتحام معسكر التل الكبير فى صباح هذا اليوم.

جريدة مصر الفتاة الاشتراكية نشرت مقالات لاذعة باسم « محكمة الشعب » وبجانبها صورة الشعب يشنق حاكما !

الأهرام فى عددها الصادر فى 25 يناير فى صفحتها الأولى كتبت أن الفدائيين وجهوا ضربة قاصمة للإنجليز أصابتهم فى الصميم، وأودت بحياة 50 جنديا بريطانيا، وصرح آخرون إذ قاموا بنسف مخازن الذخيرة ومستودعات البنزين فى معسكر أبو سلطان، وفى نفس اليوم احتل الإنجليز بلدة جنيفة، وأسروا جنود المظلات و6 من رجال البوليس المصرى.

كل هذه الكوارث والملك لا يحرك ساكنا، والغريب أن صحفا مثل الأخبار والمقطم نشرت له صورا فى نفس تواريخ تلك الأحداث الدامية وهو جالس مبتسم على مأدبة الغداء الملكية فى قصر عابدين المحبوب - كما تقول الصحف - وبجواره رفعة رئيس مجلس الوزراء ولفيف من رفعة رؤساء الوزراء وكأن شيئا لا يحدث فى البلاد!

الأهرام

مأساة القاهرة فى ٢٦ يناير ٥٢
...يير فندق شبرد وبنك باركليز وصفوة المتاجر الكبرى ومعظم دو...
...يق يندلع فى ٢١٧ مؤسسة عامة مصرية وأجنبية ويلتهم بعض موظفيها

الكارثة الكبرى كانت يوم 25 يناير وشهدت المذبحة الشهيرة فى الإسماعيلية، ففى هذا اليوم تحركت قوات بريطانية ضخمة من معسكراتها بمنطقة القناة فى اتجاه مدينة الإسماعيلية، وهى مزودة بألف وخمسمائة جندى بريطانى لمواجهة «800» جندى مصرى من جنود بلوك النظام المرابطين فى الإسماعيلية للمحافظة على الأمن فيها، وقامت قوات الإنجليز بحصارهم، واحتلت أسطح العمارات والمنازل المرتفعة حولها، ثم بعث



مصريات

وأمر الملكية الخاص بقبول استقالة ماهر باشا

وتكليف معالى نجيب الهلالى باشا بتأليف الوزارة

على ماهر باشا يقول: أشعر بعقبات فى سبيل مهمتى

نجيب الهلالى باشا يقول: صارت كراسى النيابة محلا للممارسة

كتاب استقالة على ماهر باشا

أمر تكليف الهلالى باشا بتأليف الوزارة

وزيرا

فى الحضرة الملكية

كتاب الهلالى باشا لجلالة الملك بقبول تأليف الوزارة

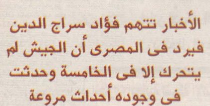
أمر ملكى بقبول الاستقالة



المصور يشهد قضية الأسلحة الفاسدة

◘ اللواء المسيرى مستعد لأكل العيش الحافى!

◘ النبيل عباس حليم يقول: «صناعتى برنس»!!



الأخبار تتهم فؤاد سراج الدين فيرد فى المصرى أن الجيش لم يتحرك إلا فى الخامسة وحدثت فى وجوده أحداث مروعة

الجنرال الإنجليزى إكسهام إلى اللواء أحمد رائف قائد البويس وعلى حلمى بك وكيل المحافظة إنذارا بترحيل قوات بلوكات النظام خارج المدينة، وقوبل الطلب بالرفض بعد أن اتصل القائد بفؤاد سراج الدين وزير الداخلية، وتردد أن سراج الدين قد أصدر الأمر وبكى، لأنه يتوقع ما سيحدث لهم إثر المقاومة مما جعل الإنجليز يطلقون نيرانهم على المصريين وتتساقط جثث الضباط والجنود، وأشارت الأهرام فى عددها الصادر 26 يوليو بأن عدد الضحايا قد بلغ 64 ضابطا وجنديا مصريا استشهدوا، 45 جثة منهم فى المستشفى و200 جريح و1000 أسير، وقالت أن الدوائر المصرية قدرت أن 15 ضابطا وجنديا من البريطانيين قد قتلوا فى المعركة وأن أربعين قد أصيبوا بجراح، أما المصادر البريطانية فقد أذاعت أن القتلى 3 والجرحى جنديان وضابط واحد!

أما جريدة المصرى فقالت فى عددها الصادر فى نفس اليوم 26 يناير، أنه قتل 46 مصريا فقط وقتل 18 إنجليزيا وأصيب 31 منهم، وقالت أن رجال البوليس خاضوا أعنف معركة والقيادة البريطانية تعترف بأنها لم تكن تتوقع هذه المقاومة، وأشارت إلى أن الضابط مصطفى رفعت قد صاح فى الإنجليز قائلا: لن نسلم إلا جثثنا،

وقد كان لهذه الصيحة أثر رهيب فى نفوس الناس ورجال البوليس بصفة خاصة، وفى يوم 26 يناير وقع بمطار فاروق عصيان، حيث تجمع كل عمال المطار وجنوده وموظفوه المدنيون حول أربع طائرات تابعة للخطوط الجوية البريطانية B.O.A ورفضوا نزول الركاب، كما منعوا تزويدها بالوقود، كما قام من 200 إلى 300 جندى من جنود بلوكات نظام الأقاليم بمغادرة ثكناتهم بالعباسية ومعهم أسلحتهم لإعلان التمرد واتجهوا ناحية جامعة فؤاد الأول «جامعة القاهرة» بالجيزة، وفى نفس اليوم وقعت مظاهرات متعددة بميدان الأوبرا عبر شارع فؤاد -حاليا شارع 26 يوليو- وشارك فيها طلاب الأزهر وعمال السكك الحديدية وطلبة جامعة عين شمس، حول مبنى مجلس الوزراء وتبادل المتظاهرون الخطب المنددة بالإنجليز.

وقد أسفرت المظاهرات عن حرق كازينو بديعة وكازينو أوبرا والعديد من السينمات والمطاعم والبارات، واشتعلت النيران فى أجمل أحياء القاهرة وحولت وسط المدينة إلى خراب ودمار، وفى تقرير الأهرام عن الحادثة والصادر يوم 12 فبراير قالت: إن الحرائق دمرت فندق شبرد، ومحل جروبى فى سليمان باشا، وبنك باركليز والمتاجر الكبرى، وقالت أن الحريق اندلع فى 217 مؤسسة عامة مصرية وأجنبية، والتهمت النيران بعض موظفيها، وقد قام رجال الشرطة باعتقال بعض المتظاهرين، وقد ظل تفسير الحادث غامضا، إلا أن البعض قال أن المستفيدين من الحريق هم الإنجليز والبعض قال الملك نفسه، والبعض الآخر يرى أن المتظاهرين حرقوها بدون تدبير مسبق تعبيرا عن غضبهم.

أما تقرير النيابة عن تلك الحوادث المنشور فى جريدة المصرى بتاريخ 8 مارس 52 فهو أن عدد المحال التى أصابها الدمار 700 محل، وهى مقسمة كالآتى: «92» حانة ومخزنا للخمور، و«73» مرقصا وصالة ومطعما ومقهى، و«40» دارا للسينما، و«16» ناديا و«10» متاجر للسلاح، و8 محال للسيارات، و«13» فندقا، وبنك واحد هو باركليز، و«30» مكتبا للشركات و300 متجر و117 مكتب أعمال وشققا للسكنى.

وقد حملت النيابة فى تقريرها المسئولية الأولى على كبار المسئولين وقالت إن التدابير والاحتياطات التى تتخذ فى مثل هذه المناسبات لا تكون احتياطات فردية، بل هى أوسع وتتطلب تعاون اتجاهات عدة لا يملك الاتصال بها أو إصدار الأمر فيها إلا الوزير المختص، وبعد



إقالة وزارة رفعة مصطفى النحاس
على ماهر باشا يؤلف الوزارة الجـ
ويحتفظ لنفسه مع الرئاسة بوزارتى الخارجية و
الاحــزاب تعتذر عن الاشــتراك فى الوزارة الجـ
على ماهر باشا يبــذل المساعى لتــأليف جبهة سيا
أمر ملكى باعفاء النحاس

إعلان الأحكام العرفية فى جميع أنحاء البلاد وتعيين النحاس باشا
منع التجول فى القاهرة وضواحيها والجيزة من الساعة ٦ مساء والساعة
تعطيل الدراسة فى مختلف الجامعات والمدارس والمعاهد العلمية إلى أجل
نداء النحاس باشـ
مرسوم باعلان الأحكام العرفية

أسبوعين من الحريق نشرت أخبار اليوم بيانا هاجمت فيه حكومة الوفد، وخاصة مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين واتهمت الأخير بأنه قصر فى واجبه كوزير للداخلية، وتوانى فى طلب الاستعانة بقوات الجيش، وأنه بعد أن التمس المعاونة عاد وعدل عنها، وأخبر رئيس الديوان الملكى بذلك فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الحريق، ولأنه لو لم يعدل عن طلب الجيش لما قامت تلك الحرائق.

سراج الدين من جانبه رد على بيان أخبار اليوم فى جريدة المصرى التى غامرت بنشره بتاريخ 10 فبراير عام 1952, وكانت خطوة جريئة من صاحبيها محمد وأحمد أبوالفتوح فى ذلك الوقت، إلا أن هذا العدد من المصرى تمت مصادرته،

وسراج الدين فى رده قال إنه طلب من القائد العام الفريق حيدر باشا أن ينزل الجيش من الساعة الحادية عشرة والنصف، لكن لم ينزل الجيش إلا فى الساعة الخامسة وأن عشرات الحوادث الجسيمة قد وقعت بعد نزول الجيش رغم إلحاحه المتواصل فى أن يعمل الجيش بكل السبل لوقف الحوادث.

فى المقابل فإن الملك فاروق الذى لم يحرك

إعلان الأحكام العرفية كان رد الفعل الوحيد للملك

ساكنا فى حوادث سابقة قد تحرك فى تلك المرة، لكن ليصدر إعلان الأحكام العرفية مساء 26 يوليو يناير

القرار الملكى بإعلان الأحكام العرفية فى جميع البلاد وتعيين النحاس باشا حاكما عسكريا ومنع التجول فى القاهرة وضواحيها والجيزة من الساعة 6 مساء إلى الساعة 6 صباحا، نشر فى عدد 27 يناير بالأهرام المصرى، بينما نشرت الأخبار فى نفس اليوم فى عدد 27 يناير نداء من النحاس إلى الشعب يعلن فيه عن حزنه لما حدث ودعا إلى معاقبة من تسبب فى الحوادث، وبجانب نداء النحاس إلى الشعب نشرت الأخبار نص مرسوم إعلان الأحكام العرفية التى أصدرها الملك.

الغريب أنه بعد يوم واحد من تعيينه كحاكم عسكرى نشرت الأهرام والمصرى بتاريخ 28 يناير قرارا للملك بإقالة وزارة مصطفى النحاس، ونشرت الأهرام نص الإعفاء، ونص تكليف على ماهر باشا تأليف الوزارة فى مساء 27 يناير سنة 1952, بينما اعتبرت الأخبار أنها خطوة موفقة، حيث كانت مؤيدة نص خطوات الملك وموالية للحكومة الجديدة، ففى عهدها تشيد ببراعتها، وإذا رحلت تهاجمها وتشيد ببراعة الجديد، وأن الملك دائما موفق فى اختياراته.

وفى عدد الأهرام الصادر 29 يناير نشرت أن البرلمان يؤيد بالإجماع وزارة ماهر باشا ويوافق على الأحكام العرفية ولا يمر شهران حتى يستقيل على



وأمر الملكية الخاص بقبول استقالة ماهر باشا

وتكليف معالى نجيب الهلالى باشا بتأليف الوزارة

على ماهر باشا يقول: أشعر بعقبات فى سبيل مهمتى

نجيب الهلالى باشا يقول: صارت كراسى النيابة محلا للممارسة



الأهرام

اتهام اللواء عبد الرؤوف

الأهرام رصد على صفحاته معركة الشرطة المصرية الباسلة ضد قوات الاحتلال الإنجليزية لتحرير مدينة الإسماعيلية

ماهر باشا وتم قبول استقالته فى 1 مارس 1952 ونشرت الأخبار فى عددها الأسبوعى الصادر 2 مارس نص الاستقالة وقبولها، وتكليف نجيب الهلالى باشا بالوزارة الجديدة، وفى نص استقالة على ماهر يقول أنه وجد عقبات كثيرة فى سبيل تحقيق مهمته ورغبات جلالته.

إلا أن وزارة الهلالى لم تكن مقبولة من الوفد، ففى عددها الصادر 12 مارس 1952 نشرت المصرى أن الوفد لا يؤيد وزارة نجيب الهلالى باشا وسحب منه الثقة داخل البرلمان وطالب بوجوب إلغاء الأحكام العرفية فورا، بعد أن زالت أسبابها، فى الوقت الذى تتحدث فيه الأخبار عن دبلوماسية الهلالى وبراعته، ولا يمر شهران أيضا، ويقدم نجيب الهلالى استقالته فى 2 يوليو، وتنشر الأخبار فى عددها 2 يوليو نص استقالة الهلالى الذى كتب فيها نفس ما كتب على ماهر وأنه أى هو وزملاءه يتحملون ما لا طاقة لهم به، وأن البلاد فى مفترق طرق رئيسى أن يضعوا الأمر فى يد جلالة الملك، الغريب أن الأخبار التى كانت مؤيدة للهلالى نشرت فى نفس العدد أن زعماء العراق يقولون أن استقالة الهلالى ليست مفاجئة وأنه لم يسجل أى تقدم فى تسوية النزاع القائم بين مصر وبريطانيا، بينما نشرت المصرى والأهرام فى عدديهما الصادرين فى 2 يوليو بتكليف حسين سرى باشا بتأليف الوزارة الجديدة بعد 19يوما نشرت الجريدتان فى عدديهما 21 يوليو استقالة وزارة حسين سرى باشا، أما المصرى فى عددها 22 يوليو فقد نشرت أن الملك كلف الهلالى باشا بتأليف وزارته الثانية، وهذه الوزارة قبل أن تبدأ عملها نشرت الأهرام فى عدد 24 يوليو احتلال الجيش لمحطة الإذاعة ومكاتب ماركونى، وأن الدبابات والطائرات فى الشوارع والميادين، وأن الجيش يقود حركة مفاجئة ويلغى الأحكام العرفية، ويقبض على حسين سرى باشا.

وهنا بعد هذا العرض الموجه لآخر فترات حكم فاروق، وإذا وجدت به حوادث هامشية مثل انقلابات قطارات وغيرها فقد نشرت المصرى بتاريخ 16 يوليو 1952 انقلاب قطار إكسبريس دمياط بركابه قبيل محطة طنطا ووفاة أربعة وإصابة 8 والخسائر قدرت بـ 50 ألف جنيه، فقد كانت هناك تقلبات فى جميع المناحى تعبر عن قيادة غير واعية وغير قادرة على تفهم الأوضاع وتصحيحها.■



الملك والقصر:

عهد من الاغتيالات والاعتقالات والأحكام العرفية



لم تكن الملكية العصر الذهبى فى تاريخ الأمة المصرية، ولا يمكن لأحد الادعاء بأن أيا من أنظمة البلاد فى كل أنحاء المعمورة كان فى حيز «البلاد المحجوبة» التى لم يصل إليها الشر بعد، أو أنها «المدينة الفاضلة» التى لم يرتكب أفرادها أيا من الآثام والرذائل، لقد كانت صفتا «المحجوبة والفاضلة» دائماً فى خيال الأدباء والشعراء الذين يحلقون فى آفاق السماء، لأنهم ضجروا بما يحدث على الأرض التى تحكمها صيرورة الكون معادلة «الخير والشر»، ولكل نظام فى العالم وجهان ولا يجوز أن يجور أحدهما على الآخر، لأنه إذا حدث سيموت «العدل» الذى يحسم ذلك، ولذا نجد أن «الملكية» وأدواتها «الحزبية» فى مصر كانت خير دليل على الوجه القبيح لمعادلة الحياة، كما سنرى فى إلقاء الضوء على بعض محطات هذا النظام والتى تخص فى المقام الأول احترام الشعب وحريته.

د. فاطمة سيد احمد

ونبدأ بالمحطة الأولى التى يمكننا أن نطلق عليها الأحكام العرفية -1 والتى طبقت فى مصر 21 نوفمبر 1914 مع نشوب الحرب العالمية الأولى، وذلك عندما أعلن «جون جرنفل ماكسويل» قائد الجيوش البريطانية فى مصر بيانه الآتى: «أولاً أن السلطة التى تستعمل تحت إشرافى بمعرفة الإدارة العسكرية ليس الغرض منها الحلول محل الإدارة الملكية بل تعتبر تكميلاً لها، وعلى كل الموظفين الذين فى خدمة الحكومة المصرية الاستمرار فى أداء واجباتهم بكل دقة فى وظائفهم، وثانياً أن أحسن ما يمكن للأهالى عمله للصالح العام هو الامتناع عن كل عمل من شأنه تكدير صفو السلام العام، وحسن النظام وطيب الخاطر، ومتى اتبعوا ذلك لا يكونون معرضين لأى تدخل فى شئونهم من السلطة العسكرية، ثالثاً جميع الطلبات التى ربما تلزم الأحكام العسكرية من خدمات الأفراد، ومما يملكون، تكون قابلة للتعويض التام، وتحدد قيمتها بمعرفة سلطة مستقلة إن لم يحصل الاتفاق عليها بين الطرفين»، انتهى بيان ماكسويل لتكمل الحكومة المصرية آنذاك الحجر على حرية الشعب المصرى زيادة فى إرضاء المحتل الإنجليزى الذى سيدخل حرباً مع تركيا وروسيا ليس لمصر فيها ناقة ولا بعير، المهم أن عطوفة السيد رئيس وزراء مصر فى ذلك الحين كان إنجليزياً أكثر من الإنجليز، وهو «حسين رشدى باشا» الذى قام عطوفته بإصدار بيانه هو الآخر، والذى فرض فيه قانوناً لمنع التجمهر والعقاب عليه واعتبر اجتماع خمسة أفراد على الأقل فى طريق أو محل عمومى، ولو لم يكن حتى له قصد جنائى فهو جريمة متى يرى رجال السلطة أنه يجعل السلم العام فى خطر وخولهم هذا القانون أن يأمروا المتجمهرين بالتفرق، ومن لم يطع الأمر يعاقب بالحبس لمدة أقصاها ستة أشهر أو بغرامة أقصاها عشرون جنيهاً، ولم يكن فى قانون العقوبات من قبل مثل هذه العقوبة، واحتوى القانون على عقوبات أشد تصل إلى سنتين لمن يقاوم رجال السلطة فى تفريق التجمهر، وقد تم وضع الرقابة على الصحف.. هذه هى المرحلة الأولى من فرض الأحكام العرفية والتى أعقبتها حزمة قوانين لما يمكن أن نطلق عليها «أحكام عرفية 2»، والتى كان مصدرها معاهدة 1936 وبنودها المضنية فى حق الشعب المصرى، وما تضمنتها من تحالف الحكومة المصرية مع بريطانيا العظمى فى اتفاقية دفاع مشترك كحليف، وبدأت تسرى الأحكام «العرفية 2» فى أول سبتمبر 1939 بعد أن أعلن «هتلر» الحرب على بولندا، وعليه قامت الحكومة المصرية برئاسة «على ماهر» بإصدار مرسوم بإعلان الأحكام العرفية فى البلاد، وخول هذا المرسوم لرئيس الوزراء اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على النظام والأمن العام فى جميع أنحاء المملكة، وذلك تنفيذاً لنص المادة السابعة من المعاهدة التى تنص على أنه إذا اشتبك أحد الطرفين فى حرب، فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بنجدته بصفته حليفاً، وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب

القصر يوعز لـ «مكرم عبيد» بـ«الكتاب الأسود» للقضاء على شعبية حزب الوفد، ويوعز لـ«مصطفى النحاس» بإقالة «مكرم» للقضاء على نفوذه فى وزارتى المالية والتموين


مكرم عبيد



عبدالرحمن عزام

أمين عثمان

أصدر «الأحكام العرفية-1» جون ماكسويل قائد الجيوش البريطانية فى مصر، وطبقها عطوفة «حسين رشدى باشا» فى عهد «فؤاد»

الراهن، أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها، وبناء عليه فإن الحكومة المصرية يجب أن تتخذ جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية بما فى ذلك إعلان الأحكام العرفية وإقامة رقابة كاملة على الأنباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة، وتطبيقاً لذلك ومنذ 3 سبتمبر 1939، وهو اليوم الذى أعلنت فيه إنجلترا دخولها الحرب، قررت الحكومة المصرية فرض الرقابة العامة على جميع الأراضى المصرية وتشمل المكاتبات والمطبوعات والمراسلات داخل البلاد، وما يرد إليها وما يصدر عنها، وعلى الأخبار والمعلومات وصارت المصالح الحكومية والمؤسسات والشركات والصحف ملزمة بالخضوع لأحكام هذه الرقابة، وتوالت الأوامر العسكرية بإنشاء تفتيش للبواخر بميناءى بورسعيد والسويس لضمان سلامة القناة ضد هجمات أعداء بريطانيا لتعطيل الملاحة بها مع استثناء سفن بريطانيا وحلفائها من هذه الإجراءات، وأعلن رئيس الوزراء «على ماهر» حالة التعبئة العامة فى البلاد، وأحكمت الحكومة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بحفظ الأمن والنظام داخل البلاد بفرض عقوبة الإعدام على من يضبط متلبساً بالتجسس لصالح أعداء بريطانيا وحلفائها، واعتبار القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس والصحراء الغربية «مناطق خاصة» يجوز تنفيذ الأحكام العرفية بها حفاظاً على الأمن العام.

وقد استغلت بريطانيا الامكانيات المصرية لمساندتها فى حربها كما جرى فى الحرب العالمية الأولى مع الفارق، فبدلا من إعلان الحماية وفرض الأحكام العرفية عن طريق بريطانيا، فإن الحكومة المصرية تولت هذه المهمة نيابة عنها منعاً لإثارة الرأى العام المصرى نتيجة لنمو الوعى القومى عما كان عليه الحال فى عام 1914.

وكيفما استغلت بريطانيا الامكانيات المصرية نتيجة الأحكام العرفية استغل أيضاً الملك وحاشية قصره، والحكومة المصرية «الأحكام العرفية»، وطبقت على الصالح والطالح، وكانت ذريعة البطش لكل من يقف أمام الحكومة والقصر، وتعددت الاعتقالات وزادت عن الحد فى الزج بالسجون أو تحديد الإقامة أو النفى بعيدا عن الأعين والسراى، ونسوق مثالين طبق عليهما هذا، ولا نغفل سلسلة الاعتقالات التى شملت كلا من على ماهر ومحمد طاهر وغيرهما، ولكن يستوقفنا فعلان على وجه الخصوص الأول اعتقال «مكرم عبيد» لأن من اعتقله هو صديقه الحميم «مصطفى النحاس»، والذى كان يعتبر مكرم بالنسبة له الرأس المفكر واليد اليمنى؛ ولكن هذا لم يشفع له فى ألا تطوله يد «الاعتقال» بموجب الأحكام العرفية، ولذلك قصة كان البطل فيها القصر الملكى بقيادة «فاروق» وذيله الملتوى «أحمد حسنين»، وكان ذلك عندما سحب «النحاس» من «مكرم» وزارة التموين التى كان يحمل حقيبتها مع وزارة المالية، وأراد النحاس بذلك أن يقلع ريش صديقه اللدود «مكرم» بعد أن رفض الأخير قائمة استثناءات أرسلها له رئيس الوزراء «النحاس» لترقية بعض أقاربه وأعضاء بحزب الوفد، ورفض «مكرم» هذا ليس بالطبع من أجل الشفافية أو القضاء على الوساطة - لا سمح الله - ولكن من أجل أن يثبت للنحاس أنه ليس بالمؤتمر منه، وأن فى إمكانه وهو وزير والآخر رئيس وزراء أن يرفض له طلبه، وكان هذا الفعل من قبل «مكرم» بعد أن استمد ضوءا اخضر أو أحمر من القصر، وكان ذلك مع بداية عام 1942 عندما استقبل الملك «مكرم عبيد» للمرة الثانية فى القصر بدون علم «النحاس»، ورغم أن لا أحد يعلم ما دار فى هذا اللقاء بينهما، إلا أن القصر كان يتابع «خلافا» قد دب بين النحاس رئيس حزب الوفد، والذى رشحه مكرم نفسه ليتولاه بعد موت سعد زغلول، والواقع أن القصر وحسنين بالذات كانا يلعبان الدور بمهارة لتوسيع فجوة الخلاف، وقد أرسل الملك إلى النحاس أيضاً واستمع منه إلى تفاصيل الخلاف، وما أن انتهى من سماعها حتى قال للنحاس: «إنك لمعذور إن احتملت كل ذلك من مكرم وصبرت عليه»، ولا شك أن فاروق كان طرفاً مهماً فى هذا الخلاف وباعثاً عليه، وذلك عندما طلب من النحاس أن يقدم استقالة الوزارة ويعيد تشكيلها دون «مكرم»، وقد فعل النحاس هذا وأكثر أنه فصل «مكرم» أيضاً من سكرتارية الحزب، وهنا لم يقدر «مكرم» أن يكبح غضبه، وهو الذى يتمتع بقسط وافر من العصبية والانفعال، وعليه قام بإصدار مطبوعه الشهير «الكتاب الأسود» الذى عدد فيه وأحصى الفساد والمخالفات المالية للنحاس وزوجته على وجه الخصوص للتنديد الشديد بهما، وقد طبع ذلك فى سرية كاملة عن أعين الحكومة وأعانه القصر الملكى على هذا، وكان «أحمد حسنين» يتابع انجازه وخطواته، وادعى مكرم أن هدفه من كتابه الأسود التمهيد لإقامة حكم نزيه، وهى النغمة التى كان يرددها كل من انفصل عن حزب الوفد لسبب أو آخر، ومع الأسف لم يحقق أيهم هذا «الحكم النزيه» على أى حال كان هذا الكتاب وسيلة مكرم لمطالعة الرأى العام بما يجرى فى دوائر حكومة الوفد، وقد أرسل مكرم نسخا من هذا الكتاب إلى بعض أعضاء مجلس الشيوخ الذين كان منهم «الرافعى» الذى لم يرض عن الوسيلة التى أدار بها مكرم معركته مع حزبه، لأن هذا الكتاب أرسل إلى الوكالات الأجنبية وقال الرافعى: «إن هذا الكتاب مع ما فيه من المطاعن إذا اطلع عليه غيرنا كان ذلك مدعاة إلى التشكك فى نزاهة الأمة ونظامها البرلمانى، وقد تتخذ حجة علينا فى المستقبل خصوصا إذا صدرت من وزير سابق اشترك فى الانتخابات العامة التى حدثت، ولا يمكن أن يطعن فى صحة هذه الانتخابات بطعنه على الحكومة التى تولت الحكم نتيجة لهذه الانتخابات التى باشرها واشترك فيها كما اشترك فى الترشيح لها»، وأضاف الرافعى (ومن يدرينا أن يقوم رجل مثل اللورد دفرين الذى قال فى تقريره عن مصر: «إن مصر لا تصلح للنظام النيابى»، أو يقوم آخر ويعلن ما أعلنه «كرومر» الذى ذكر فى كثير من تقاريره أن الأمة لا تصلح للنظام الدستورى)، وقال الرافعى أيضاً أنه لا يستحسن رفع هذا الكتاب إلى الملك كما فعل مكرم لأن تقديمه إليه معناه أن البرلمان لا يمكن أن يفصل بنزاهة وكفاءة فى التهم المذكورة فى الكتاب.

وعلى الرغم من أن الحزب رد على بعض ما جاء فى الكتاب الذى كان يحوى جانباً كبيراً من الحقيقة والجانب الأقل افتراء، بكتاب أطلق عليه الكتاب الأبيض ومع هذا فإن النحاس لم ينس لصديقه الحميم الذى أصبح لدوداً أن يقف الأمر عند هذا الحد، فعلى إثر طبع الكتاب الأسود وتوزيعه وما أثير من حوله رأى النحاس أن لمكرم نشاطاً ضاراً لا يجوز معه أن يتمتع بحريته، ولذلك فقد أمر بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية باعتقاله.


الملك عبدالله

«على ماهر» يصدر «الأحكام العرفية - 2» فى عهد «فاروق» ويطبقها مصطفى النحاس على أصدقائه أولا

ونأتى لاعتقال «على ماهر» والذى كان بإيعاز من بريطانيا وذلك عندما رفض «على» الدخول مع إنجلترا الحرب ضد ألمانيا بناء على مشورة عبدالرحمن عزام، وكان «على» رئيساً للوزراء فى هذا الوقت، فتوعده السفير البريطانى «لامبسون» وبعد ثلاثة شهور استقال على ماهر وقبضت عليه السلطات البريطانية وأودعته قصر «واصف غالى باشا» بالعياط فى الجيزة، وبذلك نجح لامبسون فى الانتقام من على ماهر بإقناع السلطات البريطانية بضرورة القبض عليه بحجة أنه خطر على أمن الحلفاء فى المنطقة.. حكاية الاعتقال الثالث الذى أسوقه الآن «البطل» فيها حاول أن يلعب على كل الأحبال، وأن يثبت بشتى الطرق أنه لم يفعل شيئاً باتاً يا «دوب بس شوية تحريض فى الجورنال» كما يقول هو نفسه فى مذكراته: إنه «أحمد حسين» رئيس مصر الفتاة، وهى جماعة نشأت عام 1933 وكانت محلية، أى أنها ليست لها اتصالات دولية، وفى عام 1938 سميت بـ «حزب مصر الفتاة»، وكان لهذا الحزب جريدة «مصر الفتاة الاشتراكية»، وكانت قد صدرت فى 26 يناير عام 1951 ومانشيتاتها تحمل عنوان «فضيحة شركة سعيدة» ويذكر «أحمد حسين» أن الفضائح التى ساقها فى مقالته لم تتحدث عنها الصحف إلا بعد سقوط الملك، وأن عنوان مقالته كان «تحرك أيها الشعب» ويضيف «حسين» أن المقالة كانت كالقشة التى قصمت ظهر البعير من أمثال فاروق وسراج الدين وزير الداخلية آنذاك وحكومة الوفد كلها، فاجتمع مجلس الوزراء فى المساء وأصدر أمره بإلغاء جريدة مصر الفتاة، وعليه كما يقول «حسين» بلغ توزيع هذا العدد الذى ألغيت الجريدة على إثره عشرة آلاف نسخة، وكان ذلك بالنسبة لهم يعتبر شيئاً خيالياً، وأقام «حسين» دعوى ضد الحكومة يطالب فيها بإعادة جريدته، ويذكر أن نقابة الصحفيين تدخلت فى القضية كخصم ثالث وأوفدت محاميها فتحى رضوان، المهم أنه صدر حكم مجلس الدولة بإعادة الجريدة التى واصلت كشفها لفساد الملك والقصر والحكومة، وفى 26 يناير 1952 اعتبره «أحمد حسين» أطول يوم فى حياته، حيث كان حريق القاهرة الشهير، ولكن الغريب فى الأمر أن «حسين» يذكر فى مذكراته أنه كان مريضاً وأن زوجته هى التى أخبرته بالحريق، وعليه قام بعدة اتصالات لحماية نفسه وكان أولها لـ «على ماهر» ويقول حسين: «كانت أخبار اليوم أو آخر ساعة قد أجرت استفتاء للشعب فيمن يقترحه رئيساً للوزارة فى ذلك الوقت، وحدث أن كنت فى الحجرة المخصصة لجمع أوراق هذا الاستفتاء، فوجدت أكداساً من الأجوبة التى ترشح على ماهر لرئاسة وزارة قومية» انتهى كلام حسين الذى يذكر فى موضع آخر أنه بعد نشوب الحريق الاتصال الأول له كان بـ«على ماهر» فى منزله، وقد أراد «حسين» من هذا الاتصال موقفين لصالحه الأول أن بالتأكيد الشعب سوف ينادى بعلى ماهر رئيساً للحكومة، ومن هنا فإنه يريد رضاء «على»، ومن ناحية أخرى فإن هذه المكالمة ذكر فيها لـ«على» أنه مريض بالفراش، ورغم أن «على» استغرب مكالمته ورد عليه باقتضاب ثم اتصل به فى منزله ليتأكد من أنه ليس فى مكان آخر ويقوم بالاتصال للإيقاع به، كما يذكر «حسين» فى مذكراته، إلا أنه وعلى الرغم من إحساس «حسين» بالخطر الذى ارتكبه عندما حث البوليس والشعب بالتحريض لـ«حرق البلاد» فقد نفعه المرض وفر هارباً إلى الإسكندرية بصحبة إبراهيم شكرى، إلا أن زوجته أبلغته تليفونياً بأن البوليس يبحث عنه، وأن وزارة النحاس سقطت، وأن على ماهر ألف الوزارة الجديدة، واعتقد «حسين» أن «على» الذى اتصل به فى بداية الحريق وأثبت له أنه فى منزله لن يكون إلا مدافعاً عنه، لأنه هو من بشره بأن عليه أن يكون رئيساً للحكومة ليتم إنقاذ البلاد، وقال «حسين» أكيد «على» سيذكر لى ذلك، ولست أطمع أن أكون وزيراً، ولكن أن يلغى الأمر الصادر باعتقالى والذى يبحث البوليس عنى فى كل مكان لتنفيذ أمر الاعتقال الذى صاحبته شائعة من سراج الدين وزير الداخلية بأن «أحمد حسين» قبض خمسين ألف جنيه ثمناً لحريق القاهرة، وهناك أناس تقسم بأنهم شاهدوه يخرج من السفارة الإنجليزية، وردد العامة ذلك الكلام، وقد تم القبض على «أحمد حسين» وأودع سجن الأجانب، وكانت الصحف تشير إلى أن التحقيق فى موضوع التحريض على حوادث 26 يناير ماض فى طريقه، وأنه قد عهد به إلى «عبدالحميد أبوشنيف» رئيس نيابة الصحافة، ويذكر «حسين» بأن ذلك كان بمثابة نذير شر، فاختيار رئيس نيابة الصحافة بالذات لتحقيق موضوع التحريض معناه أنه سيتخذ مما نشر فى الجريدة مادة لهذا التحريض، ويضيف أن نزاعا قام بين سراج الدين وبين الحكومة حول المسئولين عن حوادث 26 يناير فنشر بياناً مدوياً فى جريدة المصرى عرض فيه بمسئولية القصر ورجاله عن عدم إنزال الجيش فى موعده لقمع هذه الحركة الفوضوية التى أدت إلى الحريق، وتسلل أصحاب الشغب والسوابق للنهب والسرقة وترويع المواطنين، المهم أن «أحمد حسين» حكم عليه فى ثلاث قضايا خاصة بالتحريض بالنشر وبالعيب فى الذات الملكية والتحريض على قلب نظام الحكم بستة أشهر عن كل قضية، انتقل بموجبها من سجن الأجانب إلى سجن مصر، وفى الوقت نفسه كانت المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت أحكامها فى حوادث الحريق عمن قاما بارتكابها ما بين أشغال شاقة مؤبدة و15 عاماً.

وإذا كان الملك والقصر قاما بتدبير المكائد لتكون الأحكام العرفية العصا التى تمسك بها يد الحكومات المتوالية للبطش فى الاعتقالات بالصالح مع الطالح - كما رأينا فى الأمثلة السابقة - إلا أنهما أى «الملك والقصر» لم يقفا عند هذا الحد، وامتدت أياديهما بالمساعدة والتحريض على ارتكاب سلسلة من الاغتيالات التى كان باعثها الأول حالات القمع التى كانت تتم لكل من تخول له نفسه أن يقدم على عمل سياسى أو غيره من وجهة نظر القائمين على هذا «البوليس السياسى» فكانت البداية اغتيال أحمد ماهر فى 24 فبراير عام 1945 بإيعاز من السراى والإنجليز بعدما أعلن الحرب على المحور من جانب مصر على الرغم من أن الحرب قد تحدد مصيرها لصالح الحلفاء إلا أن الرأى العام كان مشحونا ضد الإنجليز، مما أدى إلى اغتياله.

وفى عام 1948 وعلى أثر حل جماعة الإخوان المسلمين بواسطة رئيس الوزراء آنذاك «النقراشى» فقد قامت عدة حوادث اغتيال لمسئولى الحكومة، وقد بدأ هذا عندما أنشأت الجماعة «الجناح السرى أو الخاص» لإرهاب المواطنين والحكومة معاً، الأمر الذى استوجب إصدار الأمر العسكرى بحل شعبتى الإخوان بمنطقتى الإسماعيلية وبورسعيد، وحاول «حسن البنا» أن يسد هذه الثغرة ويسوى الموقف مع رئيس

الحكومة آنذاك «النقراشى» ولكنه لم يجد منه أى استعداد. فما كان من الإخوان إلا إعداد العدة لاغتيال «النقراشى» والتخلص منه بعد أن تخلصت من «أحمد الخازندار» وكيل محكمة استئناف مصر الذى قام بإدانة بعض أعضاء الجماعة لاستخدامهم القنابل والأسلحة النارية فأخذوا يتربصون به حتى قاموا باغتياله، وقد ثبت أن أحد قاتليه كان سكرتيراً خاصاً لحسن البنا.. أما اغتيال «النقراشى» بواسطة الإخوان أيضاً فكان بخطة محكمة تماماً، فقد قامت الجماعة بداية وكعهدهم يعددون الممارسات والأفعال التى ارتكبتها حكومة «النقراشى»، وخاصة قيامهم باعتقال «الإخوان» ووقف نشاطهم واعتقال من أسموهم بالمجاهدين فى حرب فلسطين، وكانت نتيجة هذا، أن قام أحد شباب الجماعة باغتيال النقراشى بطريقة محكمة تماماً. فى حين خرج الإخوان ببيان يقولون فيه: «لقد اندفع أحد الشباب المتحمس الغيور على دينه» ومن هذه الشعارات التى يصبغونها بالدين قام أحد ضحاياهم بقتل «النقراشى» حين كان متوجها إلى وزارة الداخلية فتقدم منه هذا الشاب مرتدياً ملابس ضابط بوليس وحياه بتحية عسكرية ثم أخرج مسدسه وصوبه نحوه فأرداه قتيلاً فى الحال، وألقى القبض على الشاب، الذى قال فى استجوابه أنه قتله لأنه حل جماعة الإخوان وتوعد السعديين بإيعاز آخر من السراى الملكية بأن يثأروا لرئيس حزبهم من «الإخوان»، وقد كان، فقد قام أيضاً شاب ينتمى إلى حزب «السعديين» بالانقضاض على «حسن البنا» مرشد الإخوان، وهو خارج من جمعية الشبان المسلمين، وأخذ يطلق عليه الرصاص، ولفظ «البنا» أنفاسه فى المستشفى فور نقله.. ولم تقف سلسلة الاغتيالات عند هذا الحد بالايعاز المستمر من الملك وحاشيته وربما لقصة مقتل «أمين عثمان»، وعلاقة الرئيس الراحل السادات بها، توضح مدى استغلال القصر للإطاحة بمعارضيه أو من يمارس ضغوطاً عليه، ويذكر أن الضابط «محمد أنور السادات» كان مطروداً من الجيش بسبب اتصاله ببعض المصريين المتصلين بالجواسيس الألمان فى مصر أثناء الحرب العالمية الثانية، وكان الغرض من الاتصال هو إصلاح جهاز لاسلكى تعطل لديهم، حيث كان يعمل «السادات» فى هذا الوقت بسلاح الإشارة فى المعادى، فأجرى إصلاح الجهاز وتصادف أن كان هؤلاء الجواسيس تحت رقابة من الجيش البريطانى التى أخطرت بالتالى الحكومة المصرية بهذا الاتصال، فطرد الضابط «السادات» من الخدمة واعتقل، وبعد أن


فؤاد سراج الدين


مصطفى أمين

سلسلة اغتيالات بدأت بـ«أحمد ماهر» وانتهت بـ«حسن البنا» ونجا منها «النحاس» ليصبح حاكماً عسكرياً للبلاد

خرج من الاعتقال أخذ يطوف بالأحزاب ورجال السياسة والإخوان المسلمين لعل أحدا يساعده فى العودة إلى الجيش، فلم يوفق، وعرف أن الأمر فى يد الملك فاروق وحده، وتصادف أن تعرف «السادات» بطالب يدعى «عمر حسنين أبو على» وهو شقيق أحد الضباط المعروفين لدى «السادات» وكان هذا الطالب عضواً فى جمعية «الشباب المجاهد» التى ألفت فى أوائل الأربعينيات، وكان أعضاؤها كلهم من الطلبة ويرأسها «حسين توفيق» نجل «محمود توفيق أحمد باشا» وكان هدف هذه الجماعة ينحصر فى محاربة الإنجليز وارتكاب حوادث الاغتيال ضدهم كعمل من أعمال الوطنية والسعى وراء استقلال البلاد، وعن طريق الطالب «عمر حسنين» تعرف الضابط «أنور السادات» بـ«حسين توفيق» واجتمعوا ثلاثتهم فى قهوة «متاتيا» تحت البواكى وقتها مقابل حديقة الأزبكية، وارتبط «السادات» بهذه الجمعية، وذكر النائب «أنور حبيب» ممثل النيابة فى محاكمة مقتل «أمين عثمان» أن السادات وجد فى حسين توفيق ضالته المنشودة، وعلى هذا الأساس اتصل السادات بالدكتور «يوسف رشاد» ياور الملك «فاروق»، وأقنعه بأنه يستطيع قتل خصوم الملك فى حادث 4 فبراير عام 1942 وهم «النحاس باشا وأمين عثمان باشا» فجاءته الموافقة، ووعد بإعادته إلى صفوف الجيش بعد التنفيذ، فاستغل الفرصة ووجه الجماعة وجهة جديدة لم يكونوا قد طرقوها بعد، وهى قتل المصريين، وقد اختار لهم قتل «النحاس وأمين عثمان» عقاباً لهما على خيانتهما للوطن فى حادث 4 فبراير 1942، وهى أن جعلا السفارة البريطانية تضغط على الملك بأن يشكل حكومة «النحاس» وقد هددت بريطانيا الملك بأنه إذا لم يقبل فسيكون الانقلاب ضده، وكانت الدبابات البريطانية تقف تحت القصر لتنفيذ التهديد البريطانى، مما جعل البعض من الساسة يذكرون أن النحاس جاء الوزارة على رماح الإنجليز، وأن المخطط لهذا «أمين عثمان» صديق البريطانيين الحميم، المهم أن الجماعة التى حرضها السادات اختارت «حسين توفيق» للتنفيذ فتوجه مساء يوم 5 ديسمبر 1945 إلى شارع قصر العينى بالقرب من النادى السعدى الذى يتردد عليه يومياً «النحاس» وانتظروا مرور السيارة، فألقى عليها قنبلة انفجرت بعيداً عنها فلم تصبها وذلك بسبب ازدحام المرور وقت ارتكاب الحادث، و كان المتفق عليه أن تتعطل السيارة بسبب القنبلة فيقوم حسين بإطلاق النار على «النحاس»، واتفقت الجماعة بعد ذلك أن يقتل «أمين عثمان»، ومن الطبيعى أن «النحاس» سيسير فى الجنازة فيقتل أثناء ذلك، وانتدبت المجموعة «حسين توفيق» للتنفيذ فتوجه يوم 6 يناير عام 1946 إلى دار رابطة النهضة فى شارع عدلى وقت الغروب، وانتظر قدوم «أمين عثمان» ودخل وراءه وأطلق عليه الرصاص فأرداه قتيلاً، ثم خرج وطارده الناس إلى ميدان الأوبرا، فأطلق عدة طلقات لكنهم تبعوه فألقى قنبلة فتفرق الجميع، وهرب وذهب إلى منزله وتم القبض عليه هناك.. ودليل تورط الملك فى هذه الاغتيالات، أنه تمت مساعدة «حسين توفيق» على الهرب أثناء المحاكمة، ولجأ إلى عمان، وقبض عليه الملك «عبدالله» فلحق به «مصطفى أمين» وأقنع الملك عبدالله بإخلاء سبيله، بناء على رغبة الملك «فاروق»، فأخلى سبيله ولجأ إلى سوريا ولحق به «الأميرالاى» «محمد يوسف» بتوجيه من السراى ورتب له أموره هناك، وعاش فيها فى كنف السلطات.

هل يوجد أكثر من ذلك موالسة من الملك والقصر لتحقيق سلسلة من الاغتيالات فى هذا العصر الغابر من حكم مصر، وقد يدهشنا أن الملك الذى حرض من أجل اغتيال «النحاس» فى عام 1949 هو الذى عينه فى عام 1952 إثر حريق القاهرة حاكماً عسكريا على البلاد، وقام «مصطفى النحاس» بدوره بتقديم اقتراح حكومى بإعلان حالة الطوارئ، ليصبح حاكماً عسكرياً شرعياً.. بعد أن قام «فؤاد سراج الدين» وزير الداخلية وقتئذ باعتقال 250 شخصاً، وأعلن وقف الكفاح المسلح فى منطقة القناة.. وأسدل الستار.. فهل لنا أن نبكى أطلال هذا العهد؟؟■

أحزاب الأقلية حكمت 27 عاما
وحزب الأغلبية 6 سنوات فقط

أعداء الديمقراطية حلفاء الملك!

وائل لطفى



إما أن فاروق كان ملكا فقد كان ملكا بالفعل، إما أنه كان ملكا دستوريا فلا، لم يكن فاروق ملكا دستوريا على الإطلاق، وكانت معركة حياته ومعركة حياة أبيه من قبله هى رغبته فى أن يكون ملكا مطلق الصلاحيات يحاسب ولا يحاسب ويأمر ولا يؤمر، ويعلو ولا يعلى عليه، كانت هذه المعركة المستمرة منذ ما قبل ميلاد فاروق نفسه نتاج ثورة 1919 وما ترتب عنها من صدور دستور 1923 الذى طرح لأول مرة فكرة الملكية الدستورية حيث تحكم وزارة ينتخبها الشعب بانتخابات حرة ديمقراطية، لكن هذا الدستور نفسه أعطى للملك سلطات مطلقة فى إقالة الحكومة التى انتخبها الشعب إذا لم ترق له تصرفاتها، وحل البرلمان إذا لم يعجبه ما ذهب إليه أعضاؤه.

الحقيقة أن الملك فاروق مارس هذه الصلاحيات بتوسع كان من شأنه فى النهاية أن يودى بالتجربة الليبرالية إلى الموت وهو موت كان أمرا واقعا قبل قيام ثورة يوليو التى لم تكن سوى إعلان للنهاية لانهاية فى حد ذاتها.

والحقيقة أن الملعب السياسى فى الحقبة التى امتدت من 1923 إلى 1952 وتضمنت فترة حكم فاروق 1936-1952 لم يشهد سوى ثلاثة لاعبين كبار أساسيين وعشرات من اللاعبين الاحتياطيين لعبوا لفترات قليلة ولم يشجعهم الجمهور رغم علو قامة الكثيرين منهم فى دنيا السياسة، أما اللاعبون الكبار فكانوا الملك فاروق، والسفير البريطانى، وحزب الوفد باعتباره حزب الأغلبية الشعبية فى تلك الفترة، هذا المثلث كان يشهد تحالفات دائمة بين ضلعين ضد الضلع الثالث فتارة

تصميمه على أن يكون ملكا غير دستورى حطم التجربة الليبرالية قبل قيام ثورة يوليو بسنوات


إسماعيل صدقى


النقراشى


أحمد ماهر

صدقى والنقراشى وماهر ومحمد محمود عاونوا الملك على تمزيق الديمقراطية والإطاحة بالدستور

يتحالف الملك مع السفير وتارة تتحرك الدبابات البريطانية بأمر السفير لنصرة الوفد وهكذا، ولعل المفارقة أن حزب الأغلبية الشعبية لم يحكم طوال فتره التجربة الليبرالية التى امتدت لتسعة وعشرين عاما سوى ست سنوات ونصف السنة، فى حين تولت الحكم فى بقية السنوات حكومات عرفت فى الأدبيات التى أرخت لتلك الفترة باسم حكومات الأقلية، وهى حكومات شكلها سياسيون كبار رأوا فى التحالف مع القصر الملكى تنفيسا حقيقيا للعداء مع الوفد الذى كان فى بدايته الرحم السياسى الذى خرج منه كل ساسة تلك الفترة، فى حين كان بعضهم يرى عن قناعة أن الملك الشاب فى سنواته الأولى كان يحوز على رصيد كبير من ثقة الشعب من الممكن استغلاله فى تحقيق الأغراض العامة والشخصية معا، وإلى جانب أحزاب الأقلية الشهيرة التى استخدم الملك فاروق بعضها مثل ورق التواليت كانت هناك جماعتان لعبتا دورا كبيرا فى تاريخ مصر فيما بعد هما جماعتا مصر الفتاة، وجماعة الإخوان المسلمين التى امتد بها العمر وصارت محظورة فيما بعد.

ولعل اللافت أن علاقة الملك بكل القوى السياسية التى استخدمها ليصيغ مشروعه السياسى وهو مشروع دكتاتور انتهى نهاية مأسوية، هذه العلاقة عادة ما كانت تبدأ قوية جدا وتنتهى إلى لاشئ، وهى ظاهرة فسرها المؤرخون بمزاجية الملك، وسرعة تقلبه، بالإضافة إلى كثرة المعروض من زعماء الأقلية من الطامحين إلى انتزاع مساحة أكبر فى الملعب السياسى الذى كان يسيطر عليه اللاعبون الثلاثة الكبار، والغريب أن فاروق نفسه اعتلى العرش، بينما كانت حكومة الوفد فى الحكم وهو ما أدى إلى بدء مباراة العضلات بينهما سريعا، حيث رفضت حكومة الوفد إقامة حفل تتويج دينى للملك، وانحاز حزب الأحرار الدستوريين لصف الملك فاروق بعد أن وجد الفرصة سانحة للنيل من الوفد، ورغم أن الأحرار الدستوريين كانوا على المستوى النظرى يتحدثون كثيرا عن رغبتهم فى ملك دستورى يملك ولا يحكم، إلا أن الواقع يقول إنهم ساندوا الملك فى كل خطواته التى اتخذها ضد الدستور وأيدوا حقه فى الاعتراض على أسماء الوزراء الذين يرشحهم الوفد، وحقه فى أن يقيم لنفسه حفل تتويج دينى يوليه فيه شيخ الأزهر، وكانت النتيجة أن فاروق عين محمد محمود باشا زعيم الحزب رئيسا للحكومة بعد إقالة حكومة الوفد وإن كانت علاقتهما قد تدهورت بعد ذلك تدهورا شديدا لدرجة أن محمد محمود ذكر فى وصيته أنه يعتقد أنه لن يوجد سلام فى مصر مادام فاروق ملكا، وكما ترصد د. لطيفة سالم فى كتابها المهم فاروق، فقد كان السعديون هم أكثر أحزاب الأقلية ارتباطا بالملك فاروق، حيث نجح القصر الملكى فى أن يحدث انشقاقا حقيقيا وكبيرا فى صفوف الوفد عام 1937 حين نجح فى استمالة النقراشى وأحمد ماهر وهما من رجالات الوفد الكبار، ليؤسس الرجلان حزب الهيئة السعدية نسبة إلى سعد زغلول باشا اللذين رأيا أن الوفد وقتها قد انحرف عن مبادئه، وساند القصر مرشحى السعديين فى الانتخابات وعقد هؤلاء تحالفا مع الأحرار الدستوريين ضد الوفد، وحاول الملك استقطاب صفية زغلول أم المصريين لصفه مستغلا غضبها على النحاس وخاصة بعد أن فتحت بيت الأمة للسعديين، وكان من أبرز السعديين الذين أسند لهم فاروق رئاسة الوزارة محمود فهمى النقراشى وإبراهيم عبدالهادى. والحقيقة أن كل زعماء الأقلية الذين استعان بهم فاروق وأسند لهم مهام الحكم فى فترات انقلابه



حسن البنا — أحمد حسين — على ماهر

حسن البنا شبهه بالخلفاء الراشدين وأحمد حسين اعتبره مجدد الإسلام فى القرن العشرين

محمد محمود ذكر فى وصيته أنه يعتقد أنه لن يوجد سلام فى مصر مادام فاروق ملكاً

على الديمقراطية لم يكونوا سوى وفديين منشقين، وكما نجح فاروق فى استقطاب أحمد ماهر والنقراشى فى وقت مبكر فقد نجح فى استقطاب مكرم عبيد سكرتير عام الوفد فيما بعد حيث انشق عن الوفد وأسس حزب الكتلة الوفدية وأصدر الكتاب الأسود بمساعدة من القصر وكان الهدف هو إسقاط حكومة الوفد وكافأ الملك مكرم عبيد بإشراك حزبه فى الوزارة الائتلافية عام 1943 كمكافأة على إصداره الكتاب الأسود واعتقاله من قبل حكومة الوفد، وإن كانت علاقة مكرم عبيد وحزبه قد انقلبت إلى علاقة عداء بعد أن وجد الملك أنه قد منح مكرم وحزبه بأكثر مما يستحقان. وإلى جانب الأحزاب استخدم الملك كلا من جماعتى الإخوان المسلمين ومصر الفتاة أو أن الجماعتين قدمتا نفسيهما للاستخدام ضد حزب الوفد، وفى بداية عهد فاروق وصفه حسن البنا مرشد الجماعة بأنه حامى المصحف، واندفعت كتائب الإخوان إلى ساحة قصر عابدين لتبايع الملك فاروق وتعلن الولاء المطلق له، ووصفته صحف الإخوان بأنه يحيى سنة الخلفاء الراشدين، وفى المقابل كان القصر الملكى يقدم الإعانات المالية للإخوان المسلمين، وكان فاروق يدافع عن علاقته بالإخوان ويقول إنه يستخدمهم فى محاربة الشيوعية والحقيقة أنه كان يستخدمهم فى محاربة الوفد فى الأساس، وقد وصل نفوذ الإخوان إلى ذروته حين استشار الملك حسن البنا فى تعيين إسماعيل صدقى رئيسا للوزراء، فوافق وذهب إسماعيل صدقى إلى المركز العام للإخوان كنوع من رد الجميل، وبعد أن وصل الإخوان إلى ذروة القوة تورطوا فى أحداث الاغتيالات الشهيرة والتى انتهت باغتيال البنا نفسه، ولكن العلاقة سرعان ما عادت سيرتها الأولى عقب مجئ الهضيبى مرشدا عاما للإخوان وقيامه بزيارة الملك فى قصر حدائق القبة، وقام الهضيبى بتطبيق سياسة جديدة واستبعد العناصر المناوئة للملك من داخل الإخوان، أما جماعة مصر الفتاة لمؤسسها أحمد حسين فقد بدأ ولاؤها لفاروق قبل أن يعتلى العرش بصفة رسمية وما أن اعتلى فاروق العرش حتى حولت الجماعة نفسها إلى حزب وقامت فرق القمصان الخضراء التابعة لها بالتظاهر أمام القصر الملكى لإعلان الولاء للملك، وقامت مصر الفتاة بالهجوم على حكومة الوفد لحساب الملك وهاجم أحمد حسين نفوذ مكرم عبيد فى الحكم وكان يسميه وليم باشا وانتقد تدخله لإقناع النحاس بالحد من محاولات الملك إضفاء طابع دينى على حكمه، وأرسل أحمد حسين خطابا للملك يصفه فيه بأنه مجدد الإسلام، ولم تكن العلاقة القوية بين فاروق ومصر الفتاة على خلفية علاقة الجماعة بعلى ماهر رجل الملك فقط لكنها كانت أيضا على خلفية الميول الفاشية للجماعة والهوى الإيطالى لفاروق أيضا، وقد وصفت الجماعة فاروق بأنه (صار من خلفاء الله على الأرض)، وفى عام 1940 غير أحمد حسين اسم حزبه إلى الحزب الوطنى الإسلامى وشارك فى الدعوة لتأسيس حزب للخلافة الإسلامية بزعامة الملك فاروق، ودافع فاروق عن الجماعة أمام الإنجليز الذين أعلنوا شكوكهم فى مصر الفتاة، لكن العلاقة سرعان ما فترت عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وهزيمة المحور لكن مصر الفتاة لم تفقد الأمل فى استعادة عطف الملك واستمرت فى مغازلته لعدة سنوات انقلبت بعدها العلاقة إلى عداء سافر. ■

تابع الملف ص 57

التحليل النفسى للملك !

التحليل النفسى للملك فاروق يثبت أنه كان هناك فاروقان، فاروق «البداية» وفاروق «النهاية»، فاروق البداية شاب طيب برىء رشيق انعقدت حوله آمال الجميع. وفاروق النهاية شخص مترهل - محبط - يشعر بالعار.. وتسيطر عليه الرغبة فى امتلاك ما لدى الآخرين.. بين الفاروقين تاريخ طويل من الحوادث الشخصية والمعارك السياسية.
فى كتابها الرائع وهو دراسة دكتوراة علمية موثقة خصصت د.لطيفة سالم أستاذ التاريخ بآداب بنها فصلا كاملا عن الصفات النفسية للملك فاروق ننشر جزءا منه على هذه الصفحات والهدف أن ننصف الملك من الذين أرادوا أن يحولوه لملاك كامل مكمل فى حين أن التأمل يكشف أنه كان مجرد إنسان.. إنسان تعيس أتعس أمة.

د. لطيفة سالم



وقد أجمع علماء النفس على أن مثل الصفات التى نسجت خيوطها داخله، تصنف صاحبها تحت اسم الشخصية السيكوباتية، ومن سماتها البلادة الانفعالية، وفقدان المشاعر، وإقصاء القيم والمعايير الاجتماعية، والعنف غير المبرر، واللا مبالاة، والاستهتار، وسرعة الغضب، والاندفاع، والسهولة الشديدة فى تفريغ العدوان، وفقدان القدرة على مقاومة الإغراء.

كذلك فإن صاحب هذه الشخصية، كثيرا ما يبدو عليه الصدق والحماسة حين يتحدث، وبالتالى يكون من السهل عليه خداع محدثيه، كما تغمره الأنانية المفرطة، والطموح المحطم لكل الأعراف والتقاليد والصداقات فى سبيل الوصول إلى تحقيق المصلحة الخاصة، والرغبة فى تملك السلطة، وتغلغل النزعة السادية، وقد اختلفت الآراء فيما يتعلق بأسباب نشأتها، هل تعود إلى عوامل وراثية، أم إلى أسباب فسيولوجية أم إلى الاثنتين معا؟! وكان لكل رأى ما يبرره.

وعلى أية حال، فإن فاروق عانى من هذه الصفات بالإضافة إلى سمات أخرى، وبالتالى انعكس ذلك على تصرفاته العامة والخاصة، والأخيرة شكلت ركيزة أساسية فى النصف الثانى من حكمه، واتسعت وتشعبت، وكانت عاملا مهما ليس فى انهياره فقط، وإنما أيضا فى سقوط الملكية فى مصر.

■■

ومما لاشك فيه أن فترة تكوينه قد أدت دورها، وتركت آثارها التى انجلت مع التغيير الذى طرأ عليه، فالتربية المغلقة التى حصرته فى العاملين بالقصر، جعلته لا يستغنى عنهم أبدا من ناحية، وينفتح خارجيا كلية - فيما بعد - من ناحية أخرى. كما أن عدم استكمال تعليمه، رسّب نقصا عنده، فأصبحت لديه عقدة أنصاف المتعلمين، بأن يبدو أمام الناس وكأنه المثقف الأول الذى يعرف كل شىء ويفتى فيه، وصدّق نفسه، وبالتالى أصابه الغرور، ثم ذلك التملق والرياء والنفاق الذى أحيط به من جانب ساسة كبار الدولة، ساعده على تصور أن ما يدخل تحته من معان هو الواقع بعينه.

ولازم فاروقا التهور، وقد انعكس بصورة

←

واضحة على قيادته للسيارات، إذ شغف بالسرعة الجنونية، غير مبال إطلاقا بالنتائج السيئة المترتبة عليها، ولعل حادث القصاصين الذى تعرض له دليل على ذلك، كذلك فإن الظروف التى وضعته فيها الملكة الأم، أفقدته الثقة فيمن حوله، وجعلته فى صراع نفسى شديد، حيث لم يكن يمتلك القوة على ردعها، ومن ثم ترسبت فى أعماقه تلك القوة فى شكل أمنية يسعى إلى تحقيقها، حتى لقد وضع على مكتبه شعارا كتب عليه «سأفعل»، وعزّزه بتمثال لقبضة من حديد، إشارة إلى هيامه بالقوة والقدرة على التنفيذ وقت أن يحين الموعد.

وقد انبثق عن ذلك حبه للصيد بنوعيه، سواء كان خاصا بالطيور التى مثل فيها البط الجوهر، أم الأسماك، والأول ترجم رغبته فى الانتصار، وإبداء القوة والمباهاة بما جمعه من حصيلة أمام مرافقيه، وكان دائما يخرج فى مجموعة، وبالذات مع الضباط الأمريكيين الذين نالوا الحظوة لديه، وأقرانهم البريطانيين.

■■

وتمتع فاروق بالذكاء والذاكرة القوية، أما عن الجلد الذى رافقه فترة، فقد تلاشى تدريجيا، وحلت مكانه الهوجائية، وكان يمتلك القدرة الفائقة، ويعرف مفتاح شخصيته، بمعنى أنه يستطيع أن يؤدى الدور الذى يتناسب مع الموقف، ووضح ذلك فى مقابلاته ولقاءاته الرسمية والبعيدة عن حياته الشخصية، فهو الملك العاقل الذى يتصرف بتؤدة وحكمة، ويحسب كل كلمة ينطق بها، وكل تصرف يقدم عليه، والعكس صحيح عند اختلاطه بالمقربين إليه، إذ يخلع الرداء الرسمى، ليصبح شخصية مختلفة.

■■

وتوغلت فى فاروق سلوكيات عشقها، ولم يستطع التخلى عنها حتى آخر يوم فى عمره، فقد تنفس بها، وجرت فى دمه، وامتزجت مع خلجاته، ونبض قلبه لكل خطوة يخطوها نحوها، أى أنها كانت الحياة بعينها بالنسبة له.

وجاءت مسألة هوايته للاقتناء لتسلب لبه، حيث حرص على امتلاك مجموعات من التحف التى تعددت أنواعها: العملة وبخاصة الذهبية، طوابع البريد، ورق اللعب، أدوات لعب القمار، الأصداف، اللوحات، التماثيل، الآثار، علب السجائر، الولاعات، النياشين، الساعات، الأسلحة، الكتب، النباتات وشمل بعضها الحشيش والأفيون، الحشرات غير المألوفة، رؤوس الغزلان والتياتل، الحيوانات النادرة، الفصائل الأصلية من الكلاب والخيول، السيارات الحمراء، وهذا اللون اختص بالملك وحده - وكان من أهم ما حبب لنفسه اقتناء المجوهرات ويأتى بعدها الذهب، وقد برع فى فهم تلك المقتنيات بأنواعها وأشكالها المختلفة.

■■

ويذكر علماء النفس أن تأصل هذه الهواية وتمكنها فى النفس، قد تدفع إلى العدوان على ملكية الآخرين، ويغدو صاحبها عاجزا عن

علماء النفس أجمعوا أن صفات «الملك فاروق» تصنف تحت اسم «الشخصية السيكوباتية» التى تتسم بالبلادة وفقدان المشاعر وإقصاء القيم والاستهتار والاندفاع وتغلغل النزعة السادية

التمييز بين الخير والشر، ومن ثم فهو لا يخفى سلوكه السيئ دائما، ويتلذذ بإجراء العملية نفسها، أكثر من الحصول على الشىء ذاته، وذلك لرغبته فى لفت الأنظار إليه، والتنبيه للالتفات له، وعليه يصبح مصابا بداء الكليبتومانيا Cleptomania أى المصاب بهوس السرقة والولع بها.

وهذا بالفعل ما انتاب فاروق، بالإضافة إلى شغفه بالمغامرات وعناده وتسرعه وتقلبه، وزاد من السوء، تسلط الأضواء عليه، وذلك بحكم وضعه، مما قوى النزعة النرجسية عنده، ومن هنا تأصل عشق ذاته الذى ترجم فى امتلاك ما ليس له حق فيه، سواء كان ذلك علانية أم خلسة. ولازمته هذه العادة التى ابتلى بها، وشكا منه كثيرون، وفاضت مواقفه المشينة، بعد أن تمكن منه هذا الداء، ومن المعروف أن له الرواسب منذ الطفولة، فقد كان فاروق حينما تمنعه مربيته من الحلوى وبخاصة الشيكولاتة فإنه يبحث فى مكان آخر عنها، ويلتهمها بعيدا عن أعين مسز تايلور.

•••

أما عن غرام فاروق بالقمار، فله الأصول عنده من قبل توليه العرش، ولكنه لم يحتل المكانة كما حدث فى فترة لاحقة، وفى الواقع فإنه استمد هذا الداء من شهوة الاستحواذ على ما فى جيوب الآخرين. وقد أجاد «البوكر» الذى تعلم قواعده فى نادى السيارات الملكى، وكذلك «البكاراه»، وسيطر القمار على يده، وكان رفيقه المحبب إليه، وعلل تمسكه به بأنه ينتشله من همومه العائلية التى نغصت عليه حياته، وهمومه العامة التى وجد أنها تنصب على المناوئين له وبخاصة الوفد، أيضا فقد ردد بأن كبار السياسيين يمارسون هذه الهواية بحريتهم.

وأثرت هذه الهواية عليه سلبيا، وأسهمت تماما فى تقويضه، إذ خرجت به عن خط الدين الذى حرمها، ومثلت نقطة ضعف وقت أن كان يبحث عن تعويض ما فقده فى الزعامة



الإسلامية، وأفقدته الاحترام، وسيطرت على وقته الذى لم يعد يشعر به فى أثناء اللعب، فأصبح يقضى ساعات الليل معه، حتى وصل به الأمر إلى أنه فى ليلة عيد، ظل يلعب حتى الساعات الأولى من الصباح فى نادى السيارات، ثم ارتدى الردنجوت فى النادى، وانتقل إلى المسجد ليؤدى صلاة العيد، ومما يذكر فى هذا الصدد أنه عشق الليل وكره النوم مبكرا منذ أن كان يجبر عليه سواء من مربيته أو من عزيز المصرى إبان بعثته التعليمية.

■■

كذلك فإن لعب القمار أعطى قسماته الشخصية شكلا غير لائق، وبخاصة وقت أن يكسب، وهذا فى معظم الأحيان، ويخسر الآخرون - وفقا لخطتهم - فتظهر عليه علامات فجائية من الضحك والسخرية مما يفقده المكانة، أما وقت الخسارة، وهذا من النادر حدوثه داخل مصر، فتبدو عليه العلامات نفسها، ولكن بصورة مختلفة، وبالنسبة لممارسة اللعب خارج مصر، إذ تكاد تتوارى المؤثرات التى تفرض نفسها، لتجعله يفوز بالأموال، فإنه كثيرا ما يستسلم،



وإن كان فى بعض الأحيان يلاحقه المرتزقة بهدف أن يحققوا المصالح لهم، وبالتالى يناله المكسب فى اللعب.

وأنهكت قواه، وتلفت أعصابه، ومن ثم غمره الاستهتار، وأهمل أهم أعماله، وتركها لتتصرف فيها حاشيته وفق ما تراه، حيث لم يعد قادرا على التركيز والمحاورة والمجادلة، فضلا عن أن الأموال التى كان يكسبها، أصلت فيه الطمع للحصول على المزيد.

ولم يكن ما يقدم عليه فاروق فى هذا المجال بخاف عن الناس، فتناقلته الألسنة، وتعرضت له صحافة المعارضة، ولكن دون تصريح معلن، وإنما من وراء ستار. أما الصحافة الأجنبية فقد لازمته فى أثناء وجوده بالخارج، وأعطت التفصيلات الدقيقة عن كل تحركاته وتنقلاته بين الموائد الخضراء، حتى الأموال سواء التى خسرها أم كسبها سجلتها، وعلقت عليها، مما أضر بسمعته، وعمل على الاستهزاء به.

■■

ومثلت مسألة شراهة فاروق فى الأكل مثلا صارخا فى سلوكياته، ويرجع علماء النفس هذا

ظروفه قادته إلى الأنانية المفرطة والطموح المحطم لكل الأعراف والتقاليد فى سبيل مصلحته الخاصة

النمط إلى ارتباطه بنوعية الشخصية، والإقبال على الطعام من عدمه يختلف من شخص إلى آخر. فعلى سبيل المثال، إذا ساءت نفسية إنسان، فهو إما يكون شرها فى أكله، وإما يمتنع عنه، كذلك الحال إذا ارتاحت نفسيته وغمرته المشاعر الجميلة، يحدث له الشىء نفسه. أيضا إذا كان منفعلا ومنهمكا فى عمل ما أو يمارس هواية معينة، فإنه يتعرض للموقف ذاته، ومن هنا فقد تأثر فاروق بالشكل الإيجابى، أى الشهية المفتوحة، والمتشوقة لمختلف أنواع الطعام، تلك التى لازمته فى جميع الظروف. ومما يلاحظ أن هناك رواسب قديمة أثرت فى هذه المسألة، ففى مرحلة نشأته، وبناء على الطريقة التى اتبعتها مربيته فى تقنين الأكل له، دفعه ذلك إلى الحصول عليه، وبأية كمية من مصادر أخرى، وذلك دون أن تدرى.

■■

وتحوّلت صورة فاروق الذى اتصف بالجمال والوسامة والأناقة منذ توليه العرش وفى أثناء سنوات التوهج، لدرجة أنه ضرب به المثل لما تمتع به، إلى صورة أخرى اتصف فيها بالبدانة المترهلة وغير المتوازنة، والضخامة، والصلع، والإهمال فى الملبس، وقد لازمته هذه الصورة حتى أواخر أيامه. وقد أرجع السبب الأساسى إلى تناوله كميات كبيرة فى ليله ونهاره من مختلف أنواع البروتينات والنشويات والحلويات وبخاصة الشيكولاتة والفواكه الطازجة والمطبوخة «الكمبوت»، وكان للمحار المكانة الرئيسية على مائدته، لارتباطه بتقوية الضعف الهرمونى الذى عانى منه. كذلك فهناك سبب آخر ساعد على ما وصلت إليه هيئته، اختص بعدم انتظام غدده، مما أثر فى صورته الجديدة.

ولم يكن فاروق يتعامل مع الخمور، ومع هذا كان يتظاهر بتناولها، ويتكلم عن أنواعها، فقد حدث أنه فى أثناء زيارة وزيرة التأمين الأهلى البريطانية لمصر فى فبراير 1951، وفى مقابلة ملكية، تعمق فاروق فى الحديث معها عن أنه قادر على التحكم فى شرب النبيذ، وذكرت ذلك فى تقريرها الذى أعدته وأشارت إلى أنه يظهر غير ما يبطن، وكما علمت من مصادر مختلفة، فهو لا يتعاطى المسكرات، واقتصر الملك فى شرابه على العصائر، وبخاصة عصير البرتقال، وكذلك البيبسى كولا التى فضلها لارتباطه مع شركتها بمصلحة مالية، وأيضا دخّن سيجار هافانا.

■■

وبالنسبة لعلاقات فاروق النسائية التى اشتهر بها، وكانت من أهم هواياته، فقد دفعته ظروفه المحيطة إليها، فمنذ نشأته وجد نفسه الذكر الوحيد، وضاقت دائرة اختلاطه، فلم يكن هناك سوى أخواته الشقيقات واللاتى كن أصغر منه، ومربيتيه، وأمه التى خضعت لقاءاته بها لمعايير وضعها أبوه، وراقب تنفيذها بصرامة، ثم جاء زواجه من فريدة مبكرا وفى أثناء فترة تفتحه، وبدأت حياتهما الزوجية بداية موفقة، وسعد الملك بالملكة التى أحبها المصريون وكانت من أسباب توهجه. ولكن بدأ التصدع بين الزوجين مع تتابع ولادة البنات، فريال «17 نوفمبر 1938» وفوزية «7 أبريل 1940» وفادية «15 ديسمبر 1943»، وأمر طبيعى أن يتلهف فاروق على وريث العرش، وقد شكل هذا أساسا راسخا داخله، وراوده الخوف من ألا يكون له وريث من صلبه، وبالتالى يرث العرش ابن عمه وعدوه الأمير محمد على الذى كان يتربص به، ويتمنى من كل قلبه أن يزول ملكه، ليستمتع هو به، ومن هنا انفتح باب الاختلافات بين الزوجين.

■■

وكانت شخصية فريدة قوية، يتغلغل فيها الكبرياء والعناد، ولم تكن تتفق مع سطوة فاروق وتسلطه، ثم ذلك الصدام الذى أصبح سمة ظاهرة ومستمرة بين الملكة الزوجة والملكة الأم، بعد أن صار التناقض بينهما واضحا، وتفنن كل طرف فى مضايقة الآخر، وتفوقت نازلى - بحكم تكوينها - على زوجة ابنها، بالإضافة إلى تلك المسألة الفسيولوجية التى عانى منها فاروق، وأثبتتها التقارير الطبية، وفشلت محاولات علاجها، وتعلقت بخمول غدد معينة جعلته يفتقد مقومات الفحولة، وقد أرجع الأطباء ذلك الخلل إلى ما قبل زواجه واستمر معه.

ووفقا للتحليل النفسى، فإن انعكاسات هذا الوضع الأخير يكون إما بالإيمان والتسليم بالأمر الواقع، وإما بمحاولة الإثبات للنفس بالمقدرة، وذلك من خلال تعدد العلاقات النسائية من ناحية الشكل دون الجوهر، وأن فى هذا إعلانا أمام الجميع عن أن مؤشر الرجولة قد بلغ أقصاه.

واختار فاروق الأمر الثانى، زد على ذلك تداعيات حادث 4 فبراير التى دفعته للغوص فى الملذات، كنوع من الترفيه عن الصدمة التى تلقاها، بعد أن استقر فى أعماقه أن ملكه لن يدوم، وقد صرح بذلك كثيرا، وأن عليه أن يستمتع بما يهوى.

■■

وكان هناك المحيطون به من غير



تربيته المغلقة فى القصر وعدم استكمال تعليمه أصابه بعقدة وتملق من حوله له جعله مغروراً

المسئولين، وبخاصة إيطاليو القصر، وعلى رأسهم بوللى، الذين قدموا له فى البداية الإيطاليات، ثم تبعهن جنسيات أجنبية أخرى. وهناك الأميرة العجوز شويكار، طليقة أبيه والتى كانت تكرهه وحاول أخوها اغتياله، وهى أيضا أم لطفية زوجة أحمد حسنين الذى ارتبطت به نازلى، ومن أجل ذلك، فقد عقدت الأميرة عزمها على الانتقام لنفسها فى شخص فاروق، هذا فضلا عن أنها أرادت أن يكون قصرها محط الأنظار لارتياد الملك له، لذا أقامت الحفلات والسهرات الصاخبة، وجهزتها على أكمل وجه، وأغرت فاروق لحضورها. وهناك الأميرات والنبيلات اللاتى جذبنه لهن. وهناك الفنانات وبخاصة الأجنبيات اللاتى تقربن منه سعيا وراء الشهرة.

ومن المسلّم به أن ذلك جميعه لابد أن يكون له التأثير العميق فى فريدة من ناحيتين: الأولى ما وصلت إليه سمعة فاروق، مما أساء إليها هى الأخرى، من منظور أنه لم يجد فيها ما يغنيه عن هؤلاء النسوة، والثانية حرمانها منه، بعد تجاهله لوجودها كلية، وعليه كانت هناك الانعكاسات على نفسيتها، وبالتالى على تصرفاتها، فراحت تشكو منه للمقربين منها بعد أن غمر البؤس حياتها.

وعلى صعيد آخر، فإن فاروق لم يتركها وشأنها، وإنما ضيق عليها الخناق، حتى إنه منعها من الظهور فى المجتمع، بسبب تلك الشعبية الجارفة التى تحظى بها، فى وقت راحت فيه شعبيته تتوارى. وحدثت القطيعة بين الزوجين، فهو يتركها أحيانا مع بناتها فى قصر عابدين، ويستقر مع أخته فوزية فى قصر القبة، وكثيرا ما يحدث العكس. وقد قامت حاشيته والمقربون له بما يعمل على المزيد من الفرقة بينهما.

وصممت فريدة على الطلاق بعد أن أيقنت أنه لا سبيل لتقويم سلوكيات زوجها. والواقع أن فاروق لم يكن يرغب فى طلاقها، فبرغم علاقاته النسائية الكثيرة، فإن فريدة مرتبطة لديه بالحب الأول، وأيضا لها شعبيتها، وطلاقها سيزيد من النقمة عليه، ومن ثم اختار الوقت الذى ماجت فيه مصر بالانفعالات الخاصة بحرب فلسطين، كما حرص على أن يكون طلاق أخته فوزية من إمبراطور إيران مقرونا بطلاقه، ليمتص غضب الشعب الذى يخشاه. وفى 19 نوفمبر 1948 صدر البلاغ الرسمى من الديوان الملكى بالطلاق البائن لفريدة.

وكان للخبر وجوم وغضاضة على المصريين، وصف مردوده السفير البريطانى لحكومته بدقة، مبينا كيف استقبله الشعب استقبالا سيئا، وأنه أضحى عاملا مهما فى انخفاض مكانة الملك. ويلتقط الصور للمظاهرات الغاضبة إزاء ما حدث، والتى ترددت فيها العبارات الجارحة لفاروق، وأضفت العبارات التى تعنى الشرف والطهارة والنقاء والكرامة على فريدة.

وأخطأت حسابات فاروق لاعتقاده أنه بتأخير الطلاق سوف يتفادى ما جرى. كذلك فإن محاولاته لم تفلح والخاصة بحصوله على فتوى من الشيخ المراغى تحرّم على فريدة الاقتران بزوج آخر، وألا ترى بناتها، وبرغم ما سبق أن قدمه الشيخ لمليكه من تعاون، فإنه رفض ذلك بإصرار لمخالفته الشريعة الإسلامية، وقد عبر هذا عن الأنانية التى كانت من السلوكيات الملكية.

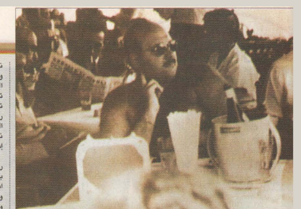
وبعد الطلاق انجرف فاروق بقوة مع تيار الهوى، غير عابئ بدين أو تقاليد، يقوده الإيمان بأن حياته الشخصية هى ملك له وحده، وبالتالى عاشها طولا وعرضا. ففى حديث له مع أحد المسئولين البريطانيين ذكر له أن تنبؤاته دلت على أنه سيموت صغيرا، وأن ذلك يدفعه إلى التمتع، ما أمكنه ذلك.

ولم يغب العنصر النسائى عن فاروق فى رحلاته داخل مصر وخارجها، ومما يذكر أنه كان هناك نساء لمسن نقطة ضعفه، ومن ثم تمكن من معالجته نفسيا، بمعنى أنهن نقلن إليه المشاعر الناطقة بأنه يتمتع بكامل لياقته المطلوبة، أيضا أدرك بعضهن صفات الملل الذى يعتريه، وتحوله السريع وتخليه عن الآخر، وقوة نزعة التقلب عنده فى حالة استسلامهن له. ومن هنا أهملنه، فكان أكثر اندفاعا نحوهن. وهذه الصفات انعكست على عطائه لهن، فهو أحيانا يكاد يوصف بالبخل عليهن، وأحيانا أخرى يكون مسرفا ومبذرا ويقدم الهدايا الثمينة للمرأة التى يجذبها إليه.



وأمام ذلك التردى الذى وصل إليه الملك، رأى المحيطون به، ممن يكنون له المعزة، فى محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، أن عليه أن يتزوج، وربما يأتى بولى للعهد، يغير من مساره، ويعود به إلى فترته الأولى، ولما عرض الأمر عليه، استرجع أمامه صورة زواجه من فريدة، وأن هذا الزواج أسهم فى علو مكانته، وتدفق حب الشعب عليه، واستحسن الفكرة، ومضى فى التنفيذ، ولكن جاءت طريقة الاختيار، لتعكس الغرض الأساسى الذى سعى إليه، وما وصلت إليه سلوكياته.

ومعروف السيناريو الذى تم به



وضع على مكتبه لوحة تقول «سأفعل» وكانت اللوحة علاجا لأزمة الثقة التى أصابته

التقاط ناريمان، ذات الستة عشر ربيعا، التى كانت على وشك الزواج، ووقعت عين جواهرجى الملك عليها، حينما دخلت عليه مع خطيبها لشراء خاتم الزواج. وحاك خطته، وأعجب بها فاروق، وقرر الاستحواذ عليها وفقا لصفاته المعهودة فى الاستيلاء على ممتلكات الغير، بالإضافة إلى أنه كرر نفس فعلة أبيه عندما تزوج من نازلى. وبطبيعة الحال، فإن ظروف زواج فاروق من فريدة اختلفت عنها فى ناريمان، وهنا يتبادل السؤال: لماذا لم يتزوج هذه المرة من إحدى الأميرات أو النبيلات من الأسرة العلوية، وبخاصة أنه سبق أن كانت له العلاقات على هذا المستوى؟! ربما يكون الوضع الذى آل إليه لم يكن ليشجعهن على القبول، وربما أيضا رأى أن الاختيار من المستوى الاجتماعى العادى الذى تنتمى إليه الزوجة المقبلة يعطى المعنى بأنه قريب من شعبه، علّه يحسن مما وصل إليه.

وفى 11 فبراير 1951 احتفل فاروق رسميا بخطوبته من ناريمان بعد أن عادت من الخارج، وفى 6 مايو عقد القران، وبلغت تكاليف الزفاف 483,73 جنيه، وهو مبلغ كبير بمقياس الفترة الزمنية، ووضعت العروس فى جيدها عقدا ماسيا، عُدّ من أندر حلى العالم، مما أثار الأقوال والانتقادات، ولم يترجم أى شعور عام للفرحة التى ملأت قلوب الناس عند زواجه الأول.

وتنقل الملك والملكة فى أوروبا، ولم يغير فاروق من عاداته فى أثناء الرحلات، وشنت الصحافة الأجنبية حملاتها عليه، وحدثت الأزمات مع الصحفيين، ومما يذكر أن الملكة لم تصاحبه دائما فى أماكن لهوه التى اعتاد التردد عليها ليمارس هواياته المعهودة.

ولما كانت عقدة عجزه فيما يتعلق بالسيطرة على فريدة تلاحقه لتعاليها وكبريائها، فقد أحكمها على الزوجة الثانية، التى تقبلت الأوضاع على ماهى عليه، إذ لم تكن تتمتع بقوة الشخصية، بالإضافة إلى رغبتها فى أن تظل ملكة على عرش مصر، وارتفعت تكاليف رحلة شهر العسل بشكل أثار الانتباه، ويبعث السفير البريطانى فى روما إلى حكومته ليصف البذخ والترف فى تلك الرحلة الملكية، ويسجل أن ناريمان أنفقت عشرين ألف جنيه فى نصف يوم بفينسيا.

وفى 15 سبتمبر عاد الملك والملكة إلى مصر، وبعد أربعة أشهر وضعت ناريمان ولى العهد، الذى لم يكتمل له الشهر التاسع فى الحمل، وأرجع فاروق السبب إلى الوراثة من ناحية زوجته، بينما نحت الأقاويل منحى آخر، وجاء الأمير أحمد فؤاد، فى وقت كانت مصر فيه على شفا حفرة من النار، ولم يتحقق لفاروق ما كان يتمناه ويأمله، وفى الحين ذاته، لم يقعده هذا الابن عن مواصلة هواياته.

وانعكس ما بداخل فاروق من سلوكيات على علاقاته الأسرية، وفترت صلته بأمه، وسرعان ما ساءت بعد أن أطلقت لنفسها العنان، واتسمت تصرفاته معها بالعنف والشدة، بعد فشله فى أن يجعلها تحافظ على سمعة أبيه، إذ فلت زمامها سواء داخل مصر أم خارجها، وأصبحت حلبة الرقص الأجنبى متعتها، لدرجة أنها كانت تراقص الضباط الإنجليز مما أغضب الملك، الذى ثبتت قلة حيلته ليس فقط عن إرجاعها عن تلك الفضائح، ولكن أيضا أمام فصم عرى علاقتها بأحمد حسنين، وبعد وفاة الأخير، غادرت مصر مع ابنتيها فايقة وفتحية.

وانغمس فاروق فى حياته العابثة، ومضت نازلى تتصرف بهوجائية وتسيب فى أمريكا، وتزوجت فايقة من فؤاد صادق أحد رجال القنصلية المصرية بسان فرانسسكو، وكانت تربطهما العلاقة منذ فترة، أما فتحية والتى لم تكن قد بلغت سن الرشد، فزوجتها أمها من رياض غالى - كان كاتبا فى أرشيف القنصلية المصرية بمرسيليا، واصطحبته نازلى معها إلى نيويورك ليعمل سكرتيرا لها - بعد أن أشهر إسلامه.

وترددت القصص حول ذلك، بأن هناك علاقة ربطت الأم بهذا الشخص، وحتى يستمر بجوارها، أقدمت على هذه الزيجة، وبذلك اتسع غضب الناس، ولم يعد يشمل فاروقا وحده، بعد أن دخلت تحته أسرته، وإن كان قد وجد القليل جدا الذين تعاطفوا معه، كنوع من الشفقة لما أقدمت عليه أمه، ولكن سرعان ما ذاب ذلك.

وجن جنون فاروق لما حدث، وكان قد قام بمحاولات قبل إتمام زواج فتحية، ليقعد أمه عن المشروع، ولكن دون فائدة، وطلب من السفير الأمريكى العمل على مغادرة رياض غالى الولايات المتحدة، فلم يتحقق طلبه، وأخيرا فإنه استخدم لأول مرة فى حياته وسيلة الترجى والاستعطاف مع أمه، ففشل.

وأمر فاروق بعقد مجلس البلاط، فانعقد فى 15 مايو و31 يوليو 1950، وانتهت اجتماعاته بقرار الحجر على الملكة الأم، وتجريدها من لقبها، والتفريق بين فتحية ورياض غالى، وحرمانها هى الأخرى من لقبها، وبالإضافة إلى توقيع هذه العقوبة، و فإن فاروقا قصد كذلك من ورائها أن يكون لها رد فعل على الناس، عندما يدركون حسمه فى مثل تلك الأمور، وقد نقل السفير البريطانى للندن أن أكثر المصريين نقمة عليه إزاء ما يجرى هم المثقفون، الذين خبروا سلوكيات الملك، والتهبت الثورة فى نفوسهم، وسقطت بالمرة هيبة الملكية فى نظرهم، ولم ينل فاروق قصده، حيث أيقن الناس أن كل تصرف يقدم عليه، فلابد أن يفيد من ورائه، ووجه الاستفادة من العقوبة، أنه سيكون المتصرف فى أموال أمه وأخته، فى وقت شكلت فيه الثروة المكانة المتميزة لديه.

ومنطقيا أن تكون السلوكيات الشخصية لفاروق قد اسهمت بنصيب وافر فى أن ينأى المصريون عنه، حيث قدروا أن تاريخ صلاحيته قد انتهى، منذ أن غدا شخصا آخر غير فاروق الذى كان إبان فترة توجهه. ومن المؤكد أن حياة ذلك الآخر، وما جرى خلالها، كانت الهوة السحيقة التى سقط فيها، وتحولت إلى بوتقة، انصهر فيها الحكم الملكى كلية. ■

■ **فصل من كتاب «فاروق وسقوط الملكية»**

■ **المؤلفة أستاذ التاريخ بآداب بنها**



لماذا تعاطف المصريون مع ناصر والسادات والملك فاروق رغم التناقضات بينهم؟!

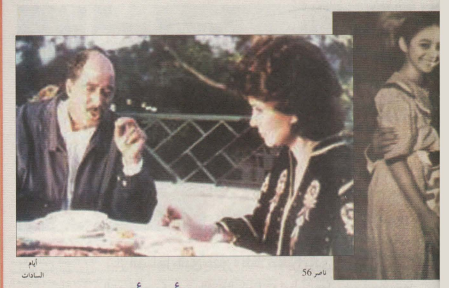
النجوم لا يكتبون التاريخ

عاطف حلمى

ردود الأفعال المتباينة والتى قد يصل بعضها إلى حد الطرافة بعد عرض مسلسل الملك فاروق.. تعكس ثقافة مجتمعية لرؤيتنا للأعمال الدرامية وفوق كل ذلك تكشف عن مدى تعامل المصريين مع المواقف بعاطفية مفرطة مع الأحداث حتى لو كان هذا الحدث هو عمل فنى ليس بالضرورة أن يكون معبراً بشكل حقيقى عن حقبة تاريخية بعينها.

عرض فيلم «ناصر 56» فتعاطف من شاهده مع الزعيم الراحل وترحموا على الزمن الجميل، ثم عرض فيلم «أيام السادات» فحدث نفس الشىء، وقالوا: «فين أيام السادات».. والطريف أن من قام بأداء الشخصيتين هو الفنان الرائع الراحل «أحمد زكى».. ورغم أن الغالبية العظمى ممن يتعاطفون مع «عبدالناصر» هم فى واقع الأمر يتخذون موقفاً سلبياً من السادات والعكس صحيح.. إلا أن أداء الفنان «أحمد زكى» كان له نفس النجاح فى الحالتين.. وهذا يحسب للأعمال الفنية والدرامية.

عرض أيضاً منذ سنوات مسلسل «بوابة الحلوانى» فتغيرت نظرة الناس للخديو «إسماعيل» الذى اتهم كثيراً بأنه باع مصر.. بينما ما جاء فى المسلسل أنه حاول أن ينفذ مشروعاً حضارياً يجعل مصر قطعة من أوروبا.. لكنه فشل وحدث ما حدث.



ناصر 56

أيام السادات

تجسيد عبدالناصر باعتباره أخذ بثأر الذين ماتوا فى حفر القناة والتركيز على العدوان الثلاثى والموسيقى التصويرية الحماسية أبرز أسباب التعاطف مع ناصر

وأخيراً عرض مسلسل «الملك فاروق» فظهر من يترحم على الملكية وأيام زمان.

واقع الأمر.. إن ما يحدث شيء طبيعى فى سياق العديد من الأسباب والظروف المرتبطة بالثقافة السائدة والمشاعر العاطفية لشعب يعطى للماضى - أياً كان هذا الماضى - قيمة كبيرة وإجلالاً خاصاً.. ناهينا عن تأثير «الميديا» بشكل عام، والدراما بشكل خاص فى جميع شعوب العالم، وليس فى مصر فقط.. وهذا دورها الطبيعى وسر نجاحها.

الملاحظ أيضاً أن حالات التعاطف تأتى بعد موجة كبيرة من الهجوم على هذه الشخصيات.. فعبدالناصر نال كماً هائلاً من التشويه له ولعصره ونفس الأمر حدث للسادات وهو ما حدث عقب ثورة يوليو للملك فاروق.. الأمر الذى يجعل المشاهد يتعاطف مع هذه الشخصيات.

فى «بوابة الحلوانى» ظهر الخديو إسماعيل الذى قام بدوره الفنان «محمد وفيق».. حاكماً خفيف الظل لم يتورع عن أن يتهكم على «دليسبس» ويقول عنه: «اقطع دراعى إن ماكانش «دليسبس» أمه بياعة خضار فى حوارى باريس».. وكان الخديو محباً للفن راقى الحديث - هكذا جاء فى المسلسل - وكذلك عاشقاً فى منتهى الرومانسية.. ولأن المشاهد لم ير «الخديو إسماعيل».. فإن شخصيته ظلت مرتبطة فى ذهن المشاهدين بشخصية الفنان «محمد وفيق».

أما «ناصر 56» فحصل على تعاطف شديد لأسباب عديدة.. أبرزها وجود مساحة أكبر من الحريات السياسية، وعودة التيارات الناصرية للعلن بشكل حزبى منظم، وكذلك لأنه نال هجوماً شديداً فى الوقت الذى ركز فيه الفيلم على معركة تحسب لعبدالناصر، وهى تأميم القناة وما نتج عنها من حرب العدوان الثلاثى.

فى نفس الوقت ركز الفيلم على رب الأسرة الحنون الذى يتعامل مع أبناء أسرته رغم ما يتحمله من مسئوليات مثل أى رب أسرة مصرى.. ولا ينسى أحد مشهد الفنانة القديرة «أمينة رزق» والذى يعبر عن أن «ناصر»، أخذ بثار من ماتوا فى حفر قناة السويس فى أعمال السخرة.

ولعل اختيار المخرج «محمد فاضل» للتصوير بالأبيض والأسود أضاف حالة من الحنين إلى الماضى، وإذا أضفنا إليها الموسيقى التصويرية للفنان «ياسر عبدالرحمن» التى تصل إلى حد الحماس الشديد فى المواقف الساخنة، فضلاً عمّا تتمتع به مشاهد خطة التأميم من إثارة شديدة وسيناريو ممتاز.. فكان لابد أن يخرج المشاهد متعاطفاً ليس فقط مع عبدالناصر بل مع زمن بأكمله.

وفى فيلم «أيام السادات».. رأى الناس الصورة الخفية للسادات.. المناضل الذى خسر وظيفته بالجيش، وحالة الهروب مثل المطاريد وكم المعاناة التى عاشها.. وكذلك مرحلة حرب أكتوبر التى لها ذكرى

←



الملك فاروق

تيتر المسلسل الذى يصوره طفلاً صغيراً يؤدى التحية العسكرية ثم الانتقال لجنازته أعطى بعداً إنسانياً وأكد منذ البداية الانحياز للملك فاروق

خاصة واعتزاز شديد.. وإذا أضفنا إلى كل ذلك مشهد الاغتيال وهو أمر يرفضه المصريون بطبيعتهم المسالمة.. كان لابد أيضاً أن يكسب السادات التعاطف بعد مشاهدة الفيلم.

الأمر الآخر.. وربما يعد من العناصر الأكثر أهمية هو أن من قام بأداء الشخصيتين هو الفنان «أحمد زكى».. صاحب القدرة الرائعة على استحضار كل ما بداخله من موهبة وتوظيفها فى العمل الفنى، فامتزجت «كاريزما» «زكى» مع «كاريزما» «عبدالناصر» و«السادات».

وإذا انتقلنا إلى مسلسل «الملك فاروق».. نجد أنه بداية من تيترات المسلسل هناك تركيز شديد على جوانب إنسانية لا يمكن لشخص ألا يتعاطف معها، أبرزها اللقطات التسجيلية لـ «فاروق» الطفل وهو يؤدى التحية العسكرية.. وجه برىء ووسيم.. يذكرك على الفور بابن «جون كيندى» الذى قام بتأدية التحية العسكرية لجثمان والده والتى لاتزال من أكثر المشاهد المؤثرة فى جنازة «كيندى».. وهناك أيضاً مشهد جنازة «فاروق».. وموته فى المنفى فالموت والجنازات لهما وقع إنسانى خاص.. كل هذا يعنى من البداية أن المسلسل يريد تقديم «فاروق» بشكل منحاز وهذا حق للمؤلفة د. «لميس جابر».. فالكاتب له وجهة نظر إذا ضاعت فقد العمل قيمته.

لكن ما يعد سلبية شديدة فى المسلسل هو أن 26 حلقة بالتمام والكمال كانت تتحدث عن فاروق حتى عام 1946 بينما ما تبقى من حلقات معدودة تحدثت عن الفترة التالية رغم أن ما تجاهله المسلسل حسب السياق الزمنى يمثل الزخم الدرامى من الناحية السياسية.. فهى الفترة التى شهدت التحول السلبى الكبير فى سلوك ملك فقد عرشه بالفعل حتى قبل قيام الثورة.. لقد كان «فاروق» بالفعل محبوباً فى سنواته الأولى لحكمه وأصبح أملاً للشعب بأكمله فى أن يصلح ما أفسده والده الملك «فؤاد».. لكن بدلاً من أن ينضج الملك الشاب المراهق ويكتسب خبرات إيجابية تحول إلى النقيض تماماً فضاعت من يده كل خيوط اللعبة السياسية.

أيضاً.. فإن شخص الملك «فاروق» نفسه.. ما كان راسخاً فى الأذهان هى تلك الصورة لملك بدين منتفخ الوجنتين ممسكاً بسيجار فاخر.. شكل يرمز للفساد والشهوانية.. حتى أن هذه الصورة أصبحت «تيمة» سائدة حتى الآن فى الرسوم الكاريكاتورية التى ترمز للفساد.. بينما ما رأيناه على الشاشة شاباً وسيماً خفيف الظل يهوى عمل المقالب فى حاشيته ولعل ابرزها قيامه بتخديرهم وإجراء عمليات ختان لهم حتى يعطيهم الجنسية المصرية.. ورغم أنها تدل على عدم نضج «فاروق» ولا تليق بملك.. إلا أنها فى نفس الوقت مواقف مضحكة توافق هوى المشاهد.

ويزداد التعاطف أكثر عندما أفرد المسلسل مساحة كبيرة أكثر من اللازم لتأثير الأم «الملكة نازلى» ونزواتها التى جعلت فاروق يعانى خللا نفسيا وضغوطا شديدة.. ناهينا عن حالة الفوضى والمؤامرات من جميع الأطراف السياسية.. وهنا يكون التعاطف مع الطرف الأضعف وهو فاروق نفسه.

وإذا أضفنا لكل ذلك السيناريو الجيد والتصوير الرائع.. فإن المشاهد لابد أن يعجب بهذا العصر.

أيضاً.. بطل العمل «تيم الحسن».. لا يمكن إنكار أو إغفال موهبته الرائعة وحضوره الشديد.. وهنا حدث خلط بين «فاروق» الملك.. «وتيم الحسن» الممثل حيث أضفت «كاريزما» الممثل رونقاً على الشخصية.. كذلك فإن كون «تيم الحسن»

فى «بوابة الحلوانى».. الخديو إسماعيل حاكم خفيف الظل يقول: أقطع دراعى إن ماكانش ديليسبس أمه بياعة خضار فى حوارى باريس


بوابة الحلوانى

وجهاً غير مألوف لدى المشاهد المصرى فإن الأمر يتخذ مصداقية لدى أجيال لم يروا «فاروق» الأصلى بل لم يعرفوا سوى «فاروق»، «الدراما».. فأصبح «الحسن» هو صورة «فاروق» الذى لا يعرفونه.

هناك أيضاً موروث عميق الجذور متعلق بكل ما هو قديم.. فأى شىء جميل لا يتردد أحد عن وصفه بعبارة «كان زمان».. حتى أصبح لدينا سلسلة سوبر ماركت اسمها «خير زمان».. وحتى مطاعم الفول والطعمية.. هناك «فول زمان».. بل أن الطربوش انتقل من رؤوس «البشوات». و «الأفندية» إلى رؤوس الجرسونات فى محاكاة لماض يصلح «تابلوه» فى حجرَة استقبال أو كافيتريا.. لكنه ماض زائف لا يقول الحقيقة.. فالتاريخ فى مثل هذه الحالات يتناسى السلبيات ويأخذ ما يريد من إيجابيات.. والصور كونها تاريخية أو قديمة.. فإنها تستحق الوقوف أمامها بإعجاب.

فوق كل ذلك.. هناك إشكالية تعاملنا مع التاريخ.. فالتاريخ لدينا.. إما ملائكة أو شياطين.. قديسون أو زنادقة.. لا يوجد فى التاريخ بشر.. لذلك ما أن تظهر شخصية تاريخية فى عمل درامى حتى تنقلب الأمور رأساً على عقب وما أكثر الشخصيات المثيرة للجدل.. ورد الفعل قد يكون بالتعاطف الشديد إذا كانت الشخصية مصنفة ضمن فئة الشياطين وظهرت على خلاف ذلك فى العمل الدرامى.. أو قد يكون رد الفعل سلبياً وربما رافضاً للعمل الفنى إذا كانت الشخصية ضمن فئة الملائكة.. وتجرأ العمل ونزل بها إلى مرتبة البشر.. ولعل مسلسل «خالد بن الوليد» الذى أذيع فى رمضان العام الماضى خير مثال على الحالة الأخيرة.. فالكثير من المشاهدين رفضوا التعامل معه بصفته بشراً يخطئ ويصيب.. قائداً عسكرياً له حيل وخدع يلجأ إليها.. وعندما اقترب العمل الدرامى من بعض سلبيات الشخصية قامت الدنيا على المسلسل ولم تقعد.

الأمر الأكثر أهمية هو غياب الفصل بين العمل الدرامى بما له من مواصفات ليس بالضرورة أن تكون فى سياق الحقائق التاريخية والواقع الفعلى والحدث التاريخى الذى ربما إذا نقل «بحذافيره» لفسد العمل.. ولعل فيلم «وا إسلاماه» خير مثال على ذلك.. لقد قام «بيبرس» بقتل «قطز» بعد القضاء على «التتار».. لكن مخرج العمل رأى أن نقل هذه الحقيقية ربما تفسد العمل والهدف منه.. هكذا حال الأعمال الفنية لا تخضع للمقاييس التاريخية الدقيقة.. فهى ليست كتاباً تاريخياً.

كل ما يحدث الآن لا يبرر الانسياق الجماعى وراء هذه الحالة من الحنين إلى الماضى متغاضين عن حقائق واضحة عن هذه الشخصية. فالملك «فاروق» كان على رأس نظام فاسد فقد صلاحيته حتى قبل قيام ثورة يوليو.. فوق كل ذلك «عيب» جداً أن نستقى حقائق التاريخ من الأعمال الدرامية.■

ماذا لو فشلت الثورة - فانتازيا سياسية

في يولية 1996 وضمن عدد خاص عن الثورة اقترح «محمد هاني» - مدير تحرير روزاليوسف حاليا - فكرة غير مسبوقة وهى أن نطرح السؤال: ماذا لو فشل الضباط الأحرار ليلة 23 يولية 1952؟ كانت الفكرة مغرية بالمغامرة.. وكانت النتيجة مبهرة ويمكنك التعرف عليها حين تقرأ الآن السيناريوهين اللذين تصورهما الكاتب الكبير محفوظ عبدالرحمن والراحل سعدالدين وهبة منذ 11 عاما، واللذين نعتبرهما خيالا سياسيا رفيع المستوى يرد على كثير مما يثار الآن.■

«روزاليوسف»

تفاصيل ماجرى بعد القضاء على تمرد الضباط:

اللواء نجيب أنهى العصيان.. ومرشد الإخوان رئيسا للوزراء!



سعد الدين وهبة

23 يوليو 1952 نشرت الصحف اليوم بيانا صادرا من وزارة الحربية فى بضعة أسطر يقول: إنه حدثت فى بعض معسكرات الجيش فى ضواحى القاهرة، وبالذات فى معسكر الهايكستب قلاقل بين ضباط المعسكر أدت إلى اشتباك مسلح امتد إلى بعض معسكرات الجيش فى القاهرة، ولكن فى فجر اليوم استطاعت قيادة الجيش السيطرة على الموقف، وتولى الأمر الفريق محمد حيدر باشا الذى وصل القاهرة فى ساعة مبكرة من صباح اليوم وبرفقة معاليه مرتضى المراغى باشا وزير الداخلية، وقد اجتمعا فور وصولهما باللواء محمد نجيب، وتم احتواء الموقف وعاد الهدوء إلى جميع معسكرات الجيش.

وفى نفس اليوم نشر خبر فى الصفحة الأولى يعلن أن أحمد نجيب الهلالى باشا المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة انتهى من عملية تشكيل الوزارة، وينتظر أن يعرض الأمر اليوم على جلالة الملك المعظم وينتظر أن تحلف الوزارة الجديدة اليمين الدستورية بقصر رأس التين ظهر اليوم.

ملاحظة: تتردد فى القاهرة منذ صباح اليوم شائعات عن محاولة انقلاب عسكرى قام بها الجيش، وأن المحاولة قد أحبطت وقد قبض على الضباط الذين قادوا المحاولة الفاشلة.

■ 24 يوليو 1952:

نشرت الصحف اليوم أخبار التشكيل الوزارى الجديد برئاسة أحمد نجيب الهلالى باشا الذى احتفظ لنفسه بمنصب وزير الخارجية، وقد أسندت وزارة الحربية للواء محمد نجيب الذى أشيع أنه نجح فى احتواء العصيان الذى حدث فى اليوم السابق ببعض معسكرات الجيش، كما أسندت



مصطفى النحاس

وزارة الداخلية لمرتضى المراغى باشا، وعين فريد باشا زغلول متحدثا رسميا باسم الحكومة، وكان خطاب الهلالى باشا إلى جلالة الملك بقبول تشكيل الوزارة يشير إلى أن الحكومة تعد بالضرب على أيدى الخونة.

وقد راجت شائعات كثيرة عما يقصده الهلالى

بيان وزارة الداخلية نفى ما رددته الإذاعات والصحف الأجنبية بحدوث انقلاب.. واصفا ما حدث بأنه مجرد خلاف بين الضباط على أمور خاصة تحتمل أن تكون نسائية!

باشا بالخونة كما كان تعيين اللواء محمد نجيب وزيرا للحربية مثار دهشة شديدة إذ أن الشائعات تقول إنه قائد المحاولة الانقلابية الفاشلة.

وبدأت إذاعة القاهرة تذيع برقيات التأييد للملك من أسلحة الجيش المختلفة: البحرية، والطيران، والسوارى، والمشاة ثم بدأت تذيع تأييدا من مديريات القطر المصرى.

■ 25 يوليو 1952:

بدأت الوفود تتجه إلى القصور الملكية التى أعدت دفاتر خاصة للمواطنين لتسجيل أسمائهم تأييدا لجلالة الملك ضد الخونة والمارقين.

وكان فى المقدمة الذين اتجهوا إلى قصر رأس التين بالإسكندرية المستشار حسن الهضيبى زعيم الإخوان المسلمين ومحمد حسين هيكل باشا زعيم الأحرار الدستوريين وإبراهيم عبد الهادى باشا رئيس الحزب السعدى ومكرم عبيد باشا رئيس الكتلة الوفدية، واتجه إلى القصر من الوفد الدكتور محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج باشا، ومن المعروف أن رفعة النحاس باشا رئيس الوفد وفؤاد سراج الدين باشا سكرتير الوفد فى الخارج.

وأعلنت جريدة المصرى أن رفعة النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا استقلا الطائرة وفى طريقهما إلى القاهرة بعد أن علما بالأحداث الأخيرة التى وقعت فى مصر.

وخطب اللواء محمد نجيب وزير الحربية فى نادى ضباط الجيش بالزمالك مؤيدا جلالة الملك وأعلن أن الجيش هو جيش الملك يفتديه بحياته، وقال فى نهاية خطابه: إن الملك بقلب جلالته الكبير قد عفا عن المتهورين من ضباط الجيش بعد أن ثبت لجلالته أن الأمر لا يعدو خلافا بين أفراد من الجيش يدينون جميعهم بالولاء لجلالته، وقد قاطع الضباط الحاضرون الخطاب بالتصفيق الحاد وأرسلوا فى نهاية الاجتماع برقية تأييد لجلالة الملك.

■ 26 يوليو 1952:

استقبل اليوم جلالة الملك مستر كافرى سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة الذى قدم التهانى لجلالته لفشل المحاولات الخائنة الآثمة، وقد شكر جلالة الملك السفير الأمريكى على موقفه وموقف الشعب الأمريكى من هذه المحاولات، وطلب من السفير أن يبلغ تحياته وتحيات الشعب المصرى إلى الرئيس الأمريكى ترومان، وإلى وزير خارجيته جان فوستر دالاس وإلى الشعب الأمريكى.

واستقبل جلالة الملك بعد ذلك قائد القوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس، وقد هنأ القائد البريطانى جلالة الملك على فشل المحاولات الخائنة وشكر جلالة الملك للقائد البريطانى استعداد القوات البريطانية للتدخل فى الأمر لولا لطف الله.

وتوافد على القصر الملكى بعابدين رؤساء الهيئات السياسية فى المملكة المصرية لتهنئة جلالة الملك وقد صرح المتحدث الرسمى باسم البيت الأبيض الأمريكى أن ماحدث فى مصر لا يتطلب اعترافا جديدا بالنظام القائم وأن ماحدث لا يزيد على تمرد عسكرى تم احتواؤه بسرعة، وقد وصل النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا إلى القاهرة وسافرا على الفور إلى الإسكندرية، حيث سجلا اسميهما فى سجل التشريفات بقصر رأس التين العامر.



محمد نجيب — حسن الهضيبى

■ 27 يوليو 1952:

أذاعت وزارة الداخلية بيانا نفت فيه الأنباء التى ترددها الإذاعات والصحف الأجنبية عن محاولة انقلاب وقعت فى القاهرة فى 23 يوليو وقالت الوزارة: إن ماحدث كان مجرد خلاف بين بعض الضباط على أمور خاصة جدا ويحتمل أن تكون أسبابا نسائية، وطالبت وزارة الداخلية فى بيانها المواطنين بالخلود إلى السكينة.

■ 31 يوليو 1952:

قال بيان لوزارة الداخلية أنه تحت إلحاح الهيئات والنقابات بضرورة التعبير عن مشاعرها لجلالة الملك المفدى فقد تصرح للنقابات والهيئات بالتوجه فى نظام كامل إلى قصر عابدين يومى (1) و(2) من أغسطس وسوف يطل جلالة الملك بطلعته البهية على الجماهير ليرد تحيتها.

■ 1 و2 أغسطس 1952:

المظاهرات تعم القاهرة ومسيرات تتجه إلى قصر عابدين يطل عليها الملك ليرد تحيتها فى القاهرة.

وقد تصدى البوليس لبعض المظاهرات التى كانت تردد هتافات بحياة الجيش وبسقوط الملك.

وظهرت منشورات سرية بتوقيع «الضباط الأحرار» توجه حديثها للملك وقد كان عنوان أحد المنشورات هنا هو «فشلنا الأول أيها الخائن».

الشائعات تملأ القاهرة والإذاعات الأجنبية تذيع أخبارا مفادها أن النظام فى مصر يترنح وأن الجماهير لم تعد تخفى سخطها على الملك والطبقة الحاكمة.

■ 1 سبتمبر 1952:

حملت الصحف اليوم خبرا مفاجئا إذ استقالت وزارة أحمد نجيب الهلالى باشا وكلف جلالة الملك رئيس الديوان حافظ عفيفى باشا بتشكيل الوزارة الجديدة.

وعلم من مصادر سرية أن الملك هو الذى حكم على الهلالى باشا أن يستقيل.

■ 2 سبتمبر 1952:

شكل حافظ عفيفى باشا وزارته الأولى واحتفظ لنفسه بوزارة الخارجية وعين اللواء حسين سرى عامر وزيرا للحربية وقد حلفت الوزارة اليمين الدستورية فى قصر عابدين ظهر أمس.

■ 5 سبتمبر 1952:

أدلى حافظ عفيفى باشا بتصريح قال فيه: إن الأيام الماضية كشفت عن محاولات مستمرة لزعزعة الأمن والنظام، وأن الأمر سوف يعالج بمنتهى الشدة، وفى نهاية تصريحه استشهد بقوله تعالى «ولكم فى القصاص حياة يا أولى الألباب».

■ 10 سبتمبر 1952:

فى بيان للنائب العام الجديد المستشار كامل القاويش أنه تم القبض على اللواء محمد نجيب وزير الحربية السابق وعدد من ضباط الجيش يتراوح بين 100 و 150 ضابطا لاشتراكهم فى تمرد عسكرى يهدد أمن البلاد وقد أعلن النائب العام أن المتهمين سوف يحاكمون أمام مجلس عسكرى عال شكله اللواء وزير الحربية حسين باشا سرى عامر.

ظهر منشور جديد للضباط الأحرار يعلن أن الضباط الذين قبض عليهم هم التشكيل الأول للضباط الأحرار وأنه بمقتضى النظام السياسى لتشكيل الضباط الأحرار فقد تم تسلم التشكيل الثانى المسئولية، وفى نهاية المنشور طمأن الضباط الأحرار الشعب على أن قضيته هى قضيتهم وأنهم لن يلقوا السلاح حتى يسقطوا العرش الخائن، وكل الخونة الذين يحيطون به.

■ 22 سبتمبر 1952:

أعلنت الصحف أن المجلس العسكرى العالى الذى شكل لمحاكمة اللواء نجيب وزملائه من الضباط قد أصدر أحكامه وهى تقضى بإعدام 20 ضابطا والأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة لحوالى مائة ضابط، أما اللواء محمد نجيب فقد حكم عليه بالحبس 5 سنوات، ومن المعروف أن الضابط الذى يحكم بسجنه أو حبسه يتم عزله قبل تنفيذ عقوبة الحبس عليه، وقد رفعت أحكام المجلس العسكرى العالى لجلالة الملك بوصفه القائد الأعلى للجيش للتصديق عليها.

■ 10 أكتوبر 1952:

أعلنت الصحف عن قيام المظاهرات فى

سيد قطب

جامعات فؤاد الأول وإبراهيم الأول فى القاهرة، وبجامعة فاروق الأول بالإسكندرية، وقد استمرت المظاهرات طوال اليوم ووقع اشتباك فى ميدان جامعة فؤاد مع رجال البوليس وتم إطلاق الرصاص على المتظاهرين وقتل (7) طلبة وأصيب (20) من رجال البوليس.

وفى الإسكندرية فتح عساكر البوليس النار على الطلبة المتظاهرين فى كليات الطب والحقوق والآداب وتم إخماد المظاهرة بعد سقوط عدد من القتلى والجرحى.

وقد أذاع راديو لندن أن تمردا وقع بين قوات الجيش المصرى المرابطة فى السودان وقد طار إلى الخرطوم رئيس هيئة أركان الجيش المصرى محاولا تهدئة الضباط الثائرين، وقد علم أن بعض الفصائل من الجيش السودانى قد انضمت إلى تمرد فصائل الجيش المصرى.

وأفادت تقارير عاجلة من السودان أن الأوامر قد صدرت لقوات بريطانيا العظمى بمحاصرة القوات المصرية والسودانية.

فقد غادر القاهرة إلى الخرطوم وكيل وزارة الخارجية لمحاولة حصار الموقف.

وجاءنى نبأ عاجل من لندن أن القوات المسلحة فى قطاع غزة قد اعتصمت صباح اليوم فى معسكراتها احتجاجا على الحكم بإعدام ضباط الجيش وقامت بالهتاف ضد الملك والنظام القائم فى مصر.

وخرج عمال شركة المحلة الكبرى فى مظاهرة كبيرة تصدت لها قوات البوليس وتم إخماد المظاهرة بعد إصابة 25 عاملا توفى منهم خمسة والباقون فى حالة خطيرة.

وقامت قوات بلوكات نظام الأقاليم فى محافظة الجيزة بمظاهرة اخترقت شارع الهرم ووصلت إلى جامعة فؤاد الأول ولكن قوات الجيش استطاعت أن تحول بين العساكر والانضمام إلى طلبة الجامعة.

وفى كفر الدوار انضمت قوات البوليس التى توجهت لإخماد مظاهرات العمال إلى المتظاهرين وهتف الجميع بسقوط الملك والنظام القائم فى مصر.

أعلن بيان رسمى لوزير الحربية أن جلالة الملك المعظم فاروق الأول ملك مصر والسودان قد صدق على أحكام المجلس العسكرى العالى بتخفيف عقوبة الإعدام المحكوم بها على بعض الضباط إلى الأشغال الشاقة المؤبدة.

قالت الصحف إن الفرحة عمت جموع الشعب وعادت فصائل الجيش المتمردة إلى معسكراتها وانتظمت الدراسة فى جامعات فؤاد وإبراهيم وفاروق كما انتظم عمال المصانع فى عملهم.

وصدر بيان من وزارة الداخلية يثنى على وطنية الجماهير ويؤكد أن جلالة الملك هو راعى الوطن بجميع أبنائه وأنه لا يألو جهدا فى العمل لمصلحة أبنائه من أفراد الشعب المصرى.

■ 14 نوفمبر 1952:

خطب أمس رفعة مصطفى النحاس باشا فى ذكرى عيد الجهاد الوطنى، يهاجم حكومة حافظ عفيفى باشا، وأعلن أن المظاهرات التى اجتاحت القطر أخيرا احتجاجا على أحكام إعدام الضباط، أسفرت عن 250 قتيلا، بينهم 150 من طلبة الجامعات، وحوالى 100 من العمال والمواطنين العاديين، وأذاع النحاس باشا أن هناك أكثر من 250 ضابط

أنتونى إيدن

جلالة الملك فاروق يستقبل السفير الأمريكى بالقاهرة الذى ذهب لتهنئته على فشل المحاولة الخائنة.. والملك يبلغه بتحيات شعب مصر للرئيس الأمريكى «ترومان»!

جيش مسجونين فى السجن الحربى، وأن هناك 75 ظابطا من ضباط البوليس محبوسين فى ليمان طره.

وهؤلاء هم الذين رفضوا تنفيذ الأوامر بإطلاق النار على المتظاهرين.

بعد انتهاء النحاس باشا من خطابه قامت مظاهرة تهتف بسقوط «حافظ عفيفى» باشا، و«حافظ» عفيفى (يقصدون الملك)، وقد تصدى رجال البوليس للمظاهرة، وأطلقوا النار على المتظاهرين، وقد أصيب رفعة النحاس باشا فى كتفه، ولكنها إصابة سطحية، وقد توجه النحاس باشا إلى بيته، وقد أعلن طبيبه الخاص أن حالته مطمئنة، كما أصدر الحاكم العسكرى قرارا بمصادرة ثلاث من الصحف اليومية التى نشرت نص خطاب رفعة النحاس باشا.

■ 20 يناير 1953:

استقالة حافظ عفيفى باشا، وجلالة الملك يكلف حسين سرى باشا بتشكيل الوزارة الجديدة.

■ 21 يناير 1953:

الوزارة الجديدة برئاسة حسين سرى باشا تحلف اليمين الدستورية، وقد عين فى الوزارة الجديدة عبدالفتاح عمرو باشا، سفير مصر فى بريطانيا، وزيرا للخارجية ومحمد هاشم باشا، وزيرا للداخلية، كما عين اللواء حسين سرى عامر، وزيرا للحربية.

■ 18 فبراير 1953:

استقبل جلالة الملك فاروق مستر «دالاس»، وزير الخارجية الأمريكية الذى أعلن أنه يحمل رسالة شفوية من الرئيس الأمريكى هارى ترومان إلى جلالة الملك المعظم.

وبعد المقابلة التقى وزير الخارجية الأمريكى والسفير الأمريكى مستر كافرى، برئيس الوزراء حسين سرى باشا، ثم عقدوا اجتماعا مع عبدالفتاح عمرو باشا، وزير الخارجية.

أعلن وزير الخارجية عمرو باشا أن المباحثات دارت حول توثيق العلاقة بين البلدين، ونشرت الصحف الأمريكية أن دالاس اقترح على الملك فاروق إقامة حلف دفاعى عن الشرق الأوسط يكون مركزه القاهرة، لإقامة حائط دون انتشار الشيوعية جنوبا، وأن جلالة الملك رحب بالفكرة وتجرى دراستها فى وزارة الخارجية المصرية.

■ 22 مارس 1953:

غادر عبدالفتاح عمرو باشا وزير الخارجية القاهرة إلى لندن فى زيارة رسمية إلى المملكة المتحدة، ولم يعلن عن سبب هذه الزيارة.

■ 23 مارس 1953:

أعلن فى القاهرة أن رئيس الوزراء البريطانى أنطونى إيدن قد استقبل وزير الخارجية المصرى فى حضور سلوين لويد، وزير خارجية بريطانيا العظمى، ولم يعلن شىء عن المحادثات التى دارت بين الطرفين.

■ 25 مارس 1953:

هاجمت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية وزير الخارجية المصرى عبدالفتاح عمرو، واتهمته بأنه يعمل لحسابه فى بريطانيا، وأنه تجاهل المشروع الذى عرضه دالاس على الملك فاروق، وأسرع إلى الإنجليز يسألهم رأيهم فى المشروع.

■ مايو 1953:

قبل جلالة الملك استقالة عبدالفتاح عمرو باشا، وزير الخارجية، والتى رفعها لجلالته صاحب الدولة حسين سرى باشا، رئيس الوزراء، وقد احتفظ رئيس الوزراء لنفسه بمنصب وزير الخارجية.

■ 10 مايو 1953:

أعلن أن رئيس الوزراء حسين سرى باشا تلقى دعوة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد غادر القاهرة أمس فى طريقه إلى واشنطن، يرافقه محمد هاشم باشا، وعدد من الصحفيين على رأسهم كريم ثابت باشا، وادجار جلاد باشا.

■ 20 يوليو 1953:

قامت أمس مظاهرات صاخبة فى نجع حمادى من الفلاحين العاملين فى تفتيش الأمير يوسف كمال، وقد هاجم الفلاحون قصر الأمير وأشعلوا النار فيه، ولكن الأمير استطاع الفرار ونجا بحياته، وقد وصلت قوات البوليس من مديرية قنا، وأعلنت حظر التجول فى مدينة نجع حمادى، والقرى المجاورة، وقد تمكن رجال البوليس من اعتقال حوالى (50) فلاحا هم الذين تزعموا

الأحداث، وعلم أن الفلاحين يحتجون على قلة الأجور التى يتقاضونها من التفتيش، حيث إن أجر العامل الزراعى فى اليوم قرشا صاغ، ويحتفظ مقاول الأنفار لنفسه بنصف قرش منها.

■ يناير 1954:

أعلن أن مصر وافقت على الدخول فى حلف جديد يضم العراق، وشرق الأردن، وتركيا، وسوف يكون مركزه القاهرة وتقف وراء الحلف الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا العظمى، وقد أعلن أن هدف الحلف هو الوقوف أمام الشيوعية.

■ 5 فبراير 1954:

أعلن أن توقيع الحلف الجديد سوف يتم فى القاهرة فى 15 مارس القادم، وسوف يوقعه نورى السعيد، رئيس وزراء العراق، ورئيس وزراء شرق الأردن، ورئيس وزراء تركيا، ودولة حسين سرى باشا، رئيس الوزراء المصرى، ووزير الخارجية.

وقد أعلن أن جلالة الملك دعا ضيوف القاهرة الكبار إلى مأدبة غداء تحية لهم بعد توقيع الحلف الجديد بمزارع جلالته بأنشاص.

■ 6 فبراير 1954:

انطلقت المظاهرات فى جامعات فؤاد، وإبراهيم، وفاروق، وخطب النحاس باشا مهاجما دخول مصر فى حلف عسكرى، واجتمع رؤساء الأحزاب هيكل باشا، وإبراهيم باشا، وعبدالهادى باشا، ومكرم عبيد باشا، وحافظ رمضان باشا، وأعلنوا جميعا رفضهم لدخول مصر الحلف الجديد، ولم يحضر الاجتماع المستشار حسن الهضيبى، رئيس جمعية الإخوان المسلمين، الذى أعلن فى خطاب له أمس نشرته صحيفة «الإخوان المسلمين» اليوم، أن مايراه جلالة الملك هو خير للوطن.

وكان حسن الهضيبى هو السياسى المصرى الوحيد الذى استقبله دالاس عند زيارته للقاهرة.

■ 10 فبراير 1954:

امتدت المظاهرات فشملت المدارس الثانوية فى جميع عواصم القطر، كما أضرب عمال غزل المحلة، وكفر الدوار، وعمال مصانع حلوان.

البوليس يحاول السيطرة على الأمن.

■ 12 فبراير 1954:

قامت أمس مظاهرات صاخبة فى جميع تفاتيش جلالة الملك فى مديرية الفؤادية، وبمدينة كفر الشيخ، وفى إدفينا، وفى أنشاص.

كما قامت مظاهرة صاخبة فى مدينة المحمودية، واتجه الفلاحون حيث أحرقوا قصر محمد باشا المكارى، كما قامت مظاهرات مشابهة فى بلقاس، واعتدت على منزل البدراوى باشا عاشور فى عزبته المجاورة.

■ 20 فبراير 1954:

أعلن عن استقالة وزارة حسين سرى باشا، وكلف جلالة الملك الفريق محمد حيدر باشا بتشكيل الوزارة الجديدة، وقد عرف أن الحكومة الجديدة سوف تكون حكومة عسكرية تحكم البلاد بالحديد والنار.

■ 21 فبراير 1954:

شكل محمد حيدر باشا، وزارته الجديدة، واحتفظ لنفسه بوزارة الحربية، وتولى الخارجية كريم ثابت باشا.



ترومان

مظاهرات بجامعات فؤاد وإبراهيم وفاروق تعبر عن فرحها بعد تصديق ملك مصر المعظم على تخفيض عقوبات الإعدام على بعض الضباط إلى الأشغال الشاقة

■ 20 مارس 1954:

عرف أنه قد تم تسريح أكثر من 250 ضابطا من ضباط الجيش، كما أحيل إلى الاستيداع 600 ضابط من ضباط البوليس.

ظهرت منشورات الضباط الأحرار مرة أخرى تدعو المواطنين للهدوء، وتعدهم بأن أيام الطغيان قد قاربت على الزوال.

■ 21 مارس 1954:

اشتعلت المظاهرات من جديد، وقد اجتمع رجال الأحزاب، وناشدوا الملك ضرورة عودة الديمقراطية وإجراء انتخابات للبرلمان.

أعلن النحاس باشا ضرورة دعوة برلمان 1950 للاجتماع، لأنه البرلمان الشعبى الذى لم تزل صفته الشعبية قائمة.

نشرت الصحف الأجنبية أن حالة النظام قد وصلت إلى الحضيض، وأن السفير الأمريكى نصح الملك بضرورة إجراء انتخابات وعودة الديمقراطية للبلاد، والتخلص بأسرع وقت من الحكومة العسكرية.

■ 22 مارس 1954:

أعلن رئيس الوزراء الفريق محمد حيدر أن جلالة الملك قد قرر إجراء الانتخابات لمجلس النواب فى 14 يوليو القادم على أن تكون انتخابات الإعادة فى 21 يوليو، وفى أغسطس تتم انتخابات مجلس الشيوخ، وطالب الشعب بالهدوء.

■ 24 مارس 1954:

بدأت جميع الأحزاب فى الاستعداد للانتخابات، وقد أعلن عن محاولة إيجاد صيغة للاتفاق بين الأحزاب ولكن الوفد رفض.

■ 25 مارس 1954:

محاولة فاشلة للاعتداء على رفعة النحاس باشا أثناء خروجه من النادى السعدى، وفشل البوليس فى القبض على الفاعل، ولم يصب رفعة النحاس باشا بشىء، وإن كان قد قتل حارسه الخاص بدوى عبدالحميد السيد.

■ 15 يوليو 1954:

أجريت الانتخابات أمس، وتحدث المواطنون جميعا عن التدخل السافر فى الانتخابات، النتائج الأولية تشير إلى عدم حصول أى حزب على أغلبية تمكنه من تشكيل وزارة منفردة.

■ 17 يوليو 1954:

أعلنت نتيجة الانتخابات، وكان الحزب الفائز بأكثر المقاعد هو جمعية الإخوان المسلمين، يليها الحزب السعدى، والأحرار الدستوريون، والكتلة، أما حزب الوفد فقد حصل على خمسة مقاعد فقط.

■ 22 يوليو 1954:

كلف جلالة الملك المستشار حسن الهضيبى، بتشكيل حكومة ائتلافية تضم جميع الأحزاب، عدا الوفد، وقد عرف أن الإخوان سوف يحتفظون بوزارة الخارجية، حيث يتولاها الشيخ «..» ووزارة الداخلية يتولاها الصاغ صلاح شارى، ووزارة المعارف العمومية، سوف يتولاها الأستاذ سيد قطب، وستوزع باقى الوزارات على الأحزاب الأخرى.

■ 23 يوليو 1954:

أذاع الراديو بيانا من القوات المسلحة يقول فى مطلعه: «اجتازت مصر فترة عصيبة من الرشوة والفساد..».

وأعلن البيان أن الجيش تولى المسئولية فى البلاد.

وعرف أن عددا من طائرات سلاح الطيران المصرى قد تحركت مساء أمس إلى معتقل الطور حيث أفرجت عن الضباط الذين كانوا يقضون عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، كما اتجهت مجموعة من الطائرات إلى ليمان «أبو زعبل»، فأفرجت عن باقى الضباط المحبوسين.

واجتمع جميع الضباط فى مبنى القيادة بعد استيلاء الضباط الأحرار عليه.

■ 26 يوليو 1954:

غادر الملك فاروق مصر على متن اليخت المحروسة بعد أن تنازل لولى عهده الطفل أحمد فؤاد الثانى عن العرش.■

والباقى معروف...

مذكرات سكرتيره التى لم تكتب أبدا:

مؤامرة أحمد فؤاد لخلع أبيه!



محفوظ عبد الرحمن

في 26 يوليو 52 اهتم الملك فاروق الذى تنازل عن العرش بدون مقاومة بمراسم خروجه، الأمر الذى بدا مدهشا إن لم يكن مرهقا، وكان فى وداعه اللواء محمد نجيب «زعيم الحركة»، فلم تكن قد تسمت بعد باسم الثورة، وقال فاروق له: لقد سبقتمونى فيما فعلتم.. ولو انتظرتم لكنت قد فعلت ما فعلتم.

وهى كلمة لم يعرها أحد اهتماما، لأن الأمور السياسية ليست بالنيات، وربما أيضا لأن الجميع آنئذ عرفوا ما نعرفه نحن اليوم، أنه لا فاروق ولا محمد نجيب أدرك ما حدث!ولا ندرى هل كان فاروق متشائما فأدرك أنه لن يعود أبدا وهكذا استراح وأراح، أم أنه كان متفائلا فظن أن ما حدث زوبعة فى فنجان وإن كانت الأحداث بعد ذلك قد أوضحت أنه كان عمليا ومتوافقا مع ما حدث إلى حد مدهش.

أما محمد نجيب، فمن خلال مذكراته - وليته ما كتبها - كان يرى أن ما حدث هو حركة إصلاحية أخلاقية. ولم ير لها أى بعد ثورى، ولو أن ما حدث فى يوليو 1952 لم يحدث لما كان فاروق قد فعل شيئا مما ألمح إليه فهو حديث المأزوم الذى يعد بالصلاة والصوم، فإذا انتهى الأمر لا صلى ولا صام، على أى حال هذا تصور خيالى جدا، فنحن نتصور أن ثورة يوليو لم تقم. وهذا مستحيل طبعا لأنها كانت ستقوم فى أغسطس أو شهر آخر، وفى 52 أو 53 أو فى أى عام آخر ويقودها جمال عبد الناصر أو أى زعيم آخر.

لكننا نزعم أن الأمور سارت على ما هى عليه إلى الآن، وفاروق ملك مصر والسودان وهذه هى ذكريات سكرتيره السرية التى لم تكتب أبدا..

من مفكرة السكرتير

لا ننام هذه الأيام، فالأزمات السياسية متوالية، والموضوع الذى تدور حوله هذه الأزمات هو مشروع تحت عنوان «السد العالى» والمشكلة هى فيمن يساعدنا فى هذا المشروع صاحب الجلالة يعتقد أن الأمريكان هم أصلح من يقدمون المساعدة فيه، ولكن الحكومة تعتقد أن بريطانيا العظمى لا يمكن أن تفلت هذه الفرصة، وقد قال لى مولانا فى لحظة صفاء أنه كان يتمنى تحقيق النبوءة التى كتبها مجهول بأن بريطانيا صارت دولة من الدرجة الثانية فى عام 56، ولا أدرى لماذا هذا العام بالذات، وطبعا صاحب الجلالة يكره الإنجليز وهى كراهية وراثية، ولكن ليس معنى هذا أنه يحب الأمريكان، فهو يعرف أنهم يعدون له خازوقا أفظع من خازوق الإنجليز.

وقد استبعدت الحكومة معونة حلفائنا وجيراننا الإسرائيليين، فهم لا يمتلكون المال أو الخبرة ويريدون كل مياه النيل، ولا تستطيع الحكومة التعاون مع إسرائيل حتى لو كان العرض جيدا، فالناس لا يحبونهم، والتطبيع مع إسرائيل بطىء جدا، وحتى وزير الأشغال «وهو يهودى الأصل» همس لي ذات مرة أن مشروع السد العالى وَهْم لن يتحقق أبداً.

فكرت فى الاستقالة هذا رجل مجنون أيقظنى فى الصباح الباكر لكى يتحدث معى عن عيد ميلاده القادم ، وكنا قد احتفلنا فى 11 فبراير الماضى فى احتفالات لم تر الدنيا لها مثيلا، وقالت الصحف الأجنبية التى صادرناها طبعا أنه أنفق فى الليلة الواحدة ما يطعم فلاحى مصر فى عام، وأن ميزانية مصر تأثرت لأعوام بسبب هذه الاحتفالات الفخمة.

وكان الموضوع الذى طرحه غاية فى الغرابة، «قلت فى مذكراتى من قبل أنه صار مجنونا»، فلقد شرح لى أن شعبه المحب له يستحق منه العطف والرعاية وأنه خلال 58 عاما حكم فيها البلاد أسبغ على كثير من رعاياه شرف تقبيل يده، وهو ما يتنافس فيه كبار رجال الدولة، لكنه قرر أن تشمل مظلة القبل كل المواطنين، ولذلك طلب منى حصر أسماء المواطنين الذين لم يقبلوا اليد الملكية على أن يتم نعمته عليهم قبل 11 فبراير 1997، ولما أبديت لجلالته قلقى بالنسبة للمتمردين والشيوعيين، والذين لا يستحمون، أبدى اهتماما وطلب منى «لستة» بأسمائهم وإبلاغ معالى وزير الداخلية بذلك.

اتصل بى صديقى القديم المهندس الزراعى عادل إمام، وقال لى أنه قام بعمل فرقة مسرحية، وأنه يريد من صاحب الجلالة أن يشرف الافتتاح.. وطمأنته ووعدته خيرا ولو أننى أعرف أن هذا لن يحدث فلقد سبقت ذلك عدة محاولات، ولقد تحدثت منذ عامين أو ثلاثة مع رئيس الديوان فنظر فى الملف الخاص بالمهندس عادل إمام وقال لى غاضبا: كيف يمثل أمام مولانا ممثل ليس أزرق العينين ذهبى الشعر!

ثم ما تقول الأميرات هل تريد لنا سكندال..!

الأمير أحمد فؤاد

انقسام حول تمويل مشروع السد العالى، فبينما يعتقد الملك أن الأمريكان هم الأصلح ترشح الحكومة المصرية بريطانيا العظمى وتستبعد التمويل الإسرائيلى

عادل إمام يكوِّن فرقة مسرحية ويطلب من صاحب الجلالة تشريفه فى الافتتاح وسط مخاوف من رفضه لأن «عادل» ممثل ليس أزرق العينين وشعره ليس ذهبيا!



عادل إمام



عبدالحليم حافظ

ولما كان البعض يتهمونني بأنني من المثقفين «أى اليساريين» فلقد استمعت إلى صديق قديم منهم قال لى:

البلاد مليئة بالمواهب مثل أحمد زكى، ومحمود ياسين وكلهم محبون للتمثيل لكنهم لا يجدون فرصة، هل من المطلوب أن يلونوا عيونهم وشعرهم.

ورأيت كلامه معقولا، لكن كيف يمثل شخص أسمر اللون أسود العينين، أنا متعجب فعلا، فالتمثيل له شروط للأسف ليست موجودة فيهم.

عقدنا اليوم اجتماعا مطولا بالسراى حول شئون الأمن، ورغم أنه فى الغالب اجتماع روتينى إلا أنه كان مهما لوجود بعض المستجدات، فلقد أدهشنا مدير الأمن بالنشاط السرى لكتائب جمال عبد الناصر، ولما سأل معالى أنطوان بوللى باشا وزير الكهرباء عن هذا، قال مدير الأمن أنها كتائب مسلحة سرية تتسمى باسم الضابط الذى حاول القيام بانقلاب فى يوليو 1952 وتعتبره شهيدا، ولما ذكرت لمدير الأمن الشرائط السرية المسجلة عليها أغان أنهم وضعوا أيديهم فعلا عليها وهى لمطرب مجهول اسمه عبد الحليم حافظ فلما سألت إنجى هانم.. مديرة أمن الحرملك: لماذا لم يقبض عليه: قال أن هذا المطرب المجهول اكتشفوا أنه مات فى مستشفى أحمد ماهر بسبب البلهارسيا.

فبدأ الامتعاض على وجوه الجميع، وأعتقد أن هذا سيكون مسمارا فى نعش مدير الأمن، ولابد من إبعاده عن منصبه فكيف يذكر كلمة بلهارسيا فى هذا الاجتماع الراقى!

وما كدنا ننتهى من الاجتماع حتى أشرق على المكان مولانا الملك المعظم بطلعته البهية فأيقظ الاهتمام بالأمن. قال مولانا أنه يعرف جيدا من يتآمر عليه.

إنهم ليسوا الشيوعيين.. ولا كتائب جمال عبد الناصر ولا الوفديين ولا الإخوان ولا عملاء السفارة البريطانية.. فلما انصتنا قال أنه الأمير أحمد فؤاد.

ولما همهمنا معترضين قال أن أحمد فؤاد ينتظر العرش منذ زمن وقد بلغ الآن عامه الرابع والأربعين وبالتأكيد يتآمر ليحصل على العرش ولكن بمعاونة من؟

ولما أبدى مدير الأمن تشككه فى هذا الكلام «نفاقا للملك بلا شك» قال مولانا أنه يعتقد أن أحمد فؤاد يناصره الإسرائيليون فهو متزوج منهم.

مادام الملك شك فى ولده فلابد أنه أصابه الجنون، وإذا لم يكن مجنونا فهذا بداية صراعات لا ندرى متى تنتهى.

طلب منى صاحب الجلالة الحضور إلى غرفته وأمرنى بإغلاق الباب وكانت حالة صاحب الجلالة مزرية وعرفت السر عندما تكلم فقد طلب منى الإشراف شخصيا على سفر صاحبة الجلالة الملكة ناريمان إلى واحة سيوة لافتتاح مركز الرعاية للعاملات فى مصنع المياه المعدنية.

وهو موضوع يستحق القلق فعلا، فلابد من الطائرات لنقل الضيوف ورجال الإعلام.

وترتيب الدعوات للصحفيين من جميع أنحاء العالم، ولابد من أستاذ جامعى أو أكثر يشرح كيف أن هذا بديل لنهر النيل الذى ينضب.

وذلك حتى لا يقول أحد أنه مشروع لصالح ابنة مولانا. وكل هذا ممكن.. المشكلة الحقيقية هنا: فمولانا الملك المعظم ينتظر فرصة سفر الملكة ويستعين بمعالى وزير الكهرباء بوللى باشا لإطفاء النور فى الجناح الملكى على حسناء دون العشرين دائما.

وغالبا ما تنتهى الليلة بمأساة.

والمشاكل التى يحدثها بوللى باشا مقدور عليها. مثل اختطاف البنات ولكن المشكلة التى لا يمكن حلها هى حالة مولانا فى الصباح إذ يغلق على نفسه ويظل يبكى أياما!

وبالطبع مثل هذه الأمور لابد أن تصل إلى صاحبة الجلالة ولقد سمعتها ذات مرة تعلق على ذلك بقولها تأخذ القرعة اللى خدته أم الشعور!!

ومازلت أبحث عن معنى هذا المثل، ولقد قال لى صديق أنه مثل سوقى، لكننى لا أصدق أن صاحبة الجلالة تقول كلاما سوقيا.

حدث زلزال اليوم، الله أعلم بما سيحدث بعده، فلقد ضبطت أجهزة أمن السراى نسخة خطية بعنوان «المحروسة»، وقيل فيما قيل أن مؤلفها لواء شرطة سابق اسمه سعد الدين وهبة: وأحدث هذا حرجا كبيرا لوزير الداخلية الذى أصدر بيانا ينكر فيه أن سعد الدين وهبة كان ضابط شرطة فى يوم من الأيام.. وقامت الداخلية بالقبض عليه لمقارنة خطه بالخط الذى كتبت به المسرحية.

ولقد اتصل بى صديق قال لى أن C.N.N تذيع برنامجا تقول فيه أن «المحروسة» مسرحية قديمة كتبها المؤلف فى الستينيات وأنه كتب مسرحية أخرى بعنوان «المحروسة 2015» وأنه فى الأولى سامحنا الله. هاجم الملكية وأنه فى الثانية هاجم التطبيع مع إسرائيل.

وهو ما اعترف به فعلا فى تحقيقات الأمن، ولقد قال صديق لى أثق فيه أنه هو الذى تطوع بالاعتراف وأنه كان فخورا جدا بما فعل.. سبحان الله.

ومثل هذه الأعمال الانتحارية كثرت هذه الأيام وبصراحة أنا لا أفهمها، قد أفهم أن يكون هناك من يبدى الثورية مثل فيكتور هوجو أو فولتير، أما أن يفخر كاتب بمسرحية أبطالها من السوقة والسفلة والخفراء وصغار الموظفين فهذا ما لم أفهمه أبداً، ولقد اطلعت على تقرير يقترح تلفيق قضية للكتاب على أساس أنهم كونوا تشكيلا عصابيا، وهو ما رفضه رئيس اتحاد الكتاب ووكيل مجلس الشيوخ الذى أنكر أن فى مصر كاتبا يهاجم الملكية أو يكتب عن السوقة.

وعندما سألت عن الأسماء المقدمة أصابتنى الدهشة فكلهم نكرات لا يعرفهم أحد.. ومن الأسماء التى أذكرها أسامة أنور عكاشة وهو موظف فى شركة صغيرة ومن سكان الحلمية الجديدة، ووحيد حامد.. وهو موظف صغير فى الميرديان، وأيضا شخص آخر موظف صغير فى كوم حمادة اسمه محفوظ عبدالرحمن. ■



مقبرة نازلى فى جبانة «الصليب المقدس» بأمريكا

لم يتوقع «جيم تيبتون» أن تجد فكرته الغريبة ذلك الصدى الواسع بين مستخدمى شبكة الإنترنت، فعندما طرأ على ذهنه إنشاء موقع إلكترونى خاص بتسجيل المقابر فى مختلف أنحاء العالم، ظن لأول وهلة أن الأمر سيكون مقبضا بالنسبة للكثيرين، ولم يتوقع لفكرته أن تلقى قبولا أو حماسا يجعل من الموقع مادة جذابة تتناسب مع هوايته غير المألوفة، وهى زيارة المقابر وخاصة مقابر المشاهير!

ترفع شعائر «وحدوووووه أون لاين»:

مقابر افتراضية للأسر الملكية!

«تيبتون» بدأ فى العمل على الموقع الإلكترونى منذ عام ١٩٩٥ عندما أدهشه عجز محركات البحث الإنترنتية - على قوتها - عن إيجاد معلومات وصور ومواقع للقبور، مما دفعه لتنفيذ حلمه فى تصميم مكتبة تعد الأولى من نوعها تختص بتدوين كل ما يخص المقابر فى العالم كله، بدءا من مقابر مشاهير الفن والسياسة والتجارة، وحتى مقابر العائلات والأفراد العاديين، وفى بدايات عمله على الموقع الذى أعطاه اسما مباشرا هو «ابحث عن قبر» - Find a G rave - فوجئ «تيبتون» بأن هناك عشرات الآلاف فى مختلف دول العالم يشاركونه نفس الهواية بينهم شقيقته جنيفر التى منحت لقب «ملكة» البريد الإلكترونى، وهى المسئولة عن الرد على استفسارات زوار الموقع وإرشادهم فى كل ما يتعلق بما تحويه المكتبة من معلومات وكذلك استقبال ما يرسلونه من معلومات جديدة يتم تصنيفها وإلحاقها بالموقع.

وفى التعريف بكل من هؤلاء السبعة المؤسسين حرص كل منهم على ذكر أحب هواياته، وكذلك أفضل القبور التى شدت انتباهه وأكثرها جمالا من وجهة نظره، وأحدهم يرى فى جبانة «البروتستانت» فى روما أنها من أفضل المدافن على الإطلاق، بينما يرى مصدر الموقع «إيه جيه ماريك» أن قبر الممثل الأمريكى «همفرى بوجارت» من أروع وأجمل المقابر، وترى إحدى مسئولات المراسلات أن جبانة «ماونت أوليف» الأمريكية لها من التفرد المعمارى وندرة الأشجار ما يجعلها أحد أكثر الجبانات أناقة وجاذبية، الغريب أن الشقيقين المؤسسين «جيم» و«جنيفر تيبتون»، ومعهما مسئولة المراسلات «تانيا سميث» أجمعوا على أن قبر «آل كابونى» من أجمل المقابر المثيرة من الناحية الجمالية والمعمارية، فضلا عن تاريخه غير التقليدى، بينما تؤمن «جنيفر» أن بوسع أى مقبرة أن تحمل جماليات شاعرية متفردة فى الشتاء وأثناء سقوط الأمطار.

موقع «ابحث عن قبر» - نتيجة لهذا الجهد - أصبح الموقع التوثيقى الأول من نوعه الذى يستند إليه المهتمون بتاريخ العائلات كما يرجع إليه العديد من الباحثين سواء عن الجماليات المعمارية أو غيرها، فى الوقت نفسه يرى مؤسسو الموقع أنه بمثابة «إعادة إحياء» لأعزائنا المتوفين وتدوين لكل ما يخصهم فى حياتهم الحالية، فى المقابر التى يتعامل معها «جيم تيبتون» ورفاقه باعتبارها «مسكن الأموات»!

مقابر الفراعنة تحتل مكانة بارزة بين مواقع المقابر «المصرية»، وكذلك يضم الموقع الإلكترونى المعلومات الأساسية التى لا خلاف حولها الخاصة بتاريخ ملوك الفراعنة، وهو ما يجد إقبالا شديدا بين زوار الموقع، كما أن البحث عن مقابر الأسر الملكية الأوروبية وتتبع تاريخها كذلك يعد من أكثر العناصر المطروقة على المحرك البحثى لموقع «ابحث عن قبر»، حيث يوثق الموقع لمقابر العائلة المالكة البريطانية، وكذلك العائلات الملكية الدنماركية والإسبانية والهولندية.

على هذا الموقع كذلك نجد توثيقا لمقابر العائلة المالكة المصرية، وعلى رأسها مسجد الرفاعى الذى يضم رفات أسرة محمد على كلها، وعلى الصفحة الخاصة بمصر كذلك صور ضريح الملك فاروق، بينما لم يتم إلحاق صور الأميرات والملكات المتوفيات بالموقع فيما عدا عدة صور كجبانة الصليب المقدس «بلوس أنجلوس» التى تضم رفات الملكة «نازلى» الأم.

وبخلاف مقابر العائلة المالكة المصرية، يضم موقع «ابحث عن قبر» معلومات وصورا لأشهر الشخصيات المدفونة بمصر، وعلى رأسهم شاه إيران محمد رضا بهلوى المدفون بمسجد الرفاعى، حيث يعرض الموقع الإلكترونى صور ضريحه، وكذلك صورة شخصية لـ «د. فتحى عرفات» شقيق الرئيس الفلسطينى الراحل «ياسر عرفات»، حيث لم يستطع القائمون على الموقع التوصل لصورة قبره، فاكتفوا بالإشارة إلى دفن جثمانه بمقابر «الرملة» بالقاهرة، وقد حرص مصممو الموقع الإلكترونى على إلحاق صور الرئيسين المصريين «السادات» و«عبدالناصر»، فيضم الموقع صور «النصب التذكارى للجندى المجهول»، الذى ترقد فيه رفات الرئيس الراحل «أنور السادات»، فيما لم يتوصل القائمون على الموقع لصور مقابر عائلة «جمال عبدالناصر» التى تضم رفات الرئيس «جمال عبدالناصر»، ويعرض الموقع بدلا منها صورة للنعش الرئاسى محمولا على أعناق الجماهير فى جنازته الشعبية المهيبة. ■

مقابر الفراعنة لها جزء خاص فى الموقع.. وتضم جبانة فاروق وشقيق الرئيس الفلسطينى «فتحى عرفات» وشاه إيران فى مسجد الرفاعى!

ضريح الملك فاروق

داليا هلال



فى أوروبا والدول المتقدمة.. الشعوب تطالب بإسقاطهم وإقامة النظام الجمهورى:

ملوك الكوتشينة!

أبرزهم ملكة «إنجلترا» التى تمد نفوذها فى 53 دولة.. والمواطنون يعتبرونها صورة لا لزوم لها

داليا هلال

لا يزال البريطانيون يذكرون عبارة الملك «فاروق» المأثورة التى قال فيها «عما قريب لن يكون هناك سوى خمسة ملوك فى العالم كله، ملوك الكوتشينة الأربعة، وملك إنجلترا».. العبارة التى عكست مدى الثقة فى استقرار النظام الملكى البريطانى هى نفسها التى يستدل بها أنصار إعلان الجمهورية فى بريطانيا على شيخوخة الملكية بعد خلع قائلها، وبعد أن أصبح النظام الملكى الآن - فى رأيهم - مجرد هيكل مخوخ يسكنه الفساد والفضائح والترهل المالى والسياسى حتى وإن كان يتخفى وراء ستار «الملكية الدستورية» الذى تتمسك به أكثر الأنظمة الملكية الآن!

أحد أوجه تداعى الملكية فى «بريطانيا» رصدته صحيفة «الجارديان» بشكل غير مباشر فى طبعتها الإلكترونية الأخيرة عندما اعتبرت دعوة وزير العدل «مايكل ويلز» لابتكار شعار قومى هى آخر شىء يمكن للمواطن البريطانى أن يحتاجه الآن، وقالت الصحيفة إن فكرة الشعار تعكس حث المواطنين على التوحد حول قضايا الانتماء لأرض الوطن والدين والعرق وكلها قضايا يختلف البريطانيون حولها نظرا للتباين الحضارى الذى تشهده المملكة والدول الخاضعة لتاجها، وأشارت «الجارديان» إلى سير بريطانيا على نهج الولايات المتحدة كعادتها مؤخرا، وهو تلميح يشى بتبعية «بريطانيا» التى يراها الكثيرون مقدمة لانهيار النظام الملكى نفسه، وفى تحليلها لدعوة وزير العدل قالت «الجارديان» إن الشعار المتوقع إعلانه وطباعته على كل الوثائق الرسمية قريبا يتناقض مع الطبيعة الفيدرالية للتاج الملكى الذى لازال يبسط سطوته على 53 دولة حول العالم أعضاء فى الكومنولث البريطانى بعد نيل استقلالها أو الحكم الذاتى.

وبرغم أن الهيكل الملكى يشكل «الناحية الشرفية» فى الحكومة فيما تعد الوزارة ورئيسها هى الناحية الفعلية فى تلك الحكومة كما هو متعارف عليه فى الدستور البريطانى منذ القرن التاسع عشر، إلا أن عددا كبيرا من البريطانيين الآن يرون أن ذلك الجانب الشرفى يكلفهم الكثير، فحضور العائلة المالكة للمراسم الرسمية والبرتوكولية باسم بريطانيا سواء داخلها أو فى العالم، باسم «الكومنولث» لهو أمر مكلف حتى وإن كان البرلمان يتولى تحديد نفقاته من خلال «قائمة الأشغال المدنية» التى تتحدد مخصصاتها من عائدات «الضياع الملكية»، وفى الوقت الذى أكد فيه المسئولون الماليون أن «ضياع التاج» قدمت ما يزيد عن 170 مليون إسترلينى للخزانة فى إحدى السنوات المالية مقارنة بـ 40 مليون إسترلينى فقط لنفقات الذات الحاكمة، فإن معارضى النظام الملكى يؤكدون أن نفقات العائلة المالكة رسميا لا تقتصر على الذات الملكية فقط، وإنما تمتد للدوقات والأمراء والأميرات والإيرلات وبعضهم يوقف له ضيعات بعينها لتغطية نفقاته ومنها دوقية «كورن وول» المخصصة لنفقات الابن الأكبر للملك أو الملكة، فضلا عن تخصيص نحون 15,5 مليون استرلينى سنويا لبدل سكن للذات الملكية وحوالى 6 مليون استرلينى أخرى سنويا كبدل سفر، وكلها نفقات مستقطعة من الضرائب التى يقدمها المواطن العادى.

الأصوات المطالبة بإسقاط النظام الملكى واستبدال الحكم الجمهورى ●

صورة للملك تشارلز الثانى

الملكة اليزابيث .. صاحبة التاج البريطانى



الجمهوريون يحرقون صور ملك «إسبانيا»
والعائلة الحاكمة تشن حملة دولية لتحسين صورتها

الديمقراطى به ترى فى المقام الأول أن الشكل الملكى نفسه بات صورة عتيقة من مخلفات العصور السحيقة، وبينما يعتبر المحافظون أن بقاء العائلة الحاكمة على عرشها لما يزيد عن 600 عاما وحده كافيا لضمان استقرارها لما يقل عن 6 قرون أخرى، فإن المعارضين يرون أن عمر الحكم الملكى نفسه يشى بترهله وشيخوخته وينادون بتخلص بريطانيا من دمائها الزرقاء بعد أن جثمت فوق أنفاسهم فترة كافية، ويدعو هؤلاء إلى تكرار تجربة «جمهورية الكومنولث الإنجليزى» التى قامت فى أعقاب إعدام الملك الطاغية تشارلز الأول عام 1642 ولم تستمر فعليا أكثر من 10 سنوات قبل أن تتحول لديكتاتورية عسكرية على يد القائد «أوليفر كورمويل» لمدة ثمانى سنوات أخرى عادت بعدها إنجلترا مملكة مجددا على يد تشارلز الثانى عقب تنحى الحاكم العسكرى ريتشارد كورمويل - الابن - لصالح الملك عام 1660. ويرى عدد ممن يعتبرون أنفسهم إصلاحيين ضرورة تكرار هذه التجربة مع تنقيحها والاستفادة من أخطائها، حيث أصبح الشكل الجمهورى الدستورى هو الشكل الأكثر ديمقراطية والأكثر قبولا لدى الجماهير منذ أواخر القرن العشرين فيما يبدو معه النظام الملكى مجرد إطار زائد عن الحاجة يمكن الاستغناء عنه دون خسارة فعلية، وعلى ذلك فإن رفع سلطة الملك الفعلية عن الكنيسة البريطانية وإحالة أمورها الإدارية والدينية لأسقفية «كانتربرى» مع الإبقاء على رئاسة فخرية أو شرفية للملك على خلاف السائد فى العصور الوسطى يعد مبررا قويا لدى التيار الجمهورى الإصلاحى من أجل التخلص من عبادة الملكية المخملية المطرزة بأموال الضرائب!!

دعوة إسقاط الملكية لم تقتصر على حدود الجزيرة البريطانية، وإنما وجدت لها صدى



تشارلز وابنه وليام

مستقبل الملكية «البريطانية» مرهون بالأمير «وليام».. والمراقبون يرونه غير جاد فى الإبقاء على العرش!

واسعا داخل دول الكومنولث وعلى رأسها كندا التى يتنامى داخلها التيار الجمهورى يوما بعد يوم، وهو التيار الذى يرى فى تطبيق نظام الحاكم العام لكندا تحت لواء التاج البريطانى نوعا من الرياء الدستورى - إن جاز التعبير- حيث يتنافى الوضع مع استقلال دولة بحجم كندا ويرى الكنديون أنه ضرب من السخف أن تتولى ملكة إنجلترا حضور المناسبات الرسمية الدولية باعتبارها رئيس الدولة فى ظل وجود الحاكم العام الأمر الذى تتحول معه كندا - على إستراتيجية موقعها - إلى مجرد مقاطعة تابعة للتاج القابع فى قارة أخرى !!

«الكنديون» كذلك أكثر تركيزا على سلبيات التاج البريطانى ويرون فى فضائح العائلة المالكة أسبابا قوية لمحاكمتها وخلعها عن نظامهم السياسى، وبالنسبة لهم فإن الطريقة المثيرة للشك لمصرع الأميرة ديانا وعلاقة تشارلز المشينة التى انتهت بزواجه من باركر، وتكرار زيجات وطلاقات أفراد العائلة البريطانية كلها أمور تدعو لتقييم الكنديين لحكامهم، وهؤلاء يطرحون النظام السياسى الحالى كبديل للتاج الملكى، فلا مانع على الإطلاق من أن يتحول منصب الحاكم العام الذى تشغله حاليا السمراء «مشيل جون» - إلى منصب رئيس الدولة وهيكلة المستشارية والوزارة على هذا الأساس، فكل ما يتطلبه الأمر - فى رأى هذا التيار المعارض هو خدمة «التاج البريطانى» من الصورة السياسية «لكندا» التى لن تتأثر كثيرا حسبما يقولون.

الدعوة الكندية - وإن كان بعض المراقبين يراها غير جادة حتى الآن - ليست الوحيدة فهى كذلك لها من يؤيدها فى استراليا ونيوزيلاند والباربادوس وغيرها من دول الكومنولث التى ترى أن التمسك بالتاج الملكى بات فكرة لا مبرر لها، إذ أن الملكة إليزابيث نفسها لن تظل تحكم

للأبد، وموقف تشارلز بات واضحا بعد زواجه بينما لا يبدى الأمير وليام استعدادا فعليا للبقاء على عرش أجداده برغم كل محاولات إعداده، لا سيما أنه سيرهن استقلاليته وحريته الشخصية - وقرار زواجه فى يد البلاط الملكى دون مقابل سوى بعض الشكليات التى ربما تقلصت فى المستقبل القريب كما يتبنأ الجمهوريون فى الكومنولث.

على جانب آخر يرى المراقبون أن النشيد القومى فى دول «الكومنولث» يمثل قمة ازدواجية الولاء لدى المواطنين، وهى نقطة أخرى يستخدمها دعاة الجمهورية فى هجومهم على النظام الملكى، إذ إنه من غير المقبول فى القرن الواحد والعشرين أن يترنم المواطنون بنشيدين وطنيين أحدهما يدين بالولاء صراحة لشخص رئيس اتحاد «الكومنولث» أو الذات البريطانية الحاكمة، وهو نشيد «فليحفظ الله مليكتنا»، فى الوقت الذى يتغنى فيه نفس المواطن بنشيد وطنى آخر يدعو للولاء لوطنه الذى يحيا فيه، حتى وإن كان نشيد الملكة لا يؤدى إلا إبان زيارتها الرسمية، فالمبدأ نفسه يراه الجمهوريون مدعاة للسخرية، إذ إن أغلب رعايا «الكومنولث» خاصة الشباب والأطفال قد لا يسعفهم الحظ بمشاهدة «مليكتهم» التى ترأسهم من قلعتها وراء أعالى البحار، بل إن فكرة «النشيد الوطنى» أو القومى نفسها تنتفى فى ظل وجود نشيدين أحدهما يتعارض مع الآخر صراحة حين يدين بالولاء للملكة فى عبارات قوية من نوعية «فلتحيا مليكتنا.. فليحيا التاج.. ولتشملها يارب بالنصر والسعادة والمجد.. ليدم حكمها لنا.. فليحفظ الله مليكتنا»!!

وإذا كان للملكية «البريطانية» وضع خاص - أقرب للشذوذ - نظرا للطبيعة مابعد الاستعمارية التى تغلف علاقة العائلة المالكة بحكومات

محللون غربيون: النظام الملكى لم يعد مقبولا.. والجمهورية هى الشكل الأقرب للحكم الديمقراطى فى القرن الواحد والعشرين



العائلة الحاكمة فى بلجيكا



الحاكم العام الكندية

العائلة السويدية الحاكمة

«الكومنولث» التابعة لها، فإن ذلك لا يمنع اتفاق عدد لايستهان به من المحللين فى مختلف أنحاء العالم حول نقطة شديدة الأهمية وهى أن النظام الجمهورى فى أحيان كثيرة قد لا يختلف عن النظام الملكى لاسيما فى ظل استبداد بعض رؤساء الجمهوريات أو فرض الحكم العسكرى أو الاستمرار فى السلطة بشكل غير دستورى إلا أن نقطة توريث السلطة فى العائلات المالكة تظل أكثر أركان هذا النظام ضعفا حتى وإن كان الملك لا يحكم، وهو المبرر الذى يتيح لدعاة الجمهورية المطالبة بقوة بإسقاط الملكيات ضمانا لتوفير أحد أوجه الحريات السياسية للمواطنين، وهو حق اختيار رئيسهم.

الملكية «الإسبانية» كذلك ليست أفضل حالا من جارتها «البريطانية» حيث شهدت «مدريد» الشهر الماضى مظاهرات - وصفت بأنها الأجرأ - تعترض صراحة على استمرار حكم الملك «خوان كارلوس» قام فيها عدد من المتظاهرين بحرق صور الملك والملكة، منددين برضوخ إسبانيا تحت الحكم الملكى، السلطات الإسبانية بحسب ما نقلته لوكالات الأنباء، أكدت أن عدد المتظاهرين كان محدودا فى الوقت الذى أشار محللون «إسبانيون» بالصحف المحلية إلى أن مظاهرات مماثلة سبق أن تكررت فى «برشلونة»، وغيرها من المدن الإسبانية قبل أن تنتقل إلى العاصمة وهو مؤشر اعتبره عدد من الصحف الإسبانية خطيرا يشى بالحرج الذى وضعت فيه عائلة «كارلوس» الحاكمة إلى حد اضطرار الملك إلى إلقاء كلمة بإحدى الجامعات هناك دافع فيها بشدة عن نظامه الملكى قائلا: إن الملكية البرلمانية التى تدعم الدستور وفرت للبلاد أطول فترة من الرخاء والاستقرار على امتداد التاريخ الإسبانى، كما ثار عدد من المنظمات الحقوقية الأوروبية إزاء سجن عدد من المتظاهرين بتهمة إهانة الذات الملكية، الأمر الذى دفع عائلة «كارلوس» المالكة لشن حملة إعلامية موسعة لتجميل صورتها خارجيا!

أما أكثر النوادر التى يتندر بها دعاة الجمهورية فى أوروبا الآن فهى تتعلق بخبر نشرته وكالات الأنباء عن الأميرة النرويجية «مارتا لويس» التى زعمت فيه قدرتها على رؤية الملائكة والتحدث إليهم، فيقول دعاة الجمهورية إن عائلات أوروبا المالكة لازالت تسيطر عليها بقايا أفكار القرون الوسطى الظلامية التى تصور لهم أنهم مختارون كخلفاء الله فى الحكم على الأرض، ولذلك فهم لا يتورعون عن ارتكاب الحماقات من وقت لآخر، وهى حماقات تدفع الشعوب ثمنها غاليا، ويقول الجمهوريون الأوروبيون إن هناك حالة من «البارانويا» تصيب كل عائلات أوروبا، الملكية على نحو أو آخر وبدرجات متفاوتة ولا علاج لها إلا بإسقاط هذه الشخصيات المتضخمة التى لا عمل لها فعليا الآن، يتساوى فى ذلك ملكة العرش البريطانى مع أصغر أمير أو دوق فى «موناكو» أو «لشتنشتاين» حتى تكون أوروبا الجمهورية جديرة بالقرن الواحد والعشرين بعيداً عن سلطة ملوك الكونتشينة. ■

كادر المعلمين وجدواه

قامت الدنيا فى مصر ولم تقعد حول ضرورة الارتقاء بالمستوى المادى للمعلمين، الذين هم عماد العملية التعليمية، ومفاتيح تربية النشء. ونظراً لتغلغل مأساة الدروس الخصوصية التى يتورط معظمهم فيها، فقد رأت وزارة التربية والتعليم أن ترفع مرتباتهم حتى يبتعدوا عن آفة الدروس الخصوصية ويتفرغوا تماماً للتعليم والتربية. وقد هزت الدولة جيوبها كلها ونفضتها حتى استطاعت أن توفر لهم مبلغاً ليس بالهين على ميزانيتها العامة. ولكنه عند التطبيق لم يصل حتى الآن سوى للمدرس الذى أطلقوا عليه (المدرس أبو طباشيرة) وهذا يعنى استبعاد الإداريين ومختلف العاملين فى المدرسة من أمناء مكتبات ومعامل وإخصائيين اجتماعيين ونفسيين. المهم عندما سألت بدقة عن الزيادة التى وصلت للمدرسين (بتوع الطباشيرة) وجدتها عبارة عن زيادة نسبة 50٪ من المرتب الأساسى والتى تتراوح بين 75 و 275 جنيهاً لا غير.

هذا ما حدث ويحدث. أما تحليله فيمكن أن نقول بصدده ما يلى: هل هذه الزيادة كافية فى ظل ظروف المعيشة الصعبة حالياً لكى تمنع محترفى الدروس الخصوصية من ممارسة هذا العمل غير المشروع، والذى يتراوح دخل المدرس منه بين خمسة آلاف وخمسة عشر ألف جنيه. وبالطبع لابد من أن نستثنى عدداً لا بأس به من المدرسين الشرفاء الذين لايعطون دروساً خصوصية على الإطلاق، ويعيشون بالكاد على مرتباتهم، أو ما يصلهم أحياناً من المجموعات الدراسية التى تعقدها المدرسة؟ ثم كيف لم يستوعب مشروع الكادر الجديد أولئك الإداريين الذين يساعدون مدرس الطباشيرة كما يقولون فى أداء عمله ولولاهم لما استطاع أن يؤديه على الوجه الأكمل، وهؤلاء يعملون طوال العام الميلادى وليس العام الدراسى فقط؟ والواقع أننى محتار فى لوم الوزارة على ما قامت به، فهو عمل جيد وخاصة بعد أن سكتت لسنوات طويلة عن عدم رفع مرتبات المدرسين، لكننى فى نفس الوقت حزين على حالة المدرسين والإداريين الذين يساعدونهم فى عدم وصولهم إلى ما كنا جميعاً نطمح إليه من تحسين واضح لحالتهم المادية لكى يتفرغوا تماماً لعملهم الشاق جداً فى تربية أبنائنا، وإعدادهم للمستقبل. إن الوطن لن ينهض إلا بنهضة أبنائه المتعلمين، والإنفاق على هذا المجال يعد استثماراً حقيقياً فى البشر، وليس فى المعدات ولا الكماليات التى لا يتوقف إحلالها وتجديدها باستمرار. وهكذا فإن كادر المعلمين فى حالته الحاضرة يحتاج من المسئولين إلى شمول النظرة، والتخطيط للمستقبل بصورة أفضل، ومحاولة مواجهة المشكلة بدلاً من الدوران المستمر حولها. ■



جمال أسعد

كاتب سياسى

الشارع السياسى

آخر نكتة.. سياسية

«على لبن» صاحب نظرية «الجلد للصحفيين» يهاجم شيخ الأزهر على فتواه حول جلد الصحفيين!

■ إسلام كمال

هل يتصور أننا أصبنا كالآخرين بالنسيان السياسى؟!.. أم أنه هو الذى يصطنع هذه الحالة من النسيان؟!.. لا تهمنا الإجابة على هذه الأسئلة التى طرحت نفسها فور أن حاول النائب الإخوانى العجوز «على لبن» اللعب على وتر الفتوى المشكوك فيها والمنسوبة لشيخ الأزهر «طنطاوى» التى دعا فيها لمعاقبة الصحفيين من مروجى الشائعات بـ«80» جلدة، حيث تقدم «لبن» فى شو إعلامى تقليدى تايوانى الصنع بسؤال حول هذه الفتوى مهاجما فوضى الفتاوى ومشددا على ضرورة تفعيل قانون الأزهر وعقد مجمع البحوث الإسلامية لإصدار الفتاوى وعدم الاعتبار بالأشخاص أو الشيوخ، الأغرب أن «لبن» كان فى مقدمة المطالبين من نواب المحظورة بجلد الصحفيين خلال مناقشات البرلمان الدورة الماضية لقانون جرائم النشر أو ما اصطلح على تسميته بذلك، وفضحته وقتها «روزاليوسف» بوصفه بـ«الجلاد»!!

«لبن» المنفعل دائما والذى سبق «طنطاوى» على طريق الجلد بأكثر من عام كامل، برر موقفه وقتها بأنه لم يقصد كل الصحفيين بل اقترح عقوبة الجلد على الصحفيين فى حالة واحدة وهى قذف المحصنات!!.. وعلق النائب «حسين إبراهيم» نائب رئيس مجموعة «88» أن «لبن» اقترح ذلك بالفعل لكنه من ناحية أخرى هاجم تقييد حريات الصحفيين.. كيف لا نعرف؟!، ثم تمسح «لبن» فى رسولنا الكريم مدعيا أن عقوبة الجلد كانت حماية للمؤمنات وأعراضهن، ولم ينس طبعا أن يهاجم «روزاليوسف» التى وصفها بأنها لسان حال لجنة السياسات بالحزب الوطنى، والمثير للضحك أن الإخوان ادعوا إنه تم إدراج «لبن» على رأس قائمة الشرفاء التى أعدها صحفيون برلمانيون بوصفه مدافعا عن حرية الصحافة!!

فى ظل هذا الواقع السياسى للتخبط كان من الضرورى أن نكشف ألاعيب «لبن» الذى كان من أول الداعين لجلد الصحفيين، والآن يريد أن تضعه فى صورة المدافعين عن الصحافة وحريتها!!.. هل هذه آخر نكتة.. سياسية؟! إنها بالفعل كوميديا سوداء فى شارع سياسى يسيطر عليها الصوت والسوط دون أى قيم أو إعمال للعقل، ورغم أن «طنطاوى» نفى تصريحاته إلا أن هذا غير كاف ولا يختلف كثيرا عن نفى «لبن» لدعوته بجلد الصحفيين قبل ذلك، والتى لم يتنبه لها أحد سوانا كما هو الحال الآن أيضا!!

على لبن

بعض المراقبين للساحة لا يفرقون بين عقلية «لبن» و«طنطاوى»، لكن لكل منهما أسلوب فى الاندفاع والتراجع لكن يجمعهما التهور وكره الصحفيين لدرجة أنهم يأمرون بجلدهم كالزناة، ثم يتحججون بعد ذلك برميهم للمحصنات، وطبعا محصنات «لبن» غير محصنات طنطاوى لأنهما سيسوا الكلمة!! ■

البحث فى تطوير الوحدات الإدارية بالمجلس القومى لحقوق الإنسان

■ تحية عبد الوهاب

طالب بعض أعضاء وخبراء من مجلس حقوق الإنسان بتطبيق أسلوب الإدارات والوحدات الإدارية المستقلة بالأمانة العامة على أن تتبع الأمين العام مباشرة ويتولى متابعة أعمالها وخططها اليومية، وذلك ضمن خطط تطوير المجلس لتفعيل أدائه وتغيير قانونه الحالى. وطالب الأعضاء أيضا بضرورة تجاوز النظرة الضيقة لمرحلة تأسيس المجلس التى مضى عليها ٤ سنوات، ومازالت تتحكم فى عمله بهدف تطوير شكل وطريقة أداء الأمانة العامة، والعمل على تقليل جوانب البيروقراطية الحكومية فى عملها والبطء فى التفاعل مع القضايا والأحداث.. ودعا الأعضاء إلى ضرورة منح صلاحيات وأدوار واختصاصات للإدارات والوحدات الإدارية داخل الأمانة العامة تدفعها إلى تنظيم العمل دون ارتباطها بصدور تعليمات من المشرف العام أو الأمين العام لإيجاد نظام طبيعى وتلقائى لأداء مهام ووظائف محررة تساعد على تنشيط دور المجلس وحل إشكاليات أضعفت أداء الأمانة العامة، ونبه الأعضاء إلى أهمية توظيف إمكانات الأمانة العامة برئاسة السفير مخلص قطب بصورة متطورة للاستفادة من العاملين بها، واختلاف دور الوحدات الإدارية عن وحدات العمل الفنية للشكاوى ونشر ثقافة حقوق الإنسان والخطة العامة ■

عزل مجلس إدارتها بعد اتهام الفضالى بإهدار المال العام

تجدد الخلافات على رئاسة الشباب المسلمين

■ نعمات مجدى

حالة من الشلل التام أصابت المركز العام لجمعيات الشبان المسلمين بعد تجدد مسلسل الصراعات والخلافات بين أحمد الفضالى رئيس مجلس إدارة جمعية الشبان المسلمين المعزول حيث هاجم مجددا قرار د. على المصيلحى وزير التضامن الاجتماعى بعزل مجلس إداراته ووصف القرار بأنه جائر وقال الفضالى أن القرار يعتبر خصومة كيدية ومخالفا لقانون الجمعيات رقم (42) لسنة 2002 حيث إنه حصل على قرار من لجنة فض المنازعات بمقتضاه فإنه الرئيس الشرعى للمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين لأن قرار اللجنة ملزم وواجب التنفيذ ولا يجوز الطعن فيه.

وأضاف الفضالى أن القرار النهائى يتعارض مع قانون الجمعيات الذى ينص على استدعاء مجلس الإدارة أو إخطاره قبل اتخاذ قرار الوزير وأوضح أن ما تردد عن وجود مخالفات مالية جاء للانتقام الشخصى من أعضاء مجلس إدارة مشيرا إلى أنه الرئيس الفعلى للمركز بموجب نص المادة84 لسنة2002 والمادة 115 من لائحتها التنفيذية.

وقال أن المستشار - عبد الواحد رئيس محكمة الاستئناف الذى تم تعيينه بشكل غير قانونى أهدر 610 آلاف جنيه خلال خمسة شهور موضحا أننا فى الفترة القادمة سنسعى إلى توحيد صفوفنا ولنعمل على تطوير لغة الحوار الدينى داخل جمعيات الشبان المسلمين وخارجها.

ومن جهة أخرى، أكدت عزيزة يوسف رئيس الإدارة المركزية للجمعيات الأهلية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى أن الفضالى يثير دائما الأزمات المفتعلة خاصة أن النيابة العامة فى قرارها الأخير رقم 6076 لسنة2007 طبقا للمادة 44 مكرر من قانون المرافعات قضت بتمكين المستشار سعد عبد الواحد الرئيس العام للمركز العام لجمعيات الشبان المسلمين والحكم الذى حصل عليه من لجنة فض المنازعات لا يعتد به بسبب رفض الجهة الإدارية له.

وأوضحت أن هذه ليست المرة الأولى التى يثير فيها الفضالى المشكلات فسبق أن تم اتهامه بإهدار المال العام. حيث قام بفك الودائع المخصصة للصرف على الأنشطة المختلفة داخل الجمعية مشيرا إلى أنه صرف 80٪ من قيمتها على المصروفات العمومية دون سند قانونى فضلا من إهداره 160 ألف جنيه قيمة الإعانة المالية التى تخصصها الوزارة لدعم المجالات والأنشطة بالمركز إلى جانب 56 ألف جنيه تم تقديمها للمركز خلال العام الماضى فقط من الصندوق الأهلى لرعاية النشء والشباب التابع للمجلس القومى للشباب فضلا عن قيمة التبرعات التى كان يحصل عليها المركز من الجهات الحكومية الأخرى.

على مصيلحى

أما المستشار سعد عبد الواحد رئيس محكمة الاستئناف فقال إنه سوف يتسلم مقر المركز العام لجمعية الشبان المسلمين خلال يومين حيث يقوم حاليا بدراسة ملف المخالفات المالية التى وقعت فى المركز العام خلال الفترة الأخيرة فى ظل مجلس الإدارة الذى تم عزله والتى سجلتها لجان التفتيش بالجهاز المركزى للمحاسبات.

وأضاف أن جمعيات الشبان المسلمين تعانى من تدهور أوضاعها حتى أنها أصبحت مقارا وعزبا خاصة لمجالس إدارات فاسدة. ■

حضره مؤيدوه بعد أن رفض نزولهم الانتخابات مستقلين

اجتماع فى مكتب د. نعمان جمعة لمناقشة خوض انتخابات المحليات

■ محمد كمال

كان مقررا لمجموعة الوفد المساندة للدكتور نعمان جمعة أن تعقد اجتماعا فى مكتبه الأربعاء الماضى لمناقشة إمكانية خوضهم انتخابات المحليات المقبلة تحت شعار الوفد بعد عدم توفقيهم فى انتخابات الشورى الماضيه، لكن الاجتماع تأجل لغد الأحد لوفاة شقيقة د. محمد عبده إحدى القيادات المساندة لـ «د. نعمان».

من المتوقع أن يحضر الاجتماع حوالى 20 شخصا سيتناقشون فى إمكانية خوضهم للانتخابات المحليات خاصة بعد أن أصبح د. نعمان مترددا لخوضها هذه المرة من خلال المنتمين بجبهته وذلك حسب قول د. إيمان جمعة نظرا لوجود عوائق مادية فى المقام الأول بالإضافة لعدم تعامل البعض مع هؤلاء على أساس أنهم وفديون، كما قد يتم توجيه اتهام لهذه الجبهة بأنها تهوى الاستعراض السياسى..

وأضافت إيمان أنها لن تخوض انتخابات المحليات فى الوقت الذى أكدت فيه أن شعبية د. نعمان قد زادت خلال الفترة الأخيرة على تبعات ما حدث داخل حزب الوفد من انقسامات وهو ما قد يشجع بعض المساندين له على خوض انتخابات المحليات وأشارت إلى أن بعض القيادات الوفدية قد طالبت الدكتور نعمان بالترشح كمستقلين إلا أنه رفض الفكرة تماما، قائلا أن الناس لن تصدقنا لو قلنا لهم نحن مستقلون ولسنا وفديين. ■

أعلنوا عن نواياكم الحقيقية؟!

وصلتنى رسالة بالبريد من أحد المراكز أطلق عليه «مركز دراسات التسامح ومناهضة التعذيب» نصب نفسه مسئولا عن رصد وتقييم الممارسات الصحفية.

وأرفق بالخطاب مجموعة من المطبوعات الفاخرة.. وبعد مطالعتى لهذه المطبوعات أحسست بأن الغرض منها احداث نوع من «غسيل المخ» وتغييب العقل واللعب على وتر العواطف والمشاعر فى اتجاه التعاطف مع الإخوان المسلمين كما شممت الرائحة الأجنبية، خاصة وأن نشر هذه المطبوعات تم بتمويل جهة أجنبية عنونت اسمها «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية».. وكان أبرز تلك المطبوعات التى تؤيد رؤيتى كتاب بعنوان «الصحافة المصرية وصناعة التعصب» عبارة عن تقرير تم تقسيمه لأربعة أقسام: الأول خاص برصد مواد صحفية نشرت حول قضية البهائية وانتهت إلى عدم احترام حرية العقيدة فى مصر والقسم الثانى تناول تقييم الكتابات التى نشرت خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان والذى انتهى فيه التقرير إلى وجود خلط بين الدين والسياسة وقع فيه عدد كبير من الصحفيين فى كتاباتهم بين الصهيونية والديانة اليهودية.. وفى ذات الوقت دافع التقرير عن الإخوان المسلمين دفاعا مستميتا وأهدر الآراء الصحفية الحرة المطالبة بفصل الدين عن السياسة، كما تناول القسم الثالث من التقرير ردود أفعال عدد من الصحف المصرية تجاه «تصريحات البابا بندكيت السادس عشر» تجاه الإسلام، وانتهى التقرير إلى اتهام الصحافة المصرية بإحياء الحساسيات التاريخية وتناسى أحاسيس ومشاعر المسلمين وتغافل عن المغزى الحقيقى وراء هذه التصريحات.



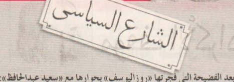
سوسن الجيار

كما تناول فى القسم الرابع تقييم الصحف المصرية وللعرض شبه العسكرى لطلبة الأزهر وقيام الدولة بحملة اعتقالات واسعة.. وانتهى التقرير إلى اتهام الصحافة المصرية بالعمل على تكريس الاستبعاد السياسى.

وقد ركز التقرير على ما نشر فى عدد من الصحف القومية والحزبية والمستقلة، ولكن كانت لمجلة «روزاليوسف» وجريدتها اليومية نصيب الأسد فى هذه الاتهامات، حيث قام بنقل واختزال مقتطفات وأسطر وعبارات معينة من مقالات نشرت بهما، أشار إليها بأنها انطوت كلها على عبارات تحط من كرامة شباب ومواطنين مصريين والحض على الكراهية والتحامل على هذه الجماعة وتشويه لسمعتها.. وتناسى التقرير تماما المبدأ الذى يدعو إليه وهو حرية الرأى والتعبير كأساس لحرية الصحافة.

تبقى لى ملاحظة أخيرة تحتاج إلى من يجيب عنها حول عمليات تمويل المراكز والجمعيات الأهلية المشبوهة والمجهولة الهوية التى تبطن غير ما تظهر وتقوم بعمليات غسيل المخ بوضع السم فى العسل. ■

مدير تحرير فى مجلة «روزاليوسف»



بعد الفضيحة التى فجرتها «روزاليوسف» بحوارها مع «سعيد عبدالحافظ»:

«نجاد البرعى» يعترف: نعم استوليت على الـ750 ألف دولار التى قدمتها المعونة الأمريكية لـ«البرلمان للجميع» .. ولا أخشى الجهات الرقابية!

■ شوقى عصام

بمنتهى الغرور والغطرسة اعترف نجاد البرعى مدير «جماعة تنمية الديمقراطية» لمجلة «روزاليوسف» بصحة ما كشف عنه سعيد عبدالحافظ مدير مؤسسة «ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان» خلال حواره مع جريدة «روزاليوسف» اليومية بأنه طمع فى معظم المبلغ المخصص لتمويل مشروع «البرلمان للجميع» الممول من هيئة المعونة الأمريكية بـ750 ألف دولار. وقال نجاد: إن كل ماقاله عبدالحافظ صحيح وحقيقى، فأنا طمعت فيه على طريقة «قلب عيشك». وأنا حصلت على هذا المبلغ لأنى أنا و«البرلمان للجميع» واحد!

غرور «نجاد» لم ينته عند هذا الحد بل تعدى ذلك بأنه لا يخشى الجهات الرقابية التى تراجع أنشطة وتمويل منظمات حقوق الإنسان وقال: لو هيئة المعونة الأمريكية لها عندى حاجة يواجهونى ويأخذونها إذا استطاعوا الحصول عليها. موضحا أن الجهة الوحيدة التى تستطيع مراقبة التمويل هى وزارة الشئون الاجتماعية.

اعتراف «نجاد» غير المتوقع يعتبر بلاغا إلى من يهمه الأمر. فالاعتراف سيد الأدلة. فهذه الخلافات كشفت تجاوزات منظمات حقوق الإنسان وفضائحها البعيدة عن أفكار ومبادئ حقوق الإنسان، حيث انحصرت حول الأموال التى تتلقاها هذه المنظمات من الخارج!

وكانت جريدة «روزاليوسف» قد فجرت هذه الفضيحة بنشر الحوار الذى أجرته محررة شئون حقوق الإنسان ومنظماتها «هويدا يحيى» مع «سعيد عبدالحافظ» الطرف الآخر فى هذه الأزمة. وكان لهذا الحوار ردود فعل قوية على الساحة الحقوقية، حيث كشف العديد من التجاوزات والفضائح لمنظمات حقوق الإنسان التى ابتعدت عن نشاطها المقرر لها عمله واتجهت إلى البيزنس عن طريق تقديمها لبرامج خاصة بحقوق الإنسان تجلب بها التمويل من منظمات أجنبية ولا يتم التحقق من طريقة صرف هذه الأموال.

وما كشفه عبدالحافظ فى حواره يعتبر توثيقا لهذه التجاوزات التى جاءت استكمالا لتجاوزات العديد من المنظمات على رأسها جمعية المساعدة القانونية لحقوق السجناء التى أدينت لمخالفات مادية أغلقت على إثرها!

ومن المتوقع أن تشهد الأيام القادمة اتخاذ إجراءات قانونية من قبل المجلس القومى لحقوق الإنسان للحد من هذه التجاوزات بعدما أثير فى الأوساط الحقوقية بسبب كشف «روزاليوسف» عن هذه الفضيحة غير الحقوقية!■

حزب شباب مصر ينظم مؤتمرا شعبيا مناهضا لمؤتمر شيكاغو لأقباط المهجر

■ ألفت سعد

فى حين استعدت شيكاغو لاستقبال مؤتمر التجمع القبطى الأمريكى برئاسة كميل حليم قام حزب شباب مصر بتنظيم مؤتمر شعبى أمس «الجمعة ١٩ أكتوبر» فى مدينة السنبلاوين محافظة الدقهلية وشارك فيه رؤساء وممثلو أحزاب مصر العربى الاشتراكى والجيل الديمقراطى والسلام الديمقراطى والغد والاتحاد الديمقراطى والوفاق القومى ومصر ٢٠٠٠، ونخبة من القيادات الشعبية والتنفيذيةوذلك ردا على مؤتمر شيكاغو لأقباط المهجر.

وقد أعلن أحمد عبد الهادى رئيس حزب شباب مصر عن رفضه لكل التصريحات التى أطلقها كميل حليم الذى يترأس مؤتمر أقباط المهجر وينظمه التجمع القبطى الأمريكى.

قال أحمد عبد الهادى أن غالبية رؤساء أحزاب المعارضة وافقوا على المشاركة فى مؤتمر حزب شباب مصر لمواجهة التحركات المشبوهة لأقباط المهجر..

مشيرا إلى أن مؤتمر التجمع القبطى الأمريكى سيناقش وسائل وآليات توفير تعبئة دولية ضد مصر وبحث وسائل تفعيل إقامة تكتلات دولية للأقباط فى المهجر من أجل الضغط على النظام المصرى لتحقيق مطالبهم ومن بينها تخصيص دوائر انتخابية للأقباط فى مصر والتدخل فى المناهج الدراسية بشكل سافر وهو ما أعلنت أحزاب المعارضة رفضها له مما جعل حزب شباب مصر يقود أكبر حملة دولية لمواجهة أكاذيب قيادات المهجر أمثال كميل حليم وعدلى أبادير.

وأضاف رئيس الحزب أنه تم اختيار مدينة السنبلاوين بالدقهلية لتنظيم المؤتمر الشعبى المناهض لمؤتمر شيكاغو تأكيدا على الرفض الشعبى لتحركات أقباط المهجر ورفض ممارسة أى ضغوط على النظام المصرى الرسمى مهما كان الخلاف بين المعارضة والنظام.■

الوجه الآخر للملك فاروق

أثار مسلسل «الملك فاروق» موجة من الاهتمام الجماهيرى والإعلامى، تراوحت بين الاحتفاء والسخط، وبين الترحيب والرفض، لكن المؤكد أن الجميع اتفقوا على التقنية الفنية العالية التى تم بها إنجاز المسلسل على مستوى الإخراج والتمثيل والسخاء فى الإنتاج، وهو ما اتخذه بعض المنددين بالمسلسل ذريعة للتشكيك فى نوايا الشركة التى أنتجته، بدلا من أن يوجه هذا النقد، لمقاولى الباطن، والإنتاج بطريقة المنتج المنفذ الذى يسعى للتقطير لتحقيق مكاسب مالية لنفسه، على حساب المستوى الفنى للدراما التى ينتجها!

أهمية المسلسل أنه قدم الوجه الآخر لصورة الملك فاروق، الذى اختفى على امتداد ما يقرب من خمسة عقود، أمام مطارق الجملة الدعائية، التى شنها إعلام ثورة يوليو صحافة وإذاعة وسينما وتليفزيون، لتقديم جانب واحد من سيرته، هى صورة الملك الذى لا هم له إلا لعب القمار ومغازلة النساء وحضور الحفلات الماجنة، ومعاقرة الخمر، التى ثبت أنه لم يشربها فى حياته، والتواطؤ مع المحتل البريطانى ضد مصالح شعبه، وهى الصورة التى استقرت فى أذهان أجيال متتالية من المصريين والعرب الآخرين.

ليس هذا فقط، بل إن المسلسل يبرز كذلك الوجه الآخر للحقبة بين ثورتى 1919 و1952 برموزها وأشخاصها وأحزابها وقواها الوطنية، التى لولا نضالها لما نجحت ثورة 23 يوليو.

أمينة النقاش

والمسلسل هو المحاولة الثانية على صعيد الدراما التليفزيونية بعد المحاولة الرائدة التى قام بها «محفوظ عبدالرحمن» فى مسلسل «بوابة الحلوانى» من إخراج إبراهيم الصحن، الذى أعاد فيه الاعتبار لعصر الخديو إسماعيل، بعد أن دخل التاريخ الدرامى والإعلامى لثورة يوليو، باعتباره مجرد أراجوز بدد ثروات مصر على غوانيه، فى حين أنه أحد أهم الذين ساهموا فى وضع قواعد النهضة المصرية الحديثة.

وربما كانت رغبة السيناريست المقتدرة الدكتورة لميس جابر فى إنصاف الملك، وراء ما اعتبره الناقدون للمسلسل انحيازا له، تجاهل نسبيا أخطاء حكمه، التى يعود بعضها إلى رعونته وطيشه وتدليله وقلة خبرته، وفساد حاشيته، ويعود بعضها الآخر إلى تحريض أعداء الديمقراطية له على البطش بالقانون والدستور والاستهانة بإرادة الشعب، مما دفع ثمنا فادحا له.

ومع ذلك يظل للمسلسل الفضل فى أنه أثار اهتمام الأجيال المعاصرة، وخاصة الشباب بهذه الفترة المهمة فى تاريخ مصر، وفتح باب الجدل من حولها، وأثار شوقها إلى مزيد من القراءة والبحث فى تاريخ تلك الحقبة.

أعاد المسلسل الجاذبية للدراما التاريخية التليفزيونية، التى كاد المشاهدون ينصرفون عنها، وهو ما يشجع على إحياء هذا النوع المؤثر والمهم من الدراما، مما قد يدفع المنتجين إلى مواصلة إنتاجها، بعد أن أصبحت الدراما التليفزيونية هى المصدر الرئيسى لتكوين ثقافة ووعى الأجيال الشابة، من قدموا نقدا للمسلسل باعتباره يجمل وجه النظم الملكية، بأموال خليجية، وهو نقد متسرع وضيق الأفق، يختزل عملا فنيا كبيرا وبديعا فى هاجس سياسى، فنده المسلسل حين أوضح أن الثورة جاءت كضرورة موضوعية لوصول الصراع السياسى فى مصر الملكية إلى طريق مسدود.■

كاتبة صحفية

ماجد عبد الفتاح

الأزمة وصلت للبرلمان:

انقسام دبلوماسى حول تصرف ماجد عبد الفتاح مع رجل الأمن الأمريكى!

كتب حمدى الحسينى:

انقسم السفراء فى النادى الدبلوماسى بشأن الموقف العنصرى الذى تعرض له السفير ماجد عبد الفتاح فى نيويورك منقبل الجانب الأمريكي حيث رأى فريق من الدبلوماسين أن مندوب مصر لدى الأمم المتحدة تصرف بطريقة مناسبة عندما رفض الاستجابة للأسلوب غير اللائق الذى استخدمه رجل الأمن الأمريكى مع مندوب دولة ذات سيادة وتمسك بحقه فى المرور من شارع فرست أيفينو فى نيويورك معترضا على الإجراءات العنصرية الأمريكية فضلا عن استخدام حقه فى تصعيد الموقف إلى أعلى الدوائر الأمريكية.

أما الفريق الثانى من الدبلوماسيين المصريين اعتبروا أن مندوب مصر كان عليه الالتزام بالإجراءات الأمنية وعدم المرور من الشارع حفاظا على هيبته ووضعه الدبلوماسى لتجنب الملاسنة التى جرت بينه وبين ضابط الأمن الأمريكى، مما دفع سفير مصر لدى واشنطن نبيل فهمى لتقديم احتجاج رسمى إلى الإدارة الأمريكية والمطالبة بالتحقيق فى ملابسات تلك الواقعة.

المجتمع الدبلوماسى المصرى انشغل خلال الأسبوع الماضى بمتابعة وتحليل ظروف الواقعة المسيئة التى تعرض لها مندوب مصر الدائم بالأمم المتحدة واتفقوا جميعا على إدانة الواقعة واعتبارها مظهرا من مظاهر العنصرية الأمريكية غير المقبولة، ووصلت الأزمة إلى البرلمان بعد أن قدم بعض النواب أسئلة لرئيس الوزراء ووزير الخارجية فى هذا الشأن! ■

8

زوجها يحمل المخابرات الباكستانية المسئولية

تداعيات محاولة اغتيال «بوتو» تزيد اشتعال الموقف فى باكستان



لن تتوقف تداعيات أحداث الاستقبال الدموى لبنظير بوتو، والذى قتل فيه 125 شخصا على الأقل وجرح المئات فى انفجارين استهدفا موكب زعيمة حزب الشعب الباكستانى ورئيسة الوزراء السابقةفى كراتشى، ونقلت بوتو إلى منزلها سالمة بعد أن نجحت الشرطة فى إجلائها من موقع الانفجارين، وسارع العشرات من أنصارها لمغادرة الشاحنة فيما تناثرت جثث القتلى والجرحى فى المكان الذى اشتعلت فيه النيران إثر التفجيرين، وأصيبت الشاحنة إصابات مباشرة، حيث تهشم جزء منها وطار بابها من أثر التفجيرين.

وأكد قائد الشرطة الباكستانية أزهار فاروقى أن بوتو أجليت على الفور من المكان فى إطار خطة الطوارئ التى أعدتها أجهزة الأمن، وأضاف أن شخصا فجر نفسه بالقرب من الشاحنة التى كانت تطوف بها شوارع كراتشى حيث كان فى استقبالها مئات الآلاف من أنصارها، وأفادت الأنباء بأن انفجارا صغيرا



وقع تبعه انفجار ضخم على بعد أمتار من مقدمة الشاحنة التى كانت تقل بوتو، ويبدو أن الانفجار الصغير كان من جراء الشخص الذى قام بتفجير نفسه.

كما ذكر وزير داخلية الإقليم غلام محمد محترم أن التفجير ضرب بشكل أساسى عربة الشرطة التى كانت ترافق الشاحنة، وقال شاهد عيان لوكالة أسوشيتدبرس إن الضحايا كانوا يصرخون طلبا للمساعدة دون جدوى، فيما أظهرت صور وسائل الإعلام مصابين وهم يحاولون الابتعاد بقدر الإمكان عن الشاحنة وسيارة الشرطة التى اشتعلت بها النيران.

وقالت فيكتوريا سكوفيلد إحدى المرافقات لبوتو على الشاحنة إن بوتو كانت تعتلى سطح الشاحنة لمدة ست ساعات إلا أنها كانت قد نزلت للطابق السفلى لتوها، لوضع اللمسات الأخيرة على خطابها عندما وقع الانفجار، ويبدو أن تزويد الشاحنة بزجاج مضاد للرصاص فى إطار الاحتياطات الأمنية ساعد على مايبدو فى نجاتها، وتضيف سكوفيلد إن الانفجار الأول جاء من سيارة كانت متوقفة على جانب الطريق وأطاح بأجساد الواقفين على سطح الشاحنة وأتبعه انفجار ثان أضخم بعد ذلك بدقيقتين، اتهم عاصف على زردارى زوج بوتو أجهزة الاستخبارات الباكستانية بتدبير التفجيرين وطالب باتخاذ إجراء ضد هذا الجهاز. ■

حفل عيد ميلاد رايس الخمسين كلف لندن 9500 دولار

كتبت مرفت الحطيم:

رايس

أعلنت وزارة الخارجية البريطانية أن لندن انفقت أكثر من 9500 دولار على حفل عيد الميلاد الخمسين لوزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس عام 2004، والحفل الذى نظمه السفير البريطانى فى الولايات المتحدة ديفيد مانينج فى مقره الرسمى فى واشنطن تضمن تقديم هدية لرايس عبارة عن فستان، وحضر الحفل الرئيس الأمريكى جورج بوش وزوجته لورا. وفى رد رسمى على أسئلة حزب العمال فى مجلس العموم قال وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية كيم هولز: «كان هناك 111 ضيفا والتكلفة بلغت 9512 دولاراً».

وجاء هذا الرد بعدما انتقد مقال نشر فى المجلة الأسبوعية «نيو ستايتسمان» أن هذه الحفلة وتكلفتها العالية، والتى نظمت كانت من أجل التودد إلى رايس حين كانت مستشارة الأمن القومى للرئيس بوش.

وأضاف المقال أن مفهوم لندن بأهمية تأثير رايس على الرئيس الأمريكى سرعان ما تغير بعدما أدرك البريطانيون أن بوش كان يتأثر أكثر بوزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد، ونائب الرئيس ديك تشينى وذلك بعد أن اتضح «نطاق كارثة التدخل فى العراق» كما ذكرت المجلة الأسبوعية البريطانية. ■

هيئة تنشيط الملكية!

والله العظيم إنها فكرة.. أن تعود الملكية من جديد.. بعد 55 سنة جمهورية.. تماما كما عادت فى إسبانيا بعد 40 عاما من حكم فرانكو.. وسوف ندعو جلالة الملك أحمد فؤاد من سكنه الاختيارى فى مدينة لوزان السويسرية.. ليعود من جديد مليكا مفدى على البلاد والعباد..!




عاصم حنفى

يحتاج الملك الجديد أحمد فؤاد إلى «نيو لوك» وبعض الرتوش والتعديلات الواجبة.. وسوف نوكل إلى بعض مدرسى اللغة العربية تعليمه لغة بلاده الجديدة.. وهى اللغة التى لا يعرفها أبدا.. وسوف نكلف بعض مدرسى الجغرافيا والتاريخ تلقينه ما تيسر من جغرافيا بلاده وتاريخها.. حتى لا يصبح مثل الأطرش فى الزفة.. أو مثل نجيب الريحانى فى رائعته «سلامة فى خير».. وقد تولى العرش وهو جاهل بالمعلومات الأساسية عن أصول الحكم وأحوال المملكة..!

سوف يعود الملك إذن ولا نمانع.. والفضل للمسلسل الرمضانى الذى شد الناس كثيرا.. صحيح أنه يظل عملا فنيا.. كاتب الدراما فيه ينتقى من أحداث التاريخ.. فيستبعد ما يرى أنه لا يتوافق مع رؤيته الدرامية.. ويضيف أحداثا وشخصيات يعتقد أنها تفيد وجهة نظره الفنية.. لكن من المؤكد - وأتكلم بجد - أن المسلسل الناجح كشف لنا أن هناك رغبة من المصريين فى التعرف على تاريخ بلادهم.. وسيرة الزعماء المؤثرين فى الأحداث التى لم تعاصرها الأغلبية المعجبة بالمسلسل..!

حدث ذلك تماما مع فيلم «ناصر 56».. عندما كشف عن وجه الزعيم جمال عبدالناصر الإنسانى إبان تأميم قناة السويس.. وتكرر الأمر مع «أيام السادات» التى حكى فيها الفيلم مشوار الرئيس الراحل قبل الثورة وبعدها.. وهاهو الأمر يتكرر مع مسلسل «الملك فاروق».. بما يغرى بكتابة مسلسلات أخرى حول النحاس وسعد زغلول وعرابى وعزيز المصرى.. ولا مانع من الملك أحمد فؤاد والخديو توفيق إذا لزم الأمر..!



مشكلة مسلسل «الملك فاروق».. أنها وضعتنا فى حرج بالغ.. فنحن معجبون بالمسلسل.. لكننا غير معجبين بردود الأفعال المتسرعة التى تهاجم ثورة يوليو.. بحجة أنها اضطهدت فاروق ولم تكتف.. وإنما شوهت صورته عامدة متعمدة!!

مشكلة مسلسل «الملك فاروق».. أنها وضعتنا فى حرج بالغ.. فنحن معجبون بالمسلسل.. لكننا غير معجبين بردود الأفعال المتسرعة التى تهاجم ثورة يوليو.. بحجة أنها اضطهدت فاروق ولم تكتف.. وإنما شوهت صورته عامدة متعمدة!!

وهناك من يبالغ فيؤكد أن هناك قطاعا من الناصريين منزعجون للغاية من نجاح المسلسل.. ونقول لهم إطلاقا.. لأننا نضع الأمور فى سياقها الحقيقى.. وكاتب هذه السطور ينتمى إلى جيل ثورة يوليو الذى جاء على موعد مع القدر.. وأعتقد أنه بفضل هذه الثورة الرائدة.. والحس الإنسانى والاجتماعى لزعيمها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر.. لما كنت قد تعلمت والتحقت بالمدارس وتخرجت فى الجامعة.. وقد شهدت مع أبناء جيلى العديد من التحولات على يد خالد الذكر جمال عبدالناصر.. شاهدنا التحولات الاجتماعية الجبارة.. بانضمام جماهير الشعب من هامش الحياة السياسية والاقتصادية.. إلى قلبها وبؤرتها تماما.. وقد صار 99 فى المائة من جموع الشعب من المنتفعين بالثورة.

ولعل هذا هو ما يمثل انتقادا للمسلسل.. فالمسلسل لطيف.. يطرح رؤية خاصة لمولانا الملك المعظم.. يقدمه إلينا برفق.. بكثير من الحنو والتعاطف.. وكان هناك رغبة مسبقة فى إنصافه والدفاع عنه.. فراحت كاتبة المسلسل تجند أدواتها من أجل هذا الهدف المسبق.. وهو الدفاع عن الملك فاروق.. فقدمت لنا حدوتة فى قالب رومانتيكى.. يستبعد ما يسىء إلى الصورة.. ويصور المفاسد والمجون والسلبيات والأخطاء الفادحة.. فى صورة وردية متعاطفة.. ويطرح نظرية أن الملك الفاسد لم يكن فاسدا هكذا من الباب للطاق.. وإنما لأن هناك من ساعدوه وفرشوا له الطريق ودفعوه دفعا لطريق الفساد.. وأنه طبقا لتلك النظرية لم يكن سوى ضحية للآخرين.. وهى نظرية صحيحة.. تنطبق على جميع المجرمين والسفاحين.. لأن القاتل ليس قاتلا بالوراثة.. وإنما هو كذلك لأنه ضحية للظروف والأشخاص والبيئة المحيطة.

نقول إن المسلسل لطيف نعم.. لكنه استبعد الشعب تماما من الحساب.. فلم يصور لنا ما يدور فى الشارع المحيط بالقصور.. لم يقدم صورة بانورامية لما يدور خارج قاعات الرقص والاحتفالات.. لم يصور تحكم الإقطاع بالفلاحين عبيد الأرض.. لم يصور عمال التراحيل والحفاة من أغلبية الناس.. وقد اكتفى بتصوير القصور والحفلات والمؤامرات اللطيفة ودسائس الحريم فى مجتمع النصف فى المائة يعيش على هامش حياة المصريين..!!

شىء طبيعى وإيجابى أن يحب الناس المسلسل الذى قدم لهم الملك فى صورة رومانتيكية ميلودرامية.. والناس تحن إلى سيرة ملوكها وحكامها.. والمسألة مفهومة إذن.. لكن غير المفهوم تلك الكتابات العجيبة تتسلل إلى الصحف.. يحاولون جرنا إلى خناقة مفتعلة.. بحجة أن ثوار يوليو شوهوا عامدين صورة فاروق.. والثورة لم تفعل.. وإنما فعل ذلك المقربون من الملك يحاولون خطب ود الثوار الجدد.. وفعلها الكتاب الرسميون فى الجرائد والمجلات.. وهم كتاب يكتبون دائما مع التيار السائد.. وقد ظهر فى الساحة وقتها كتاب واسع الانتشار اسمه «ليالى فاروق» من تأليف مصطفى أمين المقرب جدا من السراى.. وعندك مذكرات كريم ثابت التى كتبها المستشار المقرب من الملك فاروق.. الثورة إذن لم تشوه الصورة.. وإنما قام بالمهمة السادة الأفاضل كتاب كل العهود..!

أهلا بالملكية من جديد.. ومرحبا بجلالة الملك المعظم.. الذى ندعوه للعودة ليظهر فى كارت بوستال.. أو يعمل فى هيئة تنشيط السياحة.. تماما كالهنود الحمر فى أمريكا وكندا.. وهناك يحتفظون بهم من أجل فرجة السياح.. ومن أجل التقاط صورة تذكارية لماض لن يعود..!! ■